

## أضواءٌ على التخریجاتِ النحویةِ والتصريفيةِ للقراءاتِ الشاذةِ عندَ أبي الفضلِ الرازيِّ (٥٤٥٤هـ) في (اللوامحِ للقراءاتِ الشاذةِ)

أ. د. إبراهيم بن صالح الحنود

أستاذ النحو والصرف

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم

**ملخص البحث.** إنَّ علومَ القرآنِ الكريمِ أحقُّ العلومِ بالتأليفِ والتصنيفِ. وتأتي دراسةُ القراءاتِ القرآنيَّةِ في مقدمةِ الدراساتِ المتعلقةِ بهذهِ العلومِ. وتزخرُ كتبُ التفسيرِ وأعرابِ القرآنِ بكثيرٍ من هذهِ القراءاتِ المقرونةِ بالكشفِ عنِ وجوهها وتعليلها؛ سواءً أكانتِ نحويَّةً، أم صرفيَّةً، أم لغويَّةً، أم معنويَّةً.

ومن أشهرِ الكتبِ التي عُني أصحابها بهذا كتابِ (البحر المحيطة) لأبي حيان الأندلسيِّ (٥٧٤٥هـ)؛ ولما يشتملُ من أقوالٍ مختلفةٍ لطائفةٍ كبيرةٍ من علماءِ التفسيرِ والقراءاتِ والفقهِ واللغةِ. وقد أثبتَ فيه صاحبهُ اسماءً كثيرةً من الكتبِ التي لا تزالُ مخطوطةً لم ترَ النورَ.

ومن هذهِ الكتبِ كتابُ (اللوامحِ في شواذِ القراءاتِ) لأبي الفضلِ الرازيِّ (٤٥٤هـ).

إنَّ أهميةَ الموضوعِ تأتي من أن هذا الكتابَ يمثلُ حلقةً مهمةً من حلقاتِ التأليفِ في القراءاتِ؛ إذ يأتى بعد كتابِ (المحتسب) لابن جنِّي (٥٣٩٢هـ) وقبل (إعرابِ القراءاتِ الشواذِ) لأبي البقاء العكبريِّ (٥٦١٦هـ).

ولما في كتابِ الرازيِّ من توجيهاتٍ نحويةٍ وتصريفيةٍ، وغيرها، عقدَ الباحثُ العزمَ على دراسةِ نتائجها؛ مستظهِراً ما قاله العلماءُ في هذهِ القراءاتِ، وما أوردوه لها من احتجاجاتٍ وأدلةٍ من القرآنِ الكريمِ وكلامِ العربِ شعرهم ونثرهم، تحتَ عنوان: (أضواءٌ على التخریجاتِ النحويَّةِ والتصريفيةِ واللغويةِ للقراءاتِ الشاذةِ عندَ أبي الفضلِ الرازيِّ) في كتابه (اللوامحِ في شواذِ القراءاتِ)، وذلكَ في ثلاثةِ مباحثٍ، أولها: التوجيهاتُ النحويَّةُ، وثانيها: التوجيهاتُ التصريفيةُ، وثالثها: التوجيهاتُ اللغويَّةُ.

## مقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، أما بعد:

فتزخر كتب التفسير وأعراب القرآن بكثيرٍ من هذه القراءات المقرونة \_ غالباً \_ بالكشف عن وجوهها وتعليلها، والدفاع عنها، وإيضاح هذه الوجوه؛ سواء كانت نحويةً تتعلق بالإعراب، أو صرفيةً تتعلق بوزن الكلمة واشتقاقها، أو لغويةً تكشف عن لهجات العرب وأقوالهم، وأشعارهم، أو معنويةً تتوقف معرفتها على معرفة أقوال المفسرين وأسباب النزول، وكذلك التوفيق بين القراءات. ومن أشهر هذه الكتب المطولة والمعني أصحابها بمثل هذا كتاب (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي (٥٧٤هـ)، فما أكثر ما يرجع الواحد منا \_ قارئاً وباحثاً \_ إلى هذا السفر؛ لما يشتمله من أقوالٍ مختلفةٍ لطائفةٍ كبيرةٍ من علماء التفسير والقراءات والفقه واللغة بأصربها المختلفة وغير ذلك. وقد أثبت فيه صاحبه أسماءً كثيرةً من أمات الكتب التي لا تزال في أدرج المكتبات مخطوطةً لم ترَ النور. وما غاب عنا أكثر من ذلك.

ومن هؤلاء العلماء الذين نقل عنهم أبو حيان، وأكثر من النقل عنهم وأشار إلى أسماء كتبهم في غير موضع أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي المتوفى في السنة الرابعة والخمسين بعد الأربعمئة، عن كتابه الموسوم بـ (اللوامح في شواذ القراءات).

وتأتي أهمية هذا الموضوع - من وجهة نظري - من أن هذا الكتاب يمثل حلقةً مهمةً من حلقات التأليف في هذا الضرب من القراءات؛ إذ يأتي بعد كتاب (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لأبي الفتح بن جني (٣٩٢هـ) وقبل كتاب (إعراب القراءات الشواذ) لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ).

وقد حاولتُ جاهداً الوقوفَ على هذا الكتابِ ومعرفةَ مكانه بغيةً إخراجِه للنَّاسِ للإفادةِ منه ، وإضافةِ مصدرٍ جديدٍ من مصادرِ القراءاتِ ، واستظهارِ منهجِ مؤلفه وطريقتهِ في هذا المصنَّفِ ، فلمْ أوفِّقْ إلى ذلكَ على الرغمِ منُ بحثي المتواصلِ ، وسؤالِ مَنْ لهم قصبُ السَّبِقِ وأكثرُ منِّي درايةً وخبرةً في هذا الميدانِ .

وكثيرٌ منَ القراءاتِ التي أعرَضُها في هذا البحثِ قد وردَ بقراءاتٍ متعددةٍ مختلفةٍ فوقَ ما أوردتُ ، غيرَ أني أكتفي بعرضِ قراءةِ العامَّةِ والسوادِ منَ القراءِ ، وأتبعها بالقراءةِ التي يكونُ لأبي الفضلِ الرازيُّ رأيي فيها وتأويلٌ . وغالباً ما أذكرُ في الحاشيةِ - للفائدةِ - القراءاتِ الأخرى للفظةِ محلِّ الدراسةِ .

ولأبي الفضلِ توجيهاتٌ لغويةٌ ، كما أنَّ له تفاسيرَ للمعاني والألفاظِ ، وغيرَ ذلكَ كما هو الشأنُ عندَ كثيرٍ منَ أصحابِ المصنِّفاتِ في التفسيرِ والقراءاتِ وغيرهما . وبعدَ تأملها وإنعامِ النظرِ فيها عقدتُ العزمَ - مستعيناً باللهِ - على دراستها دراسةً مستفيضةً ؛ مستظهراً ما قاله العلماءُ في هذهِ القراءاتِ ، وما أوردوه لها من احتجاجاتٍ وأدلةٍ من القرآنِ الكريمِ وكلامِ العربِ شعرهم ونثرهم ، تحتَ عنوانِ :

أضواءٌ على التخريجاتِ النحويَّةِ والتصريفيةِ واللغويةِ

للقراءاتِ الشاذَّةِ عندَ أبي الفضلِ الرازيِّ

في كتابه (اللوامح في شواذِّ القراءاتِ)

وهذا النوعُ منَ الدراسةِ يختلفُ - مثلاً - عن دراسةِ المسائلِ النحويَّةِ أو التصريفيةِ بعامَّةٍ ؛ لتوافرِ المصادرِ والمادَّةِ في دُيُنكَ ، وقتها ههنا ؛ فإنَّ أكثرَ ما عانيتُ منه في هذهِ الدراسةِ - ويُعاني منه غيري - ذلكَ الشُّحُّ في المصادرِ الناجمُ عن إغفالِ كثيرٍ منَ المصنِّفينَ في التفسيرِ والقراءاتِ ذكرَ القراءاتِ الشاذَّةِ وتوجيهها .

وبعد إنعامي النظر في هذه القراءات والتخرجات الواردة فيها رأيت تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، كالآتي :

المبحث الأول: التوجيهات النحويّة.

المبحث الثاني: التوجيهات التصريفية.

المبحث الثالث: التوجيهات اللغويّة.

أسأل الله - جلّ وعلا - أن لا يجرّمنا في هذا العمل من الثواب، وأن يكون قد وفقنا إلى الصواب، وأن يجعل أعمالنا صالحةً، ولوجهه الكريم خالصةً.  
وأقدم شكري الجزيل لجامعتي (جامعة القصيم) ممثلةً بعمادة البحث العلمي؛ على دعمها المادي والمعنوي لهذا البحث، فلها مني صادق الدعاء بالتوفيق والسداد.  
وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

#### التمهيد . مد

أبو الفضل الرازي:

اسمُه هـ:

هو عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بُندار<sup>(١)</sup> بن إبراهيم بن جبريل بن محمد بن علي بن سليمان<sup>(٢)</sup>. كنيته أبو الفضل، ويُلقَّب بـ(الرازي<sup>(٣)</sup>)، وبـ(العجلي<sup>(٣)</sup>).

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٣٢، العبر ٢/٣٠٢، النجوم الزاهرة ٥/٧١، المنتخب من كتاب ال سيق لتاريخ نيسابور للصيرفي ٣٣٧، بغية الوعاة ٢/٧٥، غاية النهاية ١/٣٦١، شذرات الذهب ٣/٢٩٣.

(٢) زيادة من غاية النهاية ١/٣٦١.

(٣) تُنظر المصادر السابقة.

### مولا مدّه:

اتفقت المصادرُ على أن مولدَ أبي الفضلِ كانَ بمكةَ المكرمةِ سنةَ إحدى وسبعينَ وثلاثمائةٍ<sup>(٤)</sup>. وأصلُه من الري<sup>(٥)</sup>.

### سيرته ونشأته:

تذكرُ المصادرُ المترجمةُ لأبي الفضلِ الرازيُّ أنَّه كانَ حَسَنَ السيرةِ، متعبداً، زاهداً، خشنَ العيشِ، قانعاً باليسيرِ، منفرداً عن النَّاسِ، يسافرُ وحده، ويدخلُ البراري<sup>(٦)</sup>.

وعاشَ \_ رحمه الله \_ جَوَّالاً يَتَنقَّلُ في البلدانِ على قدمِ التجريدِ والأنسِ باللهِ؛ يُقرئُ أكثرَ أوقاتهِ ويروي الحديثَ، وكانَ في أثناءِ ذلكَ لا ينزلُ الخوانقَ، بلْ يأوي إلى أحدِ المساجدِ، فإذا عَرَفَ النَّاسُ مكانَهُ تركَهُ، وإذا فُتِحَ عليه بشيءٍ آثرَ به<sup>(٧)</sup>. بدأ أولَ أسفارهِ في الطَّلَبِ \_ كما قالَ عن نفسه \_ حينَ كانَ ابنَ ثلاثِ عشرةَ سنةً. وأمَّا طوافُه في البلادِ فكانَ إحدى وسبعينَ سنةً<sup>(٨)</sup>.

كانَ أبو الفضلِ الرازيُّ مقرئاً فاضلاً جليلَ القدرِ، كثيرَ التصانيفِ، حَسَنَ السيرةِ، زاهداً متعبداً<sup>(٩)</sup>. وهو إمامٌ قدوةٌ، وأحدُ الأعلامِ العاملين<sup>(١٠)</sup>.

(٤) ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٣٢، النجوم الزاهرة ٧١/٥، غاية النهاية ٣٦٢/١.

(٥) ينظر: النجوم الزاهرة ٧١/٥.

(٦) ينظر: العبر ٣٠٢/٢، النجوم الزاهرة ٧١/٥، غاية النهاية ٣٦٣/١، شذرات الذهب ٢٩٣/٣.

(٧) ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٣٢، غاية النهاية ٣٦٢/١.

(٨) ينظر: غاية النهاية ٣٦٣/١.

(٩) ينظر: النجوم الزاهرة ٧١/٥.

(١٠) ينظر: تذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣، معرفة القراء الكبار ٢٣٢، شذرات الذهب ٢٩٣/٣.

قال فيه الإمام الذهبيُّ: ((كانَ مِنَ الأئمّةِ الثقاتِ. ذَكَرَهُ يَمَلَأُ الفمَّ وَيذرِفُ العَينَ، وكانَ رجلاً مديدَ القامةِ، وليّاً مِن أولياءِ اللهِ تعالى، صاحبَ كراماتٍ. طوَّفَ الدنيا مستفيداً ومفيداً))<sup>(١١)</sup>.

وقال يحيى بن مندّة في تاريخه: ((وهو ثقة ورع متديّن، عارف بالقراءات والروايات، عالم بالأدب والنحو، أكبر من أن يدلّ عليه مثلي. وهو أشهر من الشمس وأضوأ من القمر، ذو فنون في العلم، مهيب، منظور فصيح، حسن الطريقة، كبير الوزن))<sup>(١٢)</sup>.

وكان الشيوخ يُعظّمونه<sup>(١٣)</sup>، ولا غرو في ذلك؛ إذ كان من أفراد الدهر ثقة وورعاً، جوّالاً يُقرئ أكثر أوقاته ويروي الحديث، أوحّد في طريقتيه، عارفاً بالنحو والأدب كثير التصنيف<sup>(١٤)</sup>.

#### وفاته . هـ :

اتفق من ترجم لأبي الفضل على أن وفاته كانت سنة أربع وخمسين وأربعمائة من الهجرة ب(نيسابور)<sup>(١٥)</sup>.

(١١) معرفة القراء الكبار ٢٣٣.

(١٢) معرفة القراء الكبار ٢٣٣ . نقلاً عن ابن مندّه في تاريخه . ونقله ابن الجزري في غاية النهاية ١/٣٦٢ عن عبد الغافر الفارسي.

(١٣) معرفة القراء الكبار ٢٣٣.

(١٤) ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٣٣، تذكرة الحفاظ ٣/١١٢٨، غاية النهاية ١/٣٦١، بغية الوعاء ٢/٧٥، شذرات الذهب ٣/٢٩٣.

(١٥) ينظر: تذكرة الحفاظ ٣/١١٢٨، النجوم الزاهرة ٥/٧١، بغية الوعاء ٢/٧٥، الأعلام ٣/٢٩٤.

وقال يحيى بن مندّه في تاريخه . فيما نقل عنه الذهبي - : (( خرج من أصبهان إلى كرمان وحدث بها ، وبها مات ))<sup>(١٦)</sup> .

وحدّد ابن الجزري الشهر الذي تُوفي فيه فقال : (( تُوفي في جمادى الأولى سنة أربع وخمسين وأربعمائة عن أربع وثمانين سنة ))<sup>(١٧)</sup> .  
مؤلفاته هـ :

ذكر المترجمون أن لأبي الفضل مصنفاتٍ ، غير أني لم أقف على شيء منها غير ما ذكره ابن الجزري في غاية النهاية من أن له كتاباً اسمه (جامع الوقوف) فقال : (( له تصانيف منها : جامع الوقوف وغيره ))<sup>(١٨)</sup> . وحتى كتاب (اللوامح في القراءات الشاذة) لم أجده في ترجمته ، وإنما ذكره أبو حيان في البحر المحيط ونقل عنه كثيراً ، وتبعه السمين الحلبي في الدرّ المصون . وعلى هذين الكتابين كان جُلُّ اعتمادي في جمع المسائل ودراستها .

### المبحث الأول : التوجيهات النحوية

١ . قال الله تع مالى : ﴿ قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾<sup>(١٩)</sup> .

قرأ العامة (لَمَنْ تَبِعَكَ) بفتح اللام ، وقرأ الجحدري (١٢٧هـ) وعاصم (١٢٨هـ) من رواية أبي بكر بن عيَّاش (١٩٣هـ) والأعمش (١٤٨هـ) : (لَمَنْ تَبِعَكَ) بكسر اللام<sup>(٢٠)</sup> .

(١٦) معرفة القراء الكبار ٢٣٣ .

(١٧) غاية النهاية ٣٦٣/١ .

(١٨) غاية النهاية ٣٦١/١ . وينظر : الأعلام ٢٩٤/٣ .

(١٩) من الآية ١٧ من سورة الأعراف .

فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالْفَتْحِ فَقَدْ خَرَّجَهَا أَكْثَرُ الْمَعْرِبِينَ مِنَ الْمَفْسَرِينَ وَالنَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّ  
اللَّامَ فِي (لَمَنْ) مَوْطِئَةً لِلْقَسَمِ، وَ(مَنْ) شَرْطِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ(لَأَمْلَأَنَّ)  
جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ، وَهُوَ سَادُّ مَسَدِّ جَوَابِ الشَّرْطِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ تَبِعَكَ أَعَذِّبُهُ. ثُمَّ  
أَكَّدَ ذَلِكَ بِالْقَسَمِ<sup>(٢١)</sup>.

وقال الرَّمَّانِيُّ (٣٨٤هـ)<sup>(٢٢)</sup> - وتبعه الطبرسيُّ (٥٤٨هـ)<sup>(٢٣)</sup> - : لا يجوزُ أن تكونَ  
(مَنْ) في قوله: (لَمَنْ) مَوْصُولَةً بِمَعْنَى (الذي)؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْلِبُ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ.  
وَخَالَفَهُ الْمُنْتَجِبُ الْهَمْدَانِيُّ (٦٤٣هـ) وَأَبُو حِيَّانٍ فَقَالَا: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لَامَ  
الْإِبْتِدَاءِ، وَ(مَنْ) مَوْصُولَةً، وَ(لَأَمْلَأَنَّ) جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ بَعْدَ (مَنْ تَبِعَكَ)، وَذَلِكَ  
الْقَسَمُ الْمَحذُوفُ وَجَوَابُهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (مَنْ) الْمَوْصُولَةِ<sup>(٢٤)</sup>. وَالرَّابِطُ مُتَضَمِّنٌ فِي قَوْلِهِ:  
(مَنْكُمْ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ غَيْبَةً وَخَطَابٌ غُلِبَ الْخَطَابُ<sup>(٢٥)</sup>. وَالْأَوَّلُ هُوَ الرَّاجِحُ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْكَسْرِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَخْرِيجِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

**الأول:** وبه قال أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) وابن عطية وأبو البقاء العكبري - أَنَّ  
اللَّامَ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: (لَأَمْلَأَنَّ)، وَالْمَعْنَى: مِنْ أَجْلِ مَنْ تَبِعَكَ، أَوْ لِتَعْدِيبِ مَنْ تَبِعَكَ، أَوْ

(٢٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٢، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤٢، الكشاف ٥٦/٢،

المحرر الوجيز لابن عطية ٢٤/٧. وفي مختصر في شواذ القرآن، والكشاف: روى عصمة عن عاصم.

(٢١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٢، الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي ٣٥٦/٢، معالم التنزيل

للبيهقي ٢١٦/٢، الكشاف ٥٦/٢، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٥٥٩/١.

(٢٢) ينظر: الفريد ٢٧٩/٢.

(٢٣) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن ٦٢٥/٤.

(٢٤) البحر المحيط ٢٧٧/٤.

(٢٥) ينظر: الدر المصون ٢٧٣/٥، الفتوحات الإلهية للحمل ١٢٧/٢.

لخزيهم لأملأن جهنم منكم أجمعين، كما يُقال: أكرمت فلاناً لك<sup>(٢٦)</sup>. وردّه أبو حيان بأن ما بعد لام القسم لا يعمل فيما قبله على قول الجمهور<sup>(٢٧)</sup>.

**الثاني:** أن يكون المعنى: الدحرج لمن تبعك منهم. فيكون هذا الجار والمجرور خبراً مقدماً لمبتدأ محذوف تقديره: لمن تبعك منهم هذا الوعيد، وهو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾. وهو أحد قولَي أبي جعفر النحاس<sup>(٢٨)</sup> وأبي القاسم الزمخشري<sup>(٢٩)</sup> (٥٣٨هـ) والمنتجب الهمداني<sup>(٣٠)</sup> (٦٤٣هـ) وأبي السعود (٩٨٢هـ)<sup>(٣١)</sup>.

**الثالث:** وهو قول أبي الفضل الرازي في كتابه اللوامح. أن اللام في (لمن) متعلقة بالذام والدحرج، والمعنى: اخرج بهاتين الصفتين لأجل أتباعك. نقله عنه أبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٣١)</sup>. وقال الأخير: ((ويمكن أن تجيء المسألة من باب الإعمال؛ لأن كلاً من مذهباً ومدحوراً يطلب هذا الجار عند هذا القائل من حيث المعنى، ويكون الإعمال للثاني كما هو مختار البصريين للحذف من الأول))<sup>(٣٢)</sup>.

٢. قوله تعالى: ﴿وَحِطُّ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣٣)</sup>.

قرأ الجمهور: (وباطل) بالرفع.

(٢٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٢، المحرر الوجيز ٢٤/٧، إعراب القراءات الشاذة للعلكيري ٥٣١/١.

(٢٧) ينظر: البحر المحيط ٢٧٨/٤.

(٢٨) ينظر: إعراب القرآن ١١٧/٢.

(٢٩) ينظر: الكشاف ٥٦/٢.

(٣٠) تفسير أبي السعود ٣٣٣/٢.

(٣١) ينظر: البحر المحيط ٢٧٨/٤، الدر المصون ٢٧٣/٥.

(٣٢) الدر المصون ٢٧٣/٥. ٢٧٤.

(٣٣) من الآية ١٦ من سورة هود.

وقرأ أبي بن كعب (٢١هـ) وعبد الله بن مسعود (٣٢هـ) في الشَّوَادِ: (وَباطِلًا) بالنَّصْبِ<sup>(٣٤)</sup>.

فأما قراءة الجمهورِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ:

**الأولُ:** أن يكونَ (باطلٌ) مبتدأً، و(ما كانوا يعملونَ) خبره<sup>(٣٥)</sup>.

**الثاني:** أن يكونَ (باطلٌ) خبراً مقدِّماً، و(ما كانوا يعملونَ) مبتدأً مؤخراً، ويكونَ الكلامُ منْ عطفِ الجُمْلِ؛ عطفَ هذه الجملةِ على ما قبلها<sup>(٣٦)</sup>.

**الثالثُ:** أن يكونَ (باطلٌ) معطوفاً على الإخبارِ قبله، أي: أولئك باطلٌ ما كانوا يعملونَ، ويرتفع (ما) بـ(باطلٍ) على الفاعليَّةِ. ويرجَّحُ هذا ما قرأ به زيدُ بن عليٍّ (١٢٢هـ): (وَيُطَلَّ ما كانوا يعملونَ)؛ جعله فعلاً ماضياً معطوفاً على (حَبِطَ)<sup>(٣٧)</sup>.

وأما قراءةُ النَّصْبِ ففيها \_أيضاً\_ ثلاثةُ أوجهٍ:

**الأولُ:** وهو مذهبُ أبي الفضلِ الرازيِّ<sup>(٣٨)</sup> وسبقه إليه ابنُ جنِّي ومكيُّ بن أبي طالبٍ، وهو أن تكونَ (ما) زائدةً للتوكيدِ، و(باطلاً) منصوباً بـ(يعملونَ) فهو معمولٌ

(٣٤) ينظر: إعرابُ القرآن للنحاس ٢/٢٧٤، المختصَّب ١/٣٢١، مشكلُ إعرابِ القرآن ١/٣٥٦، المحرر الوجيز ٩/١١، البحر المحيط ٥/٢١٠١٥. واقتصرَ في ابنُ خالويه في محتة صرِه ٥٩ على أبي. ون سبَّ الزمخشريُّ القراءةَ إلى عاصمٍ. وهي غيرُ منسوبةٍ في البيان للأتباري ٢/٩، والبيان ٢/٦٩١ وإعرابِ القراءاتِ الشَّوَادِ للعكبري ١/٦٥٨.

(٣٥) ينظر: إعرابُ القرآن للنحاس ٢/٢٧٥، القطع والانتساب لأبي جعفر النحاس ٣٨٥، م شكلُ إعرابِ القرآن ١/٣٥٦، البيان في غريبِ إعرابِ القرآن ٢/٩.

(٣٦) ينظر: البيان في إعرابِ القرآن ٢/٦٩١، البحر المحيط ٥/٢١٠.

(٣٧) ينظر: البحر المحيط ٥/٢١٠، الدر المصون ٦/٢٩٨، الفتوحات الإلهية ٢/٣٨٦.

(٣٨) ينظر: البحر المحيط ٥/٢١٠، الدر المصون ٦/٢٩٨.

خبر (كان) متقدماً؛ فكأنه قال: وباطلاً كانوا يعملون<sup>(٣٩)</sup>. وممن ذهب إلى هذا ابن عطية<sup>(٤٠)</sup> والطبرسي<sup>(٤١)</sup> وأبو البركات الأنباري<sup>(٤٢)</sup> (٥٧٧هـ) وأبو البقاء العكبري<sup>(٤٣)</sup>.

واستدل ابن جنّي بهذه القراءة على جواز تقديم خبر (كان) عليها؛ نحو: قائماً كان زيد؛ من جهة أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، و(باطلاً) منصوب بـ(يعملون)، والموضع - إذن - لـ(يعملون)؛ لوقوع معموله متقدماً عليه، فكأنه قال: ويعملون باطلاً كانوا. ومثله قوله تعالى<sup>(٤٤)</sup> ﴿أَهْوَأَاءٌ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾<sup>(٤٥)</sup>.

**الثاني:** أجاز الزمخشري أن ينتصب (باطلاً) على معنى المصدر؛ على: بطل بطلاً ما كانوا يعملون، فتكون (ما) فاعلة<sup>(٤٦)</sup>.

**الثالث:** أن تكون (ما) إبهامية - أي صفة للنكرة قبلها - وتنتصب بـ(يعملون)، ومعناه: وباطلاً أي باطل كانوا يعملون. وهذا الوجه ذكره الزمخشري أيضاً - مع الوجه السابق<sup>(٤٧)</sup>.

(٣٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٥، المختضب ١/٣٢١، مشكل إعراب القرآن ١/٣٥٦، المحرر

الوجيز ٩/١١٩، مجمع البيان ٥/٢٢٣، البيان ٢/٩،

(٤٠) ينظر: المحرر الوجيز ٩/١١٩.

(٤١) ينظر: مجمع البيان ٥/٢٢٣.

(٤٢) ينظر: البيان ٢/٩.

(٤٣) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٦٥٨.

(٤٤) من الآية ٤٠ من سورة سبأ.

(٤٥) المختضب ١/٣٢١. وينظر: الفريد ٢/٦١١، البحر المحيط ٥/٢١٠.

(٤٦) الكشف ٢/٢١٠.

(٤٧) المصدر السابق ٢/٢١٠.

٣ . قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحَسُنَ مَا أَجْرُهُمْ﴾<sup>(٤٨)</sup>.

قرأ الجمهور: (وَحُسْنُ مَا ب) بضمّ النونِ والإضافة<sup>(٤٩)</sup>.

وقرئ في الشواذ: (وَحُسْنُ مَا ب) بالنصب. وقد نَسَبَ هذه القراءة ابنُ خالويه<sup>(٥٠)</sup>

وصاحبُ الإتحاف<sup>(٥١)</sup> إلى ابنِ محيصنٍ. وعزاها ابنُ عطية<sup>(٥٢)</sup> إلى يحيى بنِ يعمرَ (١٢٩ هـ)

وابنِ أبي عبلة (١٥٢ هـ). أمّا أبو حيانَ فعزاها إلى عيسى بنِ عمرَ (١٤٩ هـ)<sup>(٥٣)</sup>. ووردت

القراءةُ غيرَ منسوبةٍ في الكشافِ، وكشفِ المشكلاتِ وإيضاحِ المعضلاتِ للباقولي،

والبيانِ، والفريدِ، وفتحِ القدير<sup>(٥٤)</sup>. ودَكَرَ مكي بنِ أبي طالبٍ أنه لم يقرأ بها أحدٌ<sup>(٥٥)</sup>.

وهذا غريب.

وتُعرَبُ (طُوبَى) في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ، و(لهم) خبره، و(حُسْنُ مَا ب) -

على قراءةِ العامة - مرفوعٌ؛ لأنّه معطوفٌ على (طُوبَى)<sup>(٥٦)</sup>، كما تقولُ: الحمدُ لله

والكرامةُ<sup>(٥٧)</sup>.

(٤٨) الآية ٢٩ من سورة الرعد.

(٤٩) التبيان ٧٥٨/٢.

(٥٠) مختصر في شواذ القرآن ٦٧.

(٥١) الإتحاف ٢٧١.

(٥٢) المحرر الوجيز ٤٠/١٠.

(٥٣) البحر المحيط ٣٩٠/٥.

(٥٤) ينظر: الكشاف ٢٨٨/٢، كشف المشكلات ٦٣٢/١، البيان ٥١/٢، الفريد ١٣٦/٣، فتح القدير

٨١/٣.

(٥٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٩٨/١.

(٥٦) ينظر: كشف المشكلات ٦٣٢/١، البيان ٥١/٢.

(٥٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤٨/٣.

وجازَ الابتداءَ بـ(طوبى) إمَّا لِأَنَّهُ عِلْمٌ لشيءٍ بعينه - كما قيلَ: هي شجرةٌ في الجنة -، أو لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ في معنى الدعاءِ على قولِ سيبويه حينَ ذهبَ بها مذهبَ الدعاءِ، كقولهم: سلامٌ عليك، وويلٌ له. وقالَ: هي في موضعِ رفعٍ. ويدلُّ على ذلك رفعُ (حُسْنٍ)<sup>(٥٨)</sup>.

قالَ الطبريُّ: ((وإنَّما أُوثِرَ الرفعُ في (طوبى) لحسنِ الإضافةِ فيه بغيرِ لامٍ، وذلكَ أَنَّهُ يُقالُ فيه: طوباكُ، كما يُقالُ: ويُلَكُ))<sup>(٥٩)</sup>.

وأما قراءةَ النصبِ ففيها تخريجانِ:

**الأول:** قالَ به أبو الفضلِ الرازي؛ حيثُ خرَّجَ القراءةَ على النداءِ، فقالَ: هي بتقديرٍ: يا طوبى لهم ويا حُسْنُ مآبٍ، فـ(حُسْنٌ) معطوفٌ على المنادى المضافِ في هذه القراءةِ. وقالَ: فهذا نداءٌ للتحنينِ والتشويقِ، كما قالَ: يا أسقى على الفوتِ والندبةِ<sup>(٦٠)</sup>. وتابعه في ذلك أبو البقاءِ العكبريُّ<sup>(٦١)</sup>.

وفسَّرَ أبو حيانَ مرادَ أبي الفضلِ بقوله: (معطوف على المنادى المضاف) فقالَ: ((أي: أنَّ طوبى مضافٌ للضميرِ، واللامُ مقحمةٌ، كما أقحمتُ في قوله<sup>(٦٢)</sup>):

يا بُؤسَ لِلجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

... ولذلك سقطَ التنوينُ من (بؤس)، وكأَنَّهُ قيلَ: يا طوباهُم وحسنَ مآبٍ، أي: ما أطيبهم وأحسنَ مآبهم، كما تقولُ: يا طيبها ليلةً، أي: ما أطيبها ليلةً))<sup>(٦٣)</sup>.

(٥٨) الكتاب ١/١٦٦. وينظر: المحرر الوجيز ١٠/٤٠، البحر المحيظ ٥/٣٨٩، الدر المنثور ٧/٤٧، الفتوحات الإلهية ٢/٥٠٤.

(٥٩) جامع البيان ١٣/١٤٥. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٥٩٧.

(٦٠) البحر المحيظ ٥/٣٩٠.

(٦١) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٧٢٧.

(٦٢) هو النابغة الذبياني.

**الثاني:** وقال به ثعلب<sup>(٥٢٩١هـ)</sup> وأبو إسحاق الزجاج<sup>(٥٣١١هـ)</sup> وأبو جعفر النحاس<sup>٥</sup>، ومكي بن أبي طالب، وهو أن يكون (طوبى) في موضع نصبٍ بتقديرِ فعلٍ، أي: أعطاهم طوبى لهم، و(حُسْن مآبٍ) معطوفٌ عليه، أي: وأعطاهم حسنَ مآبٍ<sup>(٦٤)</sup>.

**٤- قول . . ه . . - ت . . الى -:** ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾<sup>(٦٥)</sup>.

قرأ الجمهور: (لياسَ الجوع والخوف) بكسر الفاء عطفًا على (الجوع). ورؤي<sup>(٦٦)</sup> عن أبي عمرو (١٥٤هـ) أنه قرأ: (والخوف) بالنصب<sup>(٦٧)</sup>. وعزاها صاحبُ الإتحاف إلى الحسن<sup>(٦٨)</sup>. كما قرأ أبو عمرو من طريق آخر بالجر؛ تبعًا لعامة القراء<sup>(٦٩)</sup>.

(٦٣) = البحر المحيط ٣٩٠/٥. وينظر: البيان ٥١/١، الدر المنثور ٤٨/٧.

(٦٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤٨/٣، إعراب القرآن للنحاس ٣٥٧/٢، مشكل إعراب القرآن ٣٩٨/١، كشف المشكلات ٦٣٢/١، البيان ٥١/١، البحر المحيط ٣٩٠/٥.

(٦٥) من الآية ١١٢ من سورة النحل.

(٦٦) الذي روى ذلك عن أبي عمرو علي بن نصر وعباس بن الفضل وداود الأودي وعبيد بن عقيل، كما في غالب المصادر في الحاشية التالية.

(٦٧) ينظر: علل القراءات ٨٣، السبعة ٣٧٦، الحجة للفراسي ٨٠/٥، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٣٦٢/١، الغاية في القراءات العشر ١٨٩، الوسيط ٨٨/٣، المحرر الوجيز ٢٤٢/١٠، مجمع البيان ٥٩٩/٦، البحر المحيط ٥٤٣/٥. وبدون نسبة في الكشاف ٣٤٧/٢، إعراب القراءات الشواذ ٧٧١/١، الفريد ٢٤٩/٣.

(٦٨) الإتحاف ٢٨١. وفي الجامع لأحكام القرآن ١٠/١٩٤: ((وقرأ حفص بن غياث ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق والحسن وأبو عمرو فيما روي عنه)). ومثله في فتح القدير ٢٠٠/٣.

(٦٩) ينظر: السبعة في القراءات ٣٧٦، الحجة لأبي علي الفارسي ٨٠/٥. ورؤي عن ابن مسعود أنه قرأ: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ الْخَوْفَ وَالْجُوعَ﴾ بتقديم الخوف ولا ذكر لـ (لياس).

وفي قراءة النصب ثلاثة أقوال كلها صحيحة:

**الأول:** أن يكونَ (الخوف) معطوفاً على (لباس)<sup>(٧٠)</sup>.

قال أبو علي الفارسي: ((وأما ما رويَ من نصبِ الخوفِ عن أبي عمرو فإنه حملهُ على الإذاقة، والخوفُ لا يُذاقُ في الحقيقة، فإذا لم يُذقْ في الحقيقة كانَ حملهُ على اللباسِ أولى؛ لأنَّ اللباسَ أقربُ إليه منَ الإذاقة، فحملهُ على الأقربِ أولى، وليكونا محمولين على عاملٍ واحدٍ، كما كانَ في قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾<sup>(٧١)</sup> الحمل على عاملٍ واحدٍ))<sup>(٧٢)</sup>.

**الثاني:** أجازَه أبو الفضل الرازي - وهو أن يكونَ (الخوف) منصوباً بإضمارِ فعلٍ<sup>(٧٣)</sup>، والتقدير: ولَبَسَهُمُ الخوفَ<sup>(٧٤)</sup>. وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ خالويه<sup>(٧٥)</sup>.

**الثالث:** أن يكونَ على تقديرِ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامه، وأصله: ولباسَ الخوفِ. وعزاه أبو حيانَ والسمينُ الحلبيُّ إلى الزمخشري<sup>(٧٦)</sup>. والحقُّ أن أبا منصورٍ الأزهريَّ قد سبقَه إليه.

قال أبو منصورٍ: ((ويجوزُ النصبُ بإضمارِ أذاقها اللهُ لباسَ الجوعِ ولباسَ الخوفِ، فلماً حذفَ (لباس) نُصبَ الخوفُ، كقولِ الأعشى:

لا يَسْمَعُ المرءُ فيها ما يُؤنِّسُهُ بالليلِ إلا نثيمَ البومِ والضُّوعا

(٧٠) ينظر: علل القراءات ٨٣/٢، الكشاف ٣٤٧/٢، المحرر الوجيز ٢٤٢/١٠، إعراب القراءات الشواذ ٧٧١/١.

(٧١) من الآية ١٥٥ من سورة البقرة.

(٧٢) الحجة ٨٢/٥. وينظر: مجمع البيان ٥٩٩/٦.

(٧٣) ينظر: البحر المحيط ٥٤٣/٥، الدر المصون ٢٩٣/٧.

(٧٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٧٧١/١.

(٧٥) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٣٦٢/١.

(٧٦) ينظر: البحر المحيط ٥٤٣/٥، الدر المصون ٢٩٤/٧. وهو موجودٌ في الكشاف ٣٤٧/٢.

أراد: ونئيم الضُّوع، فلماً حذَفَ أقامَ الضُّوعَ مقامَه<sup>(٧٧)</sup>.  
 وثُمَّتَ قولُ رابعٍ ذكرَه أبو البقاءِ العكبريُّ<sup>(٧٨)</sup> وتابعه فيه المنتجبُ الهمدانيُّ<sup>(٧٩)</sup> وهو  
 أن يكونَ (الخوف) معطوفاً على موضع (الجوع)؛ لأنَّه مفعولٌ في المعنى للمصدرِ،  
 والتقديرُ: أن ألبسَهُم الجوعَ والخوفَ. واستبعده السمينُ؛ بحجَّة أن اللباسَ اسمٌ ما  
 يلبسُ، وهو - ها هنا - من الاستعاراتِ البليغة<sup>(٨٠)</sup>.

٥ . قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾<sup>(٨١)</sup>.

العامَّة من القراءِ على (مؤمِنين) بالنصبِ على خبرِ (كان).  
 وقرأ أبو سعيدٍ الخدريُّ (٧٤هـ) والجدريُّ: (مؤمنان) بالألفِ<sup>(٨٢)</sup>.  
 وقد خُرِّجَت هذه القراءةُ على أحدِ تخريجاتِ ثلاثة:

**الأولُ:** أن يكونَ اسمُ (كان) ضميرَ الغلامِ؛ أي: فكانَ هوَ أبواه مؤمنانِ،  
 والجملةُ بعده ابتداءً وخبرٌ في موضعِ نصبٍ خبرِ (كان). ذكرَه النحاسُ وابنُ جنبي وأبو  
 البقاءِ والمنتجبُ الهمدانيُّ والسمينُ الحلبيُّ<sup>(٨٣)</sup>. وهو أحدُ الأوجهِ التي أجازها أبو الفضلِ  
 الرازيُّ لهذه القراءةِ<sup>(٨٤)</sup>.

(٧٧) علل القراءات ٨٣/٢ . ٨٤ .

(٧٨) ينظر: التبيان ٨٠٨/٢

(٧٩) ينظر: الفريد ٢٤٩/٣ .

(٨٠) ينظر: الدر المصون ٢٩٤/٧ .

(٨١) من الآية ٨٠ من سورة الكهف، وتمامها: ﴿... فَحَسْبُنَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾.

(٨٢) ينظر: المحتسب ٣٣/٢، الكشاف ٣٣٩/٢، المحرر الوجيز ٤٣٧/١٠، البحر المحيط ١٥٥/٦، الدر المصون

٥٣٨/٧ .

(٨٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦٤/٢، المحتسب ٣٣/٢، إعراب القراءات المشهور ٣١/٢، التبيان

٨٥٨/٢ .

(٨٤) ينظر: البحر المحيط ١٥٥/٦ .

**الثاني:** أن يكون اسم (كان) مضمراً فيها وهو ضمير الشأن والحديث؛ أي: فكان الشأن أو الحديث أبواه مؤمنان، والجملة بعده في موضع نصب - أيضاً - خبر (كان). وهذا التوجيه أجازَه مَنْ أجازَ التوجيه الأول<sup>(٨٥)</sup>. ولم يذكره أبو جعفر النحاس. قال ابن جني: ((إلا أنه في هذا الوجه الثاني لا ضمير عائداً على اسم (كان)؛ لأن ضمير الأمر والشأن لا يحتاج من الجملة التي هي بعده خبر عنه إلى ضمير عائداً عليه منها؛ من حيث كان هو الجملة في المعنى))<sup>(٨٦)</sup>. ومثله قول النبي - ﷺ -: ((كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ))<sup>(٨٧)</sup>.

ذكره سيويه (١٨٠ هـ) وقال: يجوز أن يكون المولود مضمراً في (يكون) و(الأبوان) مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه. ويجوز أن تعمل (يكون) في الأبوين، ويكون (هما) مبتدأ، وما بعده خبراً له<sup>(٨٨)</sup>.

ويجوز إضمار الشأن أو الحديث في (كان)، وما بعده خبر عنه<sup>(٨٩)</sup>. وأجاز أبو الفضل الرازي وأبو البقاء العكبري<sup>(٩٠)</sup> وجهاً آخر، وهو أن يكون (مؤمنان) منصوباً على لغة بني الحارث بن كعب وليس مرفوعاً<sup>(٩١)</sup>.

(٨٥) ينظر: المحتسب ٣٣/٢،

(٨٦) المحتسب ٣٣/٢.

(٨٧) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز (باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلّى عليه ١١٣) و(باب: ما قيل في أولاد المشركين ١٣٩) بلفظ: ((كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يَمَجِّسَانِهِ)).

(٨٨) ينظر: الكتاب ٣٩٦/١. وأجاز سيويه نصب (اللذان) على أن يجعل (هما) ضمير فصل لا موضع له من الإعراب. وينظر: المحتسب ٣٣/٢، الفريد ٣٦٤/٣.

(٨٩) ينظر: المحتسب ٣٤/٢.

(٩٠) إعراب القراءات الشواذ ٣١/٢.

٦ . قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾<sup>(٩٢)</sup>.

قرأ الجمهور: (بمثله مَدَدًا) - بفتح الميم والـدالِ بغير ألفٍ.

وقرأ عبد الله بن مسعود وابن عباس (٦٨ هـ) ومجاهد (١٠٤ هـ) وابن محيصن وحميد (١٣٠ هـ) والأعمش - بخلاف - المطوعي وسليمان التيمي: (بمثله مِدَادًا) - بألفٍ بين الدالين كالأول<sup>(٩٣)</sup>. كما رويت القراءة عن الحسن وأبي عمرو وحفص بن سليمان (١٨٠ هـ)<sup>(٩٤)</sup>. وذكر القرطبي أنها في مصحف أبي<sup>(٩٥)</sup>.

ويجوزُ في (مَدَدًا) ثلاثة أوجهٍ:

**الأول:** أنه منصوبٌ على التمييز، كقولك: لي مثله رجلاً، ولي مثله ذهباً.

**والثاني:** أنه منصوبٌ على الحالِ مِنَ الضميرِ في (بمثله) العائدِ على (البحر)؛

كقولك: جئتكَ بزيدٍ عوناً لك ويداً معك.

**والثالث:** أن يكونَ منصوباً على المصدرِ بفعلٍ مضمراً يدلُّ عليه قوله: (جئنا

بمثله)؛ لأنَّ (جئنا) هنا بمعنى أمددنا، كأنه قيل: ولو أمددناه به إمداداً، فالمددُ اسمٌ واقعٌ

موقعَ المدادِ<sup>(٩٦)</sup>.

= (٩١) البحر المحيط ٦/١٥٥.

(٩٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

(٩٣) أي: في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا﴾.

(٩٤) تُنظر القراءة وعزوها في: مختصر في شواذ القرآن ٨٢، المختص ٣٥/٢، الكشاف ٤٠٤/٢، جمع البيان

٧٦٨/٥، الجامع لأحكام القرآن ١١/٦٨، البحر المحيط ٦/١٦٩، الدر المصون ٧/٥٥٨.

(٩٥) الجامع لأحكام القرآن ١١/٦٨.

(٩٦) المختص ٣٥/٢، وينظر: جمع البيان ٧٦٨/٥، الفريد ٣٧٧/٣، الجامع لأحكام القرآن ١١/٦٨.

وَمَنْ قَالَ: (جنا بمثله إمداداً) فإنه ينتصب على التمييز - أيضاً - والمعنى: بمثله من الإمداد، ويكون مثل قولك: لي مثله عبداً، أي: من العبيد، وعلى التمرة مثلها زُبداً، أي: من الزبدي. قاله ابن جني<sup>(٩٧)</sup>.

وقال أبو الفضل الرازي - كما نقل عنه أبو حيان والسمين الحلبي وصاحب الإتحاف - : يجوز أن يكون نصبه على المصدر، بمعنى: ولو أمددناه بمثله إمداداً، ثم ناب المدد مناب الإمداد، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَتَبَّكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(٩٨)</sup>. قال: والمعنى: ولو أمددناه بمثله إمداداً<sup>(٩٩)</sup>.

#### ٧ . قوله تعالى: ﴿فَاتَّكَ لَكَ فِي الْحَيَوةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾<sup>(١٠٠)</sup>.

قرأ الجمهور (لا مِساس) - بكسر الميم وفتح السين.  
وقرأ الحسن وأبو حيوة (٥٢٠٣هـ) وابن أبي عبله وأبو السَّمَّالِ (قَعْنَبُ): (لا مِساس) - بفتح الميم وكسر السين الأخيرة<sup>(١٠١)</sup>.  
فأمَّا قراءة الجمهور فعلى النَّصب بـ(لا) النافية للجنس كقولك: لا رجل في الدار<sup>(١٠٢)</sup>، وهو مصدر ماسسته مِساساً كضاربته ضرباً<sup>(١٠٣)</sup>.

(٩٧) ينظر: المحتسب ٣٥/٢. ونقله عنه . أيضاً . الطبرسي في مجمع البيان ٧٦٨/٥، والهمداني في الفريدي ٣٧٧/٣.

(٩٨) الآية ١٧ من سورة نوح.

(٩٩) ينظر: البحر المحيط ١٦٩/٦، الدر المصون ٥٥٨/٧، الإتحاف ٢٩٦.

(١٠٠) من الآية ٩٧ من سورة طه هـ.

(١٠١) ينظر: المحتسب ٥٦/٢، المحرر الوجيز ١٠٢/١١، الجامع لأحكام القرآن ٢٤٢/١١، البحر المحيط ٢٧٥/٦.

الدر المصون ٩٥/٨ . ٢٢٣.

(١٠٢) ينظر: المحرر الوجيز ١٠٢/١١.

(١٠٣) ينظر: المحتسب ٥٦/٢، التبيان ٩٠٣/٢، الفريد ٤٥٩/٣، حاشية الشهاب ٢٢٤/٦.

وأما (مَسَاسٍ) على القراءة الأخرى فقال الزجاج: لا مَسَاسٍ نفي، وبُنيت على الكسر، وأصلها الفتح لكان الألف، ولكن مَسَاسٍ ودرالك مؤنث فاختير الكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنك تقول في المؤنث: فعلت يا امرأة، وأعطيتك يا امرأة<sup>(١٠٤)</sup>. وشبهه الفراء وأبو عبيدة وغيرهما بنزالٍ ودرالك ونحوهما<sup>(١٠٥)</sup>.

وكلامُ الجوهري في الصحاح<sup>(١٠٦)</sup> والزمخشري وابن عطية يدلُّ على أنَّ (مَسَاسٍ) عَلِمَ معدولٌ عن المصدر الذي هو المَسَّةُ، كفَجَارٍ معدولاً عن الفَجْرَةِ<sup>(١٠٧)</sup>. وإلى هذا ذهب - أيضاً - الرازي في مفاتيح الغيب<sup>(١٠٨)</sup> والبيضاوي وأبو السعود<sup>(١٠٩)</sup>، وهو مبنيٌّ على الكسر، و(لا) الداخلة عليه ليست ناصبةً؛ لاختصاصها بالنكرات. وكلامُ أبي الفضل الرازي يقتضي أنها اسمُ فعلٍ معدولٍ عن فعلٍ أمرٍ. وهو - أيضاً - رأيُ أبي البقاء العكبري<sup>(١١٠)</sup>.

قال أبو الفضل: ((وهو على صورة نزالٍ ونظارٍ من أسماء الأفعال، بمعنى: انزل وانظر؛ فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف، ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب النكرات، نحو: لا مال لك، لكنّه فيه نفي الفعل، فتقديره: لا يكون منك مَسَاسٌ ولا أقول: مَسَاسٍ، ومعناه النهي، أي: لا تمسني)) انتهى<sup>(١١١)</sup>.

(١٠٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٥.

(١٠٥) ينظر: معاني القرآن ٢/١٩٠، مجاز القرآن ٢/٢٧.

(١٠٦) ينظر: الصحاح (مسس) ٣/٩٧٨.

(١٠٧) ينظر: الكشاف ٢/٤٤٥، المحرر الوجيز ١١/١٠٢.

(١٠٨) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٢/٩٧.

(١٠٩) ينظر: تفسير البيضاوي ٦/٢٢٣، تفسير أبي السعود ٣/٦٦٣.

(١١٠) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٨٩، التبيان ٢/٩٠٣.

(١١١) البحر المحيط ٦/٢٧٥، الدر المصون ٨/٩٦.

٨ . قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾<sup>(١١٢)</sup>.

قرأ الجمهور: (وَأَذِّنْ)، بتشديد الدال، أي: نادٍ<sup>(١١٣)</sup>، وهو معطوفٌ على ما قبله، أي: آذناه وقلنا له: لا تشرك وطهر. و(يأتوك) جوابُ (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ). وقيل: هو استئنافٌ وخطابٌ للرسول ﷺ. أمره ربه أن يفعل ذلك في حجة الوداع<sup>(١١٤)</sup>.

وقرأ الحسن بن أبي الحسن وابن محيصن: (وَأَذِّنْ) بالتخفيف وفتح النون<sup>(١١٥)</sup>. جعله فعلاً ماضياً معطوفاً على بؤأنا، فكأنه قال: وإذ بؤأنا لإبراهيم مكان البيت وأذن، وقوله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ - على هذه القراءة - مجزومٌ؛ لأنه جوابُ قوله: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾<sup>(١١٦)</sup>، وهو على قراءة الجمهور جوابُ قوله: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾. قاله ابن جني<sup>(١١٧)</sup>.

وهكذا خرَّجها أبو الفضل الرازي، وزاد فقال: فيصيرُ في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، ويصيرُ (يأتوك) جزماً على جواب الأمر الذي في (وطهر)<sup>(١١٨)</sup>.

وروي عن الحسن بن ابن محيصن - أيضاً - (وَأَذِّنْ) - بالمدِّ وتخفيف الدال - بمعنى: أعلم. عزاها إليهما ابن عطية والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي والشوكاني. واكتفى

(١١٢) من الآية ٢٧ من سورة الحج.

(١١٣) ينظر: المحرر الوجيز ١١/١٩٣، الفريد ٣/٥٣١، البحر المحيط ٦/٣٦٤، الدر المصون ٨/٢٦٤.

(١١٤) ينظر: الفريد ٣/٥٣٠.

(١١٥) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٩٥، المختص ٢/٧٨.

(١١٦) من الآية ٢٦ من سورة الحج.

(١١٧) المختص ٢/٧٨. وينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/١٣٦، الفريد ٣/٥٣١.

(١١٨) البحر المحيط ٦/٣٦٤، الدر المصون ٨/٢٦٤.

الزخشي والفخر الرازي بعزوها إلى ابن محيصن<sup>(١١٩)</sup>. قال السمين: ((ويعدُّه قوله: (في النَّاسِ)؛ إذ كان ينبغي أن يتعدَّى بنفسه))<sup>(١٢٠)</sup>.

ووهم ابن عطية فذكر أن القراءة بالمد هي قراءة الحسن وابن محيصن، وليست (أذن). بالتخفيف وفتح النون. ونسب أبا الفتح إلى التصحيف فقال: ((وتصحَّف هذا على ابن جنِّي فإنه حكى عنهما (وأذن) فَعَلَ ماضٍ، وأعربَ عن ذلك بأن جعله عطفًا على بوأنا))<sup>(١٢١)</sup>.

وتعقَّبهُ أبو حيان والسمينُ بأنَّه ليسَ بتصحيحٍ، بل قد حَكَى تلكَ القراءةَ عن الحسنِ وابنِ محيصنِ أبو عبد الله الحسين بن خالويه في شواذِّ القراءاتِ، وأبو الفضل الرازي في (اللوامح)<sup>(١٢٢)</sup>. وزاد السمين: ولكنَّه لم يطلِّعَ عليها فنسبَ من اطلَّعَ إلى التصحيفِ، ولو تَأَنَّى أصابَ أو كادَ.

#### ٩ . قوله تعالى: ﴿ قَلَّ كَمَ لَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾<sup>(١٢٣)</sup>.

قرأ الجمهور: (عدَدَ سِنِينَ) على الإضافة، و(كم) في موضع نصبٍ على الظرفية الزمانية، و(عدد) منصوبٌ على التمييز<sup>(١٢٤)</sup>. وقال أبو البقاء: إنَّ (عدد) بدلٌ من (كم)<sup>(١٢٥)</sup>، والأولُّ هو الصحيح<sup>(١٢٦)</sup>.

(١١٩) ينظر: الكشاف ٣/٣٠، مفاتيح الغيب ٢٣/٢٥، المحرر الوجيز ١١/١٩٣، الجامع لأحكام القرآن الق برآن

٣٧/١٢، البحر المحيط ٦/٣٦٤، الدر المصون ٨/٢٦٤، فتح القدير ٣/٤٤٨. وهي بدون نسبة في إعراب

القراءات الشواذ ٢/١٣٦، التبيان ٢/٩٤٠، الفريد ٣/٥٣٠، تفسير أبي السعود ٤/٢١.

(١٢٠) الدر المصون ٨/٢٦٤.

(١٢١) المحرر الوجيز ١١/١٩٣.

(١٢٢) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٦٤، الدر المصون ٨/٢٦٤.

(١٢٣) الآية ١١٢ من سورة المؤمنون.

(١٢٤) ينظر: البيان ٢/١٨٩، الفريد ٣/٥٨٢، البحر المحيط ٦/٤٢٤.

(١٢٥) التبيان ٢/٩٦١.

وَقُرئ: (عدداً) بالتونين. وقد عزا ابن عطية وأبو حيان هذه القراءة إلى الأعمش، وزاد أبو حيان - وتبعه السمين الحلبي - المفضل (١٦٨ هـ) عن عاصم<sup>(١٢٧)</sup>. وذكر القراءة دون نسبة كل من أبي البقاء العكبري، والمتجب الهمداني<sup>(١٢٨)</sup>. وفي هذه القراءة ثلاثة أوجه:

**الأول:** قال به أبو الفضل الرازي، وهو أن يكون (عدداً) مصدرًا أقيم مقام الاسم، فهو نعتٌ تقدّم على المنعوت، يعني أن الأصل: (سنين عدداً) أي: معدودة<sup>(١٢٩)</sup>. ويرد عليه أن فيه تقديم التابع على المتبوع (النعته على المنعوت) وهو مخالف لما عليه النحاة، والصواب أن يقول فيه: فاتصّب حالاً. هذا مذهب البصريين<sup>(١٣٠)</sup>. قال أبو البقاء: ((ويجوز أن يجعل (عدداً) حالاً لا صفةً لـ (سنين) في المعنى قُدّم فصار حالاً))<sup>(١٣١)</sup>.

**الثاني:** أن يكون (لَيْثُم) بمعنى عددتم؛ فيكون نصب (عدداً) على المصدر، و(سنين) بدل منه. قاله أبو الفضل الرازي أيضاً. قال السمين: واستبعده أبو حيان؛ لعدم دلالة اللَّبْث على العدد<sup>(١٣٢)</sup>.

**الثالث:** أن يكون (عدداً) تمييزاً لـ (كم) و(سنين) بدل منه<sup>(١٣٣)</sup>.

= (١٢٦) الدر المصون ٣٧٣/٨.

(١٢٧) المحرر الوجيز ٢٥٨/١١، البحر المحيط ٤٢٤/٦، الدر المصون ٣٧٣/٨.

(١٢٨) ينظر: التبيان ٩٦١/٢، إعراب القراءات الشواذ ١٦٧/٢، الفريد ٥٨٢/٣.

(١٢٩) ينظر: البحر المحيط ٤٢٤/٦، الدر المصون ٣٧٣/٨.

(١٣٠) ينظر: الدر المصون ٣٧٣/٨.

(١٣١) إعراب القراءات الشواذ ١٦٨/٢.

(١٣٢) البحر المحيط ٤٢٤/٦، وانظر: الدر المصون ٣٧٣/٨.

(١٣٣) ينظر: الفريد ٥٨٢/٣، الدر المصون ٣٧٣/٨.

١٠ . قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّمْ وَيُنزِلُ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾<sup>(١٣٤)</sup>.

قرأ جمهور القراء: (ونزل) - بنون واحدة مضمومة وتشديد الزاي وفتح اللام (الملائكة) - بالرفع - على مفعول ما لم يُسم فاعله<sup>(١٣٥)</sup>.

وقرأ أبو عمرو - في رواية عبد الوهاب الخفاف - : (ونزل) - بنون واحدة مضمومة وزاي مخففة مكسورة<sup>(١٣٦)</sup>.

قال ابن جنِّي: ((وهذا غير معروف؛ لأنَّ (نزل) لا يتعدى إلى مفعول به فينبى هنا للملائكة))<sup>(١٣٧)</sup>. ووجه ذلك عند أبي الفتح أن يكون مثل: زُكِمَ الرجلُ، وُجِنَّ؛ فإنه لا يُقال فيه: زَكَمَهُ اللهُ، وجنَّه اللهُ، وإنما يُقال: أَرَكَمَهُ اللهُ، وأجنَّه. وهذا بابُ سماع، والقياسُ عليه مردودٌ مردولٌ.

ونقل هذا عن ابن جنِّي ابن عطيَّة والهمداني والسمينُ الحلبي<sup>(١٣٨)</sup>.

واحتج أبو الفتح للقراءة بأن تكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: ونزل نُزولُ الملائكة، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه، فأقامَ (الملائكة) مقامَ المصدرِ الذي كانَ مضافاً إليه<sup>(١٣٩)</sup>.

وعزا أبو حيان هذا لأبي الفضل الرازي - وهو كما تقدّم لأبي الفتح - فقال: ((وقال صاحب اللوامح عن الخفاف عن أبي عمرو (ونزل) مُخَفَّفًا مَبْنِيًّا للمفعول

(١٣٤) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(١٣٥) ينظر: السبعة ٤٦٤، علل القراءات ٢/٢١٦، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/١٢٠، الحجة للقرآن السبعة ٥/٣٤١، المبسوط ٣٢٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٤٥.

(١٣٦) ينظر: المختص ٢/١٢١، المحرر الوجيز ١٢/٢٠، الجامع لأحكام القرآن ١٣/٢٤، البحر المحيط ٦/٤٩٤. وأورد القراءة صاحب الفريد ٣/٦٢٨ دون نسبة.

(١٣٧) المختص ٢/١٢١.

(١٣٨) ينظر: المحرر الوجيز ١٢/٢٠، الفريد ٣/٦٢٩، الدر المنثور ٨/٤٧٨.

(١٣٩) المختص ٢/١٢١ - ١٢٢ (بتصرف).

(الملائكة) رفعاً، فإن صحّت القراءة فإنه حُذِفَ منها المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه، وتقديره: ونزلَ نزولُ الملائكة، فحُذِفَ النزولُ ونُقِلَ إعرابه إلى الملائكة؛ بمعنى: نزلُ نازلُ الملائكة؛ لأنَّ المصدرَ يكونُ بمعنى الاسم، وهذا ممَّا يجيءُ على مذهب سيبويه في ترتيبِ اللازم للمفعولِ به؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ على مصدره. انتهى))<sup>(١٤٠)</sup>.

وعَدَّ السمينُ الحلبيُّ هذا التوجيهَ تحللاً كثيراً دَعَتُ إليه ضرورةُ الصناعة<sup>(١٤١)</sup>.

أمَّا صاحبُ الفريدِ فوجَّهَ القراءةَ على حذفِ أحدِ الحرفينِ كراهةَ التضعيفِ، وسوَّعَ ذلكَ عدمَ اللبسِ. قالَ: والقومُ إذا آمنوا اللبسَ في كلامهم تلاعبوا بألفاظهم<sup>(١٤٢)</sup>. وكلا الاحتجاجينِ مقبولٌ، وما ذهبَ إليه صاحبُ الفريدِ أقربُ ممَّا ذهبَ إليه ابنُ جنِّي وأبي الفضلِ الرازيُّ؛ لبعده عن التكلُّفِ. واللَّهُ أعلمُ بالصواب.

١١ . قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(١٤٣)</sup>.

قرأ جمهورُ القراءِ: (أَمَّنْ) - بتشديدِ الميم - وهي ميمٌ (أم) أدغمتُ في ميم (مَن)<sup>(١٤٤)</sup>.

وقرأ الأعمشُ: (أَمَّنْ) بتخفيفِ الميم<sup>(١٤٥)</sup>. جعلها (مَن) الموصولةَ داخلةً عليها همزةُ الاستفهامِ. وعزاها صاحبُ الإتحافِ إلى المطوَّعيِّ، ولم يذكرِ الأعمشَ<sup>(١٤٦)</sup>. وأوردَ أبو البقاءِ العكبريُّ والمنتجبُ الهمدانيُّ القراءةَ دونَ عزو<sup>(١٤٧)</sup>.

(١٤٠) البحر المحيط ٤٩٤/٦.

(١٤١) الدر المصون ٤٧٨/٨.

(١٤٢) الفريد: ٦٢٩/٣.

(١٤٣) من الآية ٦٠ من سورة النمل.

(١٤٤) ينظر: المحرر الوجيز ١٢٤/١٢، البحر المحيط ٨٩/٧.

(١٤٥) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١١٠، المحتسب ١٤٢/٢، الكشاف ١٤٨/٣، المحرر الوجيز ١٢٤/١٢.

(١٤٦) الإتحاف ٣٣٨.

(١٤٧) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٤٢/٢، الفريد ٦٩٢/٣.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ (مَنْ) - عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ - مَبْتَدَأً، وَقَدَّرَ ابْنُ جُنَيْيٍ وَالْهَمْدَانِيُّ الْخَبْرَ بِ(خَيْرٍ أَمَّا تُشْرِكُونَ)؛ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ. قَالَ: ((مَنْ: هُنَا خَيْرٌ<sup>(١٤٨)</sup> بِمَنْزِلَةِ الَّذِي، وَلَيْسَتْ بَاسْتِفْهَامٍ كَقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ... فَكَأَنَّهُ قَالَ: الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا خَيْرٌ أَمْ مَا يُشْرِكُونَ، ثُمَّ حَذَفَ الْخَبْرَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَمْ مَا تُشْرِكُونَ؛ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾<sup>(١٤٩)</sup>، وَمَا يُحذفُ خَبْرُهُ لِدَلَالَةِ مَا هُنَاكَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى))<sup>(١٥٠)</sup>.

وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ: ((وَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ جُمْلَةٍ مُعَادِلَةٍ، وَصَارَ ذَلِكَ الْمَضْمُرُ كَالْمَنْطُوقِ بِهِ؛ لِدَلَالَةِ الْفَحْوَى عَلَيْهِ، وَتَقْدِيرُ تِلْكَ الْجُمْلَةِ: أَمَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَمَنْ لَمْ يَخْلُقْ؟... وَقَدْ أَظْهَرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَا أَضْمَرَ فِيهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾<sup>(١٥١)</sup>. انْتَهَى))<sup>(١٥٢)</sup>.

وَلَمْ يُخَالَفْ أَبُو حَيَّانَ هَذَا غَيْرَ أَنَّهُ اعْتَرَضَهُ فِي تَسْمِيَّتِهِ هَذَا الْمَقْدَّرَ جُمْلَةً؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَصْطَلَحَ عَلَيْهَا عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، إِذْ هُوَ - هَا هُنَا - مَضْمُرٌ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرُودِ، إِلَّا أَنْ أَرَادَ بِهَا جُمْلَةً مِنَ الْأَلْفَاظِ فَهُوَ صَحِيحٌ<sup>(١٥٣)</sup>. وَقَدَّرَ ابْنُ عَطِيَّةَ الْخَبْرَ بِ(يَكْفُرُ بِنِعْمَتِهِ، وَيَشْرِكُ بِهِ) وَنَحْوِ هَذَا مِنَ الْمَعْنَى<sup>(١٥٤)</sup>.

(١٤٨) يعني بالخبر خلاف الإنشاء.

(١٤٩) من الآية ٥٩ من سورة النمل.

(١٥٠) المختصب ١٤٢/٢. وينظر: الفريد ٦٩٢/٣.

(١٥١) من الآية ١٧ من سورة النحل.

(١٥٢) البحر المحيط ٨٩/٧.

(١٥٣) ينظر: المصدر السابق ٨٩/٧.

(١٥٤) المحرر الوجيز ١٢٤/١٢.

ويُحتملُ أن تكونَ بدلاً من اسمِ الله جلَّ ذكرُه ؛ كأنَّه قيلَ : أَمَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضَ خَيْرًا مَّا يُشْرِكُونَ. ذكره الزمخشريُّ واقتصرَ عليه لتوجيهِ قراءةِ الأعمش<sup>(١٥٥)</sup> ،  
كما اقتصرَ أبو حيانَ على التوجيهِ الأولِ.

وفي التوجيهِ الثاني فصلٌ بينَ البدلِ والمبدلِ منه بالخبرِ وبالمعطوفِ على المبدلِ منه ،  
وهو نظيرُ قولك : أزيدُ خيرًا م عمرًا وأخوكُ؟ على أن يكونَ (أخوكُ) بدلًا منَ (أزيدُ) ،  
وفي جوازِ مثلِ هذا نظرٌ. قاله السمينُ<sup>(١٥٦)</sup> .

وذكرَ ابنُ عطيةَ أنَّ القراءةَ تحتُمَلُ - أيضًا - أن تكونَ استنفهاً فتكونُ في معنى (أم  
من) ، يعني كقراءةِ الجمهورِ<sup>(١٥٧)</sup> .

## ١٢ . قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَأَنسِقِيَنَّ حَتَّى يُصَدِّرَ الرَّعَاءُ﴾<sup>(١٥٨)</sup> .

قرأ العامَّةُ : (الرَّعَاءُ) - بكسرِ الرَّاءِ - وهو جمعُ راعٍ ، كما يُقالُ : صاحبٌ  
وصحابٌ ، وتاجرٌ وتجارٌ<sup>(١٥٩)</sup> . وهو جمعٌ تكسيرٍ غيرُ مقيسٍ ، خلافًا للزمخشريِّ<sup>(١٦٠)</sup> ؛  
لأنَّه جمعُ راعٍ كقاضيٍّ ، وقياسُ الوصفِ الفاعلِ المعتلِّ اللامُ أن يكونَ على (فُعَلَة) نحو:  
فُضَاةٌ ورُمَامةٌ. قاله أبو حيانَ<sup>(١٦١)</sup> . وفي ذلك يقولُ ابنُ مالكٍ في الخُلاصةِ :

❖ في نحوِ رَامٍ ذُو اطَّرَادٍ فُعَلَةٌ ❖

(١٥٥) الكشاف ١٤٨/٣ . وينظر: الفريد ٦٩٢/٣ .

(١٥٦) الدر المصون ٦٣٠/٨ ، وينظر: الفتوحات الإلهية ٣٢٢/٣ .

(١٥٧) ينظر: المحرر الوجيز ١٢٤/١٢ .

(١٥٨) من الآية ٢٣ من سورة القصص .

(١٥٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٩/٤ ، حجة القراءات لابن زنجلة ٥٤٣ ، الجامع لأحكام القرآن  
٢٦٩/١٣ .

(١٦٠) الكشاف ١٦١/٣ . قال أبو القاسم: ((وأما الرَّعَاءُ بالكسرِ فقياسٌ كصِيَامٍ وقيامٍ)).

(١٦١) ينظر: البحر المحيط ١١٣/٧ ، الدر المصون ٦٦٣/٨ ، الفتوحات الإلهية ٣٤٤/٣ .

وقرأ أبو عمرو - في رواية - : (الرَّعَاءُ) ؛ بفتح الرَّاء ؛ كذا عزاها أبو الفضل الرازي<sup>١٦٣</sup> فيما نقلَ عنه أبو حيانَ والسمينُ الحلبيُّ<sup>١٦٢</sup>. وأوردَ أبو البقاءِ القراءةَ دونَ عزوِّ<sup>١٦٣</sup>. وقد خرَّجَ أبو الفضلُ القراءةَ على أن الرَّعَاءَ - بفتح الرَّاءِ - مصدرٌ أُقيمَ مُقامَ الصِّفَةِ، فاستوى فيه الواحدُ والجمعُ<sup>١٦٤</sup>.

ووجهه أبو البقاءِ على أن يكونَ حُذِفَ منه المضافُ ؛ يعني أنَّه اسمٌ للمصدرِ مثلُ السَّلَامِ والكلامِ، أي: أهلُ الرَّعَاءِ. أو يكونُ المصدرُ بمعنى الفاعلِ مثلَ النَّجْمِ بمعنى الناجمِ<sup>١٦٥</sup>. والأولُ أقربُ.

١٣ . قوله تعالى: ﴿ وَصَيَّنَا الْإِنْسَانَ بُولَدِيهِ حُسْنًا ﴾<sup>١٦٦</sup>.

قرأ الجمهور: (حُسْنًا) ؛ بضمِّ الحاءِ وسكونِ السينِ<sup>١٦٧</sup>.

أي: وصيَّنَا الإنسانَ بوالديه أمرًا ذا حُسْنٍ، ثمَّ أقامَ الصِّفَةَ مُقامَ الموصوفِ وهو الأمرُ، ثمَّ حذَفَ المضافَ (ذا) وأقامَ المضافَ إليه مُقامَه وهو (حُسْنٌ). وقيل: معنى وصيَّنَا قلنا له أحسنُ حُسْنًا، فيكونُ واقعًا موقعَ المصدرِ، أو مصدرًا محذوفَ الزوائدِ<sup>١٦٨</sup>. وقال أبو البقاءِ: ((يُقرأ بضمِّ الحاءِ والسينِ، وهي لغة))<sup>١٦٩</sup>.

(١٦٢) ينظر: البحر المحيط ١١٣/٧، الدر المصون ٦٦٣/٨.

(١٦٣) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٥٧/٢.

(١٦٤) ينظر: البحر المحيط ١١٣/٧، الدر المصون ٦٦٣/٨.

(١٦٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢٥٧/٢. وذكر أبو حيان في البحر المحيط ١١٣/٧ أنه يجوز أن يكونَ على حذَفِ المضافِ. ولم يوضح ذلك.

(١٦٦) من الآية ٨ من سورة العنكبوت.

(١٦٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦١/٤، المحرر الوجيز ٢٠٤/١٢، البحر المحيط ١٤٢/٧.

(١٦٨) مشكل إعراب القرآن ٥٥٠/٢، التبيان ١٠٢٩/٢ - ١٠٣٠.

(١٦٩) إعراب القراءات الشواذ ٢٧٠/٢.

وقُري: (حَسَنًا)؛ بفتح الحاء والسين. وعزاها ابنُ خالويه إلى عيسى  
والجحدري<sup>(١٧٠)</sup>. وعزاها القرطبيُّ والشوكانيُّ إلى أبي رجاءٍ العطارديِّ وأبي العالية  
والضحَّاك<sup>(١٧١)</sup>. أمَّا أبو حيانَ فقد عزا القراءةَ إلى عيسى والجحدريِّ وقال: وهما لغتان  
كالْبَحْلِ والبُحْلِ<sup>(١٧٢)</sup>. وأوردَ الزمخشريُّ القراءةَ دونَ نسبةٍ، وكذا صنعَ الفخرُ الرازيُّ  
وأبو البقاء العكبريُّ<sup>(١٧٣)</sup>.

ووجهُ أبو الفضلِ الرازيُّ انتصابَ (حَسَنًا) بفعلٍ دونَ التوصيةِ المقدِّمةِ؛ بحجَّةِ أنَّها  
قد أخذتْ مفعوليها معًا؛ مطلقًا ومجورًا؛ فالحسنُ هنا صفةٌ أقيمَ مقامَ الموصوفِ، بمعنى  
أمرٌ حَسَنٌ<sup>(١٧٤)</sup>.

يعني أنَّ الأصلَ: أمرًا حَسَنًا، فحذفَ الموصوفَ وهو (أمرٌ) وأقامَ الصفةَ مقامه  
وهي (حَسَنٌ). ونَبَّه أبو حيانَ إلى أنَّ قولَ أبي الفضلِ: (مطلقًا) إنما يعني به (الإنسانَ)،  
وفيه تسامحٌ؛ إذ هو مفعولٌ به، والمطلقُ إنما هو المصدرُ؛ لأنَّه مفعولٌ لم يُقَيَّدْ - مِنْ  
حيثُ التفسيرُ - بأداةٍ جرٍّ، بخلافِ سائرِ المفاعيلِ، فإنَّكَ تقولُ: مفعولٌ به، ومفعولٌ فيه،  
ومفعولٌ معهُ، ومفعولٌ له<sup>(١٧٥)</sup>.

(١٧٠) مختصر في شواذ القرآن ١١٤.

(١٧١) الجامع لأحكام القرآن ٣٢٩/١٣، فتح القدير ١٩٣/٤.

(١٧٢) البحر المحيط ١٤٢/٧. وينظر: الدر المصون ١٢/٩.

(١٧٣) ينظر: الكشاف ١٨٤/٣، مفاتيح الغيب ٣٢/٢٥، إعراب القراءات الشواذ ٢٧٠/٢.

(١٧٤) ينظر: البحر المحيط ١٤٢/٧.

(١٧٥) البحر المحيط ١٤٢/٧.

١٤- قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾<sup>(١٧٦)</sup>.  
 قرأ ابن كثير ونافع<sup>(١٦٩هـ)</sup> وأبو عمرو: (أثر) بالإنفراد. وقرأ ابن عامر وحمزة  
 (١٥٦هـ) والكسائي<sup>(١٨٢هـ)</sup> بالجمع. واختلف عن عاصم<sup>(١٢٧هـ)</sup><sup>(١٧٧)</sup>.  
 وقرأ الجمهور: (يحيي)؛ بياء الغيبة، أي: الله - عز وجل. ويجوز أن يكون  
 الضمير للمطر، أو للأثر فيمن قرأ بالإنفراد. والأول أظهر<sup>(١٧٨)</sup>.  
 وقرأ الجحدري وابن السَّمِيع وأبو حيوة: (كيف تُحيي)؛ بالتاء المضمومة،  
 (الأرض) بالنصب<sup>(١٧٩)</sup>.  
 وفيها تخريجان:

**الأول:** قاله ابن جني، وهو أن الضمير عائد على الرحمة؛ لأن أثر الرحمة يقوم  
 مقامها، فكأنه هو الرحمة، أي: كيف تُحيي الرحمة الأرض. قال أبو الفتح: ((إن  
 الرحمة قد يقوم مقامها أثرها؛ فإذا ذكرت أثرها فكأن الغرض في ذلك إنما هو هي؛  
 تقول: رأيت عليك النعمة، ورأيت عليك أثر النعمة))<sup>(١٨٠)</sup>.  
**الثاني:** قاله أبو الفضل الرازي، وهو أن الضمير عائد على (أثر) وأنت (أثر)  
 لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه (رحمة)<sup>(١٨١)</sup>.

(١٧٦) من الآية ٥٠ من سورة الروم.

(١٧٧) ينظر: المخرر الوجيز ٢/١٢٦٩، الموضح ٢/١٠٠٨، البحر المحيط ٧/١٧٩، النشر ٢/٣٤٥، الإتحاف

٣٤٨.

(١٧٨) ينظر: التبيان ٢/١٠٤٢، إعراب القراءات الشواذ ٢/٢٨٤، الجامع لأحكام القرآن ١٤/٤٥.

(١٧٩) المختصب ٢/١٦٥، الكشف ٣/٢٠٧، المخرر الوجيز ١٢/٢٦٩، البحر المحيط ٧/١٧٩.

(١٨٠) المختصب ٢/١٦٥. وينظر: الفريد ٣/٧٦٣.

(١٨١) ينظر: البحر المحيط ٧/١٧٩، الدر المصون ٩/٥٣.

وردّ عليه أبو حيان بأنَّ شرط ذلك أن يكون المضاف بمعنى المضاف إليه ، أو من سببه . وأما إذا كان أجنبيًّا فلا يجوز بحال<sup>(١٨٢)</sup> .

وأما جملة (كيف تُحيي الأرض) من حيث الإعراب فقد ذهب ابن جني إلى أنها منصوبة الموضع على الحال بالتأويل<sup>(١٨٣)</sup> ؛ حملاً على المعنى لا على اللفظ ؛ لأنَّ اللفظ لفظ الاستفهام ، والحال خبر ؛ كأنه قال : فانظر إلى أثر رحمة الله مُحيية الأرض بعد موتها<sup>(١٨٤)</sup> .

وعند السمين الحلبي وأبي السعود أنَّ الجملة معلقة لـ (انظر) فهي في حينِ النصب بإسقاطِ الخافض ، أي : انظر إلى إحيائه البديع للأرض بعد موتها<sup>(١٨٥)</sup> . ولم يرتضِ السمين ما ذهب إليه أبو الفتح ، وقال : (( كيف تقع جملة الطلب حالاً ))<sup>(١٨٦)</sup> .

١٥ . قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذ تَأْمُرُونَنَا ﴾<sup>(١٨٧)</sup> .

قرأ الجمهور : (بل مكر الليل والنهار) ؛ برفع (مكر) وإضافته إلى الليل والنهار من حيث هو فيهما<sup>(١٨٨)</sup> . ورفعهُ على أحدِ ثلاثة أوجه ؛ أحدها : الفاعلية ، وتقديره : بل صدنا مكركم في هذين الوقتين . والثاني : أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، أي : مكر الليل والنهار صدنا . والثالث : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، أي : سبب كفرنا مكركم<sup>(١٨٩)</sup>

(١٨٢) البحر المحيط ١٧٩/٧ . وينظر: الدر المصون ٥٣/٩ .

(١٨٣) مثل أبو الفتح لذلك بقول الشاعر: \* جاءوا بضيح هل رأيت الذئب قط \* ؟ . المحتسب ١٦٥/٢ .

(١٨٤) المحتسب ١٦٥/٢ . وينظر: المحرر الوجيز ٢٦٩/١٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٤٥/١٤ ، البحر المحيط ١٧٩/٧ .

(١٨٥) ينظر: الدر المصون ٥٣/٩ ، تفسير أبي السعود ٣٦٨/٤ .

(١٨٦) الدر المصون ٥٣/٩ .

(١٨٧) من الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(١٨٨) ينظر: المحرر الوجيز ١٤١/١٣ .

(١٨٩) الدر المصون ١٩٠/٩ . ١٩١ .

وقرأ راشد القارئ - وهو الذي كان يصحح المصاحف أيام الحجاج بأمره - : (بل مكر الليل والنهار) ؛ بفتح الكاف وتشديد الراء مع الفتح<sup>(١٩٠)</sup>. وزاد أبو حيان سعيد بن جبير وطلحة<sup>(١٩١)</sup>. وأورد القراءة دون عزو كل من الزمخشري وأبي البقاء العكبري<sup>(١٩٢)</sup> والمنتجب الهمداني<sup>(١٩٣)</sup>.

وفي النصب على هذه القراءة أوجه :

**الأول :** قاله ابن جني - وتابعه أبو البقاء العكبري وصاحب الفريد وأبو حيان<sup>(١٩٣)</sup> - وهو أن يكون (مكر) منصوباً على الظرفية بإضمار فعل ؛ أي : صددتمونا مكر الليل والنهار ، أي : دائماً. قال : ((وَأَمَّا (مَكَّرَ) - بِالنَّصْبِ - فَعَلَى الظَّرْفِ ، كَقَوْلِكَ : زَرْتُكَ خَفُوقَ النَّجْمِ وَصِيَاخَ الدَّجَاجِ ، وَهُوَ مَعْلُقٌ بِفَعْلِ مُحذُوفٍ ، أَي : صَدَدْتُمُونَا فِي هَذِهِ الأَوْقَاتِ عَلَى هَذِهِ الأَحْوَالِ))<sup>(١٩٤)</sup>.

قلت : وذكر أبو جعفر النحاس هذا الوجه وقال : ((وَأَمَّا يَجُوزُ هَذَا فِيمَا يُعْرَفُ ، وَلَوْ قُلْتَ : رَأَيْتَهُ مَقْدَمَ زَيْدٍ لَمْ يَجُزْ))<sup>(١٩٥)</sup>.

**الثاني :** قاله الزمخشري ، وهو أن يكون (مكر) منصوباً على المصدر. قال : ((النصب على تكرُّون الإغواء مكر الليل والنهار))<sup>(١٩٦)</sup>. أي : دائماً لا تفترون عنه<sup>(١٩٧)</sup>.

**الثالث :** قاله أبو الفضل الرازي ، وهو أن ينتصب (مكر) بـ(إذ تأمرونا).

(١٩٠) ينظر: إعراب القرآن ٣/٣٤٩، مختصر في شواذ القرآن ١١٢، المحتسب ٢/١٩٤،

(١٩١) البحر المحيط ٧/٢٨٣.

(١٩٢) ينظر: الكشف ٣/٢٦١، التبيان ٢/١٠٦٩، إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٣٤، الفريد ٤/٧٣.

(١٩٣) ينظر: التبيان ٢/١٠٦٩، إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٣٥، الفريد ٤/٧٣، البحر المحيط ٧/٢٨٣.

(١٩٤) المحتسب ٢/١٩٤.

(١٩٥) إعراب القرآن ٣/٣٥٠.

(١٩٦) الكشف ٣/٢٦١.

(١٩٧) الدر المصون ٩/١٩١. وينظر: تفسير أبي السعود ٤/٤٦٠.

ورده أبو حيان والسمين الحلبي من جهة أن ما بعد المضاف وهو (إذ) لا يعمل فيما قبله<sup>(١٩٨)</sup>. قال السمين<sup>(١٩٩)</sup>: ((إلا في مسألة واحدة، وهي (غير) إذا كانت بمعنى (لا) كقول أبي زيد الطائي:

إن امرأ خصني عمداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور)).  
فقدّم (عندي) وهو معمول (مكفور) مع إضافة (غير) إليه؛ لأنها دالة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفر<sup>(٢٠٠)</sup>.

#### ١٦. قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢٠١)</sup>.

قرأ جمهور القراء: (فاطر)؛ بالخفض؛ وهو نعت لله؛ لأن إضافة محضة؛ لكونه بمعنى الماضي. وإن جعلت غير محضة كان بدلاً، مع قلته؛ من جهة أن الإبدال بالمشتق قليل<sup>(٢٠٢)</sup>.

قال الزجاج: ((ويجوز: فاطر، وفاطر؛ بالرفع والنصب، والقراءة على خفض فاطر))<sup>(٢٠٣)</sup>.

وقرأ الضحّاك والزهرّي (١٢٤ هـ): (الحمد لله فطر) على أنه فعل ماضٍ، و(الأرض) بالنصب مفعول به<sup>(٢٠٤)</sup>.

(١٩٨) ينظر: البحر المحيط ٢٨٣/٧، الدر المصون ١٩١/٩.

(١٩٩) الدر المصون ١٩١/٩. ١٩٢.

(٢٠٠) ينظر: شرح الأشموني ٢٨٠/٢.

(٢٠١) من الآية الأولى من سورة فاطر.

(٢٠٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥٩/٣، الدر المصون ٢٠٩/٩، فتح القدير ٣٣٧/٤.

(٢٠٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٤. ويُوجّه الرفع على مبتدأ، والنصب على المدح.

(٢٠٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٣، المختصّب ١٩٨/٢، الفريد ٨١/٤، الجامع لأحكام القرآن

قال ابن جنّي: ((هذا على الثناء على الله سبحانه وذكر النعمة التي استحقّ بها الحمد. وأفرد ذلك في الجملة التي هي (جَعَلَ) بما فيها من الضمير، فكان أذهب في معنى الثناء؛ لأنّه جملة بعد جملة، وكلما زاد الإسهاب في الثناء أو الدّم كان أبلغ فيهما... فقولك: (أثني على الله أعطانا فأعني) أبلغ من قولك: أثني على الله المعطينا والمُعطينا؛ لأنّ معك - هنا - جملة واحدة وهناك ثلاثُ جملٍ))<sup>(٢٠٥)</sup>.

وفي هذه القراءة ثلاثة أوجه<sup>(٢٠٦)</sup>:

**الأول:** قاله أبو الفضل الرازي، وهو أنّ (فَطَرَ) صلة لموصولٍ محذوفٍ، أي:

الذي فَطَرَ.

وضَعَّفَ بأنّ الموصولَ الاسميّ لا يجوزُ حذفُه عندَ البصريين<sup>(٢٠٧)</sup>. على أنّ الزمخشريّ قد حكى قراءةً تؤيدُ ما ذهب إليه أبو الفضل، فقال: وقُرئ: (الذي فَطَرَ السماواتِ والأرضِ وجَعَلَ الملائكةَ)<sup>(٢٠٨)</sup>. فصرّحَ بالموصولِ.

**الثاني:** قاله أبو الفضل - أيضاً - وهو أنّه حالٌ على إضمارِ قَدْ، والعاملُ في الحالِ

الاستقرارُ الذي في الجارِّ.

**الثالث:** أنّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: هو فَطَرَ. قال أبو حيّان: ((والأحسنُ عندي

أنّ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ))<sup>(٢٠٩)</sup>.

(٢٠٥) المختصّب ١٩٨/٢.

(٢٠٦) تنظر هذه الأوجه في: إعراب القراءات الشواذ ٣٤١/٢، البحر المحيط ٢٩٧/٧، الدر المصون ٢٠٩/٩،

(٢٠٧) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٤١/٢، البحر المحيط ٢٩٧/٧.

(٢٠٨) الكشف ٢٦٦/٣.

(٢٠٩) البحر المحيط ٢٩٧/٧.

١٧ . قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ (٢١٠).

قرأ الجمهور: (أفمن)؛ بهمزة ثم فاء قبل من.

وقرأ طلحة بن سليمان (أمن)؛ بغير فاء (٢١١).

ولم أجد هذه القراءة إلا عند ابن عطية وأبي حيان والسمين الحلبي.

وخرجها أبو الفضل الرازي على أن الهمزة للاستخبار بمعنى العامة، للتقرير.

ويجوز أن تكون الهمزة -أيضاً- للنداء، فحذف التمام كما حذف من المشهور الجواب،

أي: خبر المبتدأ. وقوله: ((وحذف التمام)) أي: ما تُودي لأجله؛ كأنه قيل: يا من زُيِّنَ

له سُوءُ عَمَلِهِ ارجع إلى الله وتُبْ إليه فإن الله يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ (٢١٢).

ولم أجد فيما بين يدي من المصادر سوى ما أثبت.

١٨ . قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴾ (٢١٣) فَأُطَّلِعَ فَرَأَى فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ.

قرأ العامة: (مُطَّلِعُونَ) بفتح الطاء مشددة وبفتح النون، وهو (مُفْتَعِلُونَ) من

أُطَّلِعَ على كذا إذا عثر عليه (فأُطَّلِعَ) على الماضي المبني للفاعل، على وزنِ افْتَعَلَ مِنْ

الطَّلُوعِ (٢١٤).

وقرأ ابن عباس وأبو عمرو -بخلاف- وابن محيصن: (مُطَّلِعُونَ) بسكونِ الطاءِ

وفتح النون (فأُطَّلِعَ) بهمزة مضمومة وكسر اللام ماضياً مبنياً للمفعول (٢١٥).

وقرئ: (مُطَّلِعُونَ) بتخفيفِ الطاءِ وكسرِ النونِ (فأُطَّلِعَ) مبنياً للمفعول.

(٢١٠) من الآية ٨ من سورة فاطر.

(٢١١) ينظر: المحرر الوجيز ١٣/١٥٧، البحر المحيط ٧/٣٠١، الدر المصون ٩/٢١٤.

(٢١٢) البحر المحيط ٧/٣٠١ (بتصرف يسير جداً). وينظر: الدر المصون ٩/٢١٤.

(٢١٣) الآية ٥٥ من سورة الصافات.

(٢١٤) ينظر: الفريد ٤/١٣١، ١٣٣.

(٢١٥) ينظر: السبعة ٥٤٨، علل القراءات ٢/٣١٩، مختصر في شواذ القرآن ١٢٨، المختص ٢/٢١٩.

وقد ردَّ الفراء وأبو حاتم وغيرهما هذه القراءةَ ولحنوها من حيث الجمعُ بين النونِ  
وضمير المتكلم، ووجه الكلام فيها: مُطْلِعِي<sup>(٢١٦)</sup>.

وقرئ: (مُطْلِعُونَ) بالتشديدِ (فَأَطَّلِعَ) مضارعاً منصوباً بإضمارِ (أَنْ). وقرئ:  
(مُطْلِعُونَ) بالتخفيفِ (فَأَطَّلِعَ) بالتخفيفِ - أيضاً - ماضياً، يُقال: طَلَعَ علينا فلانٌ وَأَطَّلَعَ  
كأكرم، واطَّلَعَ - بالتشديدِ - بمعنى واحدٍ<sup>(٢١٧)</sup>.

فأما قراءة مَنْ بنى الفعلَ للمفعولِ فقالَ: (فَأَطَّلِعَ) ففي النائبِ عنِ الفاعلِ - إذا  
كانَ مبنياً للمفعولِ - ثلاثةٌ أوجهٌ:

**الأول:** قاله ابنُ جنِّي - وتبعه أبو الفضلِ الرازيُّ، والهمذانيُّ - وهو أنه مصدرُ  
الفعلِ، أي: أُطِّلِعَ الإِطْلَاعُ؛ كقولك: قد قِيمَ، أي: قِيمَ القيامَ، وقُعدَ، أي: قُعدَ  
القُعودُ.<sup>(٢١٨)</sup>

**الثاني:** أنه الجارُّ المقدَّرُ. قاله أبو الفضلِ الرازيُّ.

قال أبو الفضلِ في اللوامح: ((طَلَعَ واطَّلَعَ إذا بدا وظَهَرَ، وَأَطَّلَعَ إِطْلَاعاً إذا أُقْبِلَ  
وجاءَ. ومعنى ذلك: هلْ أَنْتُمْ مُقْبِلُونَ فَأُقْبِلَ. وإنما أُقِيمَ المصدرُ فيه مُقَامَ الفاعلِ بتقديرِ:  
فَأَطَّلِعَ الإِطْلَاعُ، أو بتقديرِ حرفِ الجرِّ المحذوفِ أي: أُطَّلِعَ به؛ لأنَّ (أَطَّلَعَ) لازمٌ، كما  
أنَّ أُقْبِلَ كذلك))<sup>(٢١٩)</sup>.

وقد ردَّ أبو حيانَ هذينِ الوجهينِ فقالَ: ((قد ذكرنا أنَّ أَطَّلَعَ - بالهمزة - مُعَدَّى مِنْ  
طَلَعَ اللازمِ. وأما قولُه: (أو حرفِ الجرِّ المحذوفِ، أي: أُطَّلِعَ به) فهذا لا يجوز؛ لأنَّ

(٢١٦) ينظر: إعراب القرآن للفراء ٣٨٦/٢، جامع البيان ٦١/٢٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٥/٤،

المختسب ٢٢٠/٢، مشكل إعراب القرآن ٦١٣/٢، المحرر الوجيز ٢٣٦/١٣.

(٢١٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣، الكشاف ٣٠١/٣.

(٢١٨) المختسب ٢٢٠/٢. وينظر: الفريد ١٣٣/٤.

(٢١٩) البحر المحيط ٣٦١/٧. وينظر: الدر المصون ٣١٢/٩. ٣١٣.

مفعول ما لم يُسمَّ فاعله لا يجوز حذفه ؛ لأنه نائب عنه ، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز حذفه دون عامله فكذلك هذا. لو قلت : (زيدٌ مروراً أو مغضوبٌ) تُريدُ : به أو عليه لم يَجُزْ))<sup>(٢٢٠)</sup>.

ودافع السمينُ عن أبي الفضلِ بأنَّه لا يدَّعي أنَّ النائبَ عنِ الفاعلِ محذوفٌ، وإيَّما قال : بتقديرِ حرفِ الجرِّ المحذوفِ. ومعنى هذا أنَّه لما حُذِفَ حرفُ الجرِّ اتَّساعاً انقلَبَ الضميرُ مرفوعاً فاستترَ في الفعلِ ، كما يدَّعي ذلك في حذفِ عائِدِ الموصولِ المجرورِ عندَ عدمِ شروطِ الحذفِ ، ويُسمَّى الحذفَ على التدرِجِ<sup>(٢٢١)</sup>.

**الثالثُ :** أنَّه ضميرُ القائلِ لأصحابه ما قاله ؛ لأنَّه يُقالُ : طَلَعَ زيدٌ وأطلَعَه غيره ، فالهمزةُ للتعدية. قاله أبو حيانَ ، وصحَّحه السمينُ<sup>(٢٢٢)</sup>.

١٩ . قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ وَسُعْرٍ ﴾<sup>(٢٢٣)</sup>.

قرأ الجمهورُ : (أَبَشْرًا مِّنَّا وَاحِدًا) ؛ نصب (بشراً) بفعلٍ مضمِرٍ دلَّ عليه قوله : (نتبعه) ، والتقديرُ : أتتبعُ بشراً مِّنَّا وَاحِدًا و(مِنَّا وَاحِدًا) نعتانِ له ، ويجوزُ أن ينتصبَ (واحدًا) على الحالِ مِنَ الهاءِ في (نَتَّبِعُهُ) ؛ أي : منفردًا لا ناصرَ له<sup>(٢٢٤)</sup>.  
ونقل ابنُ جنِّي وأبو الفضلِ الرازيُّ وابنُ عطيةَ والطبرسيُّ والقرطبيُّ عن أبي السَّمَّالِ رفعَ (أَبَشْرٍ) ونصبَ (واحدًا)<sup>(٢٢٥)</sup>.

(٢٢٠) البحر المحيط ٣٦١/٧ . ٣٦٢ .

(٢٢١) الدر المصون ٣١٣/٩ .

(٢٢٢) البحر المحيط ٣٦١/٧ . وينظر: الدر المصون ٣١٢/٩ .

(٢٢٣) الآية ٢٤ من سورة القمر.

(٢٢٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٧٠٠/٢ ، مشكل إعراب القرآن ٧٠٠/٢ ، كشف المشكلات

١٣٠١/٢ ، البيان ٤٠٦/٢ ، الفريد ٣٩٦/٤ .

(٢٢٥) ينظر: المحتسب ٢٩٨/٢ ، المحرر الوجيز ١٥٨/١٤ ، مجمع البيان ٢٨٨/٩ ، الجامع لأحكام القرآن

١٣٧/١٧ ، البحر المحيط ١٧٩/٨ . وينظر: الدر المصون ١٣٩/١٠ ، فتح القدير ١٢٥/٥ .

والقراءة غير منسوبة في التبيان وإعراب القراءات الشواذ للعكبري والفريد  
للهمذاني<sup>(٢٢٦)</sup>.

وفي هذه القراءة وجهان:

**الأول:** أن يكونَ (أَبَشَرَ) مرفوعاً بفعلٍ مضمرٍ مبنيٍّ للمفعولِ، يدلُّ عليه قوله: ﴿أَلْقَى الذِّكْرَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾<sup>(٢٢٧)</sup> تقديره: أَيْبَأُ، أو أَيْبَعَثُ بَشَرًا مِنَّا؟ وإليه ذهب ابنُ جنِّي، وأبو البقاء في إعراب القراءات الشواذ والقرطبي، وأجازَه ابنُ عطيةَ والمنتجبُ الهمذاني<sup>(٢٢٨)</sup>.

وأما انتصابُ (واحدًا) فعلى الحالِ مِنَ الضميرِ في (مِنَّا)؛ يعني: الضميرُ المستقرُّ في متعلِّقه، أي: أَيْبَأُ بَشَرًا كائِنًا مِنَّا؟ ويكونُ الناصِبُ لهذه الحالِ الظرفُ، كقولك: زيدٌ في الدارِ جالسًا. ويجوزُ جعلُه حالًا من الضميرِ في قوله: (تَتَّبِعُهُ)، أي: تَتَّبِعُهُ حالةٌ كونه واحدًا منفردًا لا ناصرَ له<sup>(٢٢٩)</sup>. قال ابنُ جنِّي: ((ويؤكِّدُه قوله: ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَاذْجِرْ﴾<sup>(٢٣٠)</sup>، ونظائره في القرآنِ كثيرةٌ، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَذْدَلُونَ﴾<sup>(٢٣١)</sup>، وقوله: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾<sup>(٢٣٢)</sup>، ونحو ذلك))<sup>(٢٣٣)</sup>.

(٢٢٦) ينظر: التبيان ١١٩٤/٢، إعراب القراءات الشواذ ٥٣١/٢، الفريد ٣٩٧/٤.

(٢٢٧) من الآية ٢٥ من سورة القمر.

(٢٢٨) ينظر: المختص ٢٩٨/٢ . ٢٩٩، إعراب القراءات الشواذ ٥٣١/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٣٨/١٧.

(٢٢٩) المحرر الوجيز ١٥٨/١٤، الفريد ٣٩٧/٤.

(٢٣٠) ينظر: المختص ٢٩٨/٢، مجمع البيان ٢٨٨/٩، الجامع لأحكام القرآن ١٣٨/١٧.

(٢٣١) من الآية ٩ من سورة القمر.

(٢٣٢) من الآية ١١١ من سورة الشعراء.

(٢٣٣) من الآية ١٨ من سورة الشعراء.

(٢٣٤) المختص ٢٩٩/٢.

**الثاني:** قاله أبو الفضل الرازي، وتابعه أبو البقاء العكبري في التبيان -: وهو أن يكونَ (أَبَشْرٌ) مرفوعاً على الابتداء، و(مِنَّا) نعتٌ له، والخبرُ قوله: (تَتَّبِعُهُ)، أو مضمراً تقديره: أَبَشْرٌ مِّنَّا يُبْعَثُ إِلَيْنَا أو يُرْسَلُ، أو نحوهما، و(واحدًا) حالٌ أيضاً على الوجهين المذكورين المتقدمين.

قال أبو الفضل: ((فأما رفعُ أَبَشْرٌ فبإضمارِ الخبرِ، بتقدير: أَبَشْرٌ مِّنَّا يُبْعَثُ إِلَيْنَا أو يُرْسَلُ أو نحوهما، وأما انتصابُ (واحدًا) فعلى الحالِ ممَّا قبله بتقدير: أَبَشْرٌ كائِنْ مِّنَّا فِي حالِ تَوْحُّدِهِ، وإمَّا مِمَّا بعده بمعنى: تَتَّبِعُهُ فِي حالِ تَوْحُّدِهِ، أو فِي حالِ انفرادِهِ))<sup>(٢٣٤)</sup>.  
وذكرَ صاحبُ الفريدِ أنه إذا رُفِعَ (أَبَشْرٌ) على الابتداء فإنه لا يجوزُ أن يكونَ لعدمِ العاملِ؛ لأنَّ الابتداءَ لا يعملُ في الأحوالِ<sup>(٢٣٥)</sup>. ولعلَّ هذا هو الذي جعلَ ابنَ عطيةَ يقولُ - بعدَ ذكرِ هذا الإعرابِ -: وفي هذا نظرٌ<sup>(٢٣٦)</sup>.

**٢٠. قوله تعالى:** ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۗ لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ ۗ﴾<sup>(٢٣٧)</sup>.

قرأ الجمهورُ: (خافضةٌ رافعةٌ)؛ برفعهما على إضمارِ مبتدأ، أي: هي خافضةٌ قومًا إلى النَّارِ ورافعةٌ آخرينَ إلى الجَنَّةِ، وحُذِفَ المفعولُ لفهمِ المعنى<sup>(٢٣٨)</sup>.  
وحكى الزجاجُ والنحاسُ وابنُ خالويه والباقوليُّ أنَّ اليزيديَّ (٢٠٢هـ) قرأ:  
(خافضةٌ رافعةٌ)؛ بنصبهما<sup>(٢٣٩)</sup>. وزاد ابنُ جنِّي الحسنَ وعيسى بنَ عمرَ وأبا حيوةَ<sup>(٢٤٠)</sup>.  
وزاد أبو حيانَ<sup>(٢٤١)</sup> زيدَ بنَ عليٍّ وابنَ أبي عبلةَ وابنَ مِقْسَمٍ (٣٥٤هـ) والزعفرانيَّ.

(٢٣٤) البحر المحيط ١٧٩/٨ . ١٨٠ . وينظر: التبيان ١١٩٤/٢.

(٢٣٥) ينظر: الفريد ٣٩٧/٤.

(٢٣٦) ينظر: المحرر الوجيز ١٥٨/١٤.

(٢٣٧) الآيات ١ - ٣ من سورة الواقعة.

(٢٣٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٢١/٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٧/٥، القطع والائتناف ٧٠١،

مشكل إعراب القرآن ٧١٠/٢، التبيان ١٢٠٢/٢، الإتحاف ٤٠٧.

قال ابن خالويه: ((قال الكسائي: لولا أن يزيدني سبقني إليه لقرأت: خافضة رافعةً بالنصب فيهما))<sup>(٢٤٢)</sup>. لكن السمين الحلبي قال: ((ولا أظن مثل هذا يصح عن مثل هذا))<sup>(٢٤٣)</sup>.

وقد وجه أكثرُ المعربينِ النصبَ على الحالِ مختلفينَ في صاحبها؛ فهو عندَ الفراءِ على إضمارِ فعلٍ، والمعنى: إذا وقعت الواقعةُ ليس لوقعيتها كاذبةٌ وَقَعَتْ خافضةٌ لقومِ رافعةٍ لآخرينَ<sup>(٢٤٤)</sup>. وأجازه أبو إسحاق الزجاج<sup>(٢٤٥)</sup>.

وذهب أبو الفضل الرازي إلى أن صاحبَ الحالِ (الواقعة) وذكر أن الحالَ تأتي متعددةً كما تجيءُ الأخبارُ متعددةً. قال: ((وذو الحالِ (الواقعة) والعاملُ (وقعت)، ويجوزُ أن يكونَ ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾ حالاً أخرى من (الواقعة) بتقدير: إذا وقعت صادقةٌ الواقعةُ، فهذه ثلاثةُ أحوالٍ من ذي حالٍ، وجازتُ أحوالٌ مختلفةٌ عن واحدٍ، كما جازتُ

= (٢٣٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٧/٥، أعراب القرآن للنحاس ٣٢٢/٤، مختصر في شذوذ القرآن ١٥٠، إعراب القراءات السبع وعللها ٣٤٢، كشف المشكلات ١٣١٣/٢.

(٢٤٠) ينظر: المحتسب ٣٠٧/٢. وهكذا في المحرر الوجيز ٢٤٨/١٤ ومجمع البيان ٣٢٢/٩ ولكن دون ذكرٍ لليزيدي.

(٢٤١) ينظر: البحر ٢٠٣/٨. ٢٠٤. ولم تنسب القراءة في مشكل إعراب القرآن ٧١٠/٢، الكشاف ٥٦/٤، البيان ٤١٤/٢، التبيان ١٢٠٢/٢، إعراب القراءات الشواذ ٥٤٩/٢، الفريد ٤١٦/٤، تفسير أبي السعود ٢٥٥/٥.

(٢٤٢) مختصر في شواذ القرآن ١٥٠.

(٢٤٣) الدر المصون ١٩٣/١٠.

(٢٤٤) ينظر: معاني القرآن ١٢١/٣.

(٢٤٥) نظر: معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/٥.

عن نعوت متضادة، وأخبار كثيرة عن مبتدأ واحد<sup>(٢٤٦)</sup>. وكان أبو حيان قد نقل هذا عن ابن عطية، وقال: وهذا الذي قاله سبقه إليه أبو الفضل الرازي<sup>(٢٤٧)</sup>. قلت: وقد سبقهما إليه أبو الفتح بن جني في المحتسب<sup>(٢٤٨)</sup>، كما ذهب إليه الباقولي ومكي بن أبي طالب وأبو البركات الأنباري وأبو البقاء في إعراب القراءات الشواذ والمتجب الهمداني وأبو السعود<sup>(٢٤٩)</sup> وأجاز الزجاجي. وذهب أبو البقاء العكبري في (التبيان)، وصاحب الإتحاف إلى أن (خافضة رافعة) حالان من الضمير في (كاذبة)، أو من فاعل (وقعت)<sup>(٢٥٠)</sup>. ولا شك أن قراءة الجمهور أولى وأقوى من حيث المعنى كما قرره أبو جعفر النحاس وغيره؛ وذلك لأن الحال - في أكثر أحوالها - إنما تكون لما يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون، كما أنك إذا قلت جاء زيد مسرعاً، فقد يجوز أن يجيء على خلاف هذه الحال. والقيامة لا شك أنها ترفع قومًا إلى الجنة وتخفض آخرين إلى النار، لا بد من ذلك، فلا فائدة في الحال. قاله مكي بن أبي طالب<sup>(٢٥١)</sup>. وقال ابن عطية قريباً من ذلك<sup>(٢٥٢)</sup>.

(٢٤٦) البحر المحيط ٢٠٤/٨.

(٢٤٧) البحر المحيط ٢٠٤/٨.

(٢٤٨) ينظر: المحتسب ٣٠٧/٢.

(٢٤٩) ينظر: كشف المشكلات ١٣١٣/٢، مشكل إعراب القرآن ٧١٠/٢، البية ان ٤١٤/٢، إعراب

القراءات الشواذ ٥٤٩/٢، الفريد ٤١٦/٤، تفسير أبي السعود ٢٥٥/٥.

(٢٥٠) ينظر: التبيان ١٢٠٢/٢، الإتحاف ٤٠٧.

(٢٥١) مشكل إعراب القرآن ٧١٠/٢ (بتصرف يسير). وينظر: إعراب القرآن ٣٢٢/٤.

(٢٥٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢٢٩/١٤.

٢١ . قوله تعالى: ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾<sup>(٢٥٣)</sup> .

جمهـور القراء على تركِ صرفِ (يَغُوثَ وَيَعُوقَ) ؛ لوجودِ منعِ الصرفِ فيهما ، وهما التعريفُ ووزنُ الفعلِ<sup>(٢٥٤)</sup> .

وقرأ الأعمشُ : (ولا يَغُوثًا وَيَعُوقًا) ؛ بالصرفِ فيهما<sup>(٢٥٥)</sup> . وزاد أبو حيانَ<sup>(٢٥٦)</sup> الأشهبَ العقيليَّ . وفي معاني القرآن للفراء وإعراب القرآن ومعانيه للزجاج وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه أن ابن مسعود قرأ بصرفهما كذلك ، مع اختلافٍ في الحرفِ ؛ ففي الأولِ : (ولا تذرُنَّ ودًّا ولا سُواعًا ويغوثًا ويعوقًا ونسرًا) ، وفي الثاني : (ولا تذرُنَّ ودًّا ولا سُواعًا ولا يغوثًا ويعوقًا ونسرًا) ، وفي الثالثِ : (ولا يَغُوثًا ولا يِعُوقًا)<sup>(٢٥٧)</sup> .

وقد استشكل بعضهم هذه القراءة ؛ إذ لا مسوغٌ ظاهرًا لصرفهما ؛ فهما إن كانا عربيَّينِ أو عجميَّينِ ففيهما سببُ منعِ الصرفِ ، إمَّا التعريفُ ووزنُ الفعلِ ، وإمَّا التعريفُ والعُجْمَةُ . قاله الزمخشريُّ<sup>(٢٥٨)</sup> .

(٢٥٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح.

(٢٥٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٨٩/٣ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٣١/٥ ، مشكل إعراب القرآن ٧٦١/٢ ، البيان ٤٦٥/٢ ، التبيان ١٢٤٢/٢ ، فتح القدير ٣٠١/٥ .

(٢٥٥) ينظر: إعراب القرآن ٤١/٥ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٣٩٦/٢ ، مختصر في شواذ القرآن ١٦٢ ، مشكل إعراب القرآن ٧٦١/٢ ، الكشف ١٤٣/٤ ، المحرر الوجيز ١٢٣/١٥ ، مفاتيح الغيب ١٢٨/٣٠ .

(٢٥٦) ينظر: البحر المحيط ٣٤٢/٨ . ووردت القراءةُ غيرَ منسوبةٍ في إعراب القراءات الشواذ ٦٢٣/٢ ، التبيان ١٢٤٢/٢ ، الفريد ٥٣٦/٤ ، تفسير أبي السعود ٤٠٠/٥ .

(٢٥٧) ينظر: معاني القرآن ١٨٩/٣ ، إعراب القرآن ومعانيه ٤١/٥ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٣٩٦/٢ . (٢٥٨) الكشف ١٤٣/٤ . ١٤٤٠ . وينظر: مفاتيح الغيب ١٢٨/٣٠ ، الفريد ٥٣٦/٤ .

وقال أبو جعفر النحاس: ((وهذا عند الخليل وسيبويه لحن، وهو أيضاً مخالفاً للسواد الأعظم))<sup>(٢٥٩)</sup>. كما نسب ابن عطية إلى من قرأ بالتونين الوهم؛ لأنَّ التعريف لازم ووزن الفعل<sup>(٢٦٠)</sup>.

وخرَجَ القراءة بعضهم - كالزمخشري وأبي حيَّان وأبي السعود - على إرادة التناسب كما نُونَ (وداً) و(سواعاً) قبله، و(نسرأ) بعده، كما صرفوا: ﴿سَلَسِيلاً﴾ و﴿قَوَائِرًا﴾ للمناسبة<sup>(٢٦١)</sup>.

وتمَّ تخريج آخر للقراءة وهو أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامَّة العرب، وهذه لغة قد حكاها الكسائي وغيره<sup>(٢٦٢)</sup>. وبهذين التخريجين ردَّ أبو حيَّان على الزمخشري وابن عطية<sup>(٢٦٣)</sup>.

وذهب أبو الفضل الرازي إلى أنه ((جعلهما فعولاً، فلذلك صرفهما، فأما في العامَّة فإنَّهما صفتان من العوث والعوق يفعل منهما، وهما معرفتان، فلذلك مُنِعَ الصرف لاجتماع الثقلين اللذين هما تعريف ومشابهة الفعل المستقبل))<sup>(٢٦٤)</sup>. وأنكر أبو حيَّان هذا القول من أبي الفضل، ووصفه بالتخييط؛ وذلك أنه لا يمكن أن يكونا

(٢٥٩) إعراب القرآن ٤١/٥.

(٢٦٠) ينظر: المحرر الوجيز ١٢٣/١٥.

(٢٦١) ينظر: الكشاف ١٤٤/٤، البحر المحيط ٣٤٢/٨، تفسير أبي السعود ٤٠٠/٥. وينظر: مفاتيح الغيب

١٢٨/٣٠، الفريد ٥٣٦/٤.

(٢٦٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢/٤، البحر المحيط ٣٤٢/٨.

(٢٦٣) ينظر: البحر المحيط ٣٤٢/٨.

(٢٦٤) البحر المحيط ٣٤٢/٨.

فَعُولًا ؛ لِأَنَّ مَادَةَ يَغُوثَ مَفْقُودَةٌ ، وَكَذَلِكَ يَعْقُ . كَمَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ صِفَتَيْنِ مِنْ  
الْعَوْثِ وَالْعَوْقِ ؛ لِأَنَّ يَفْعُلًا لَمْ يَجِيءَ اسْمًا وَلَا صِفَةً<sup>(٢٦٥)</sup> .

وَهَنَّاكَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُمَا نَزَلَا مِنْزِلَةَ النِّكَرَاتِ ، وَهِيَ كُلُّهَا أَصْنَافٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ :  
وَلَا تَدْرُنَّ صِنْمًا مِنْ أَصْنَافِكُمْ<sup>(٢٦٦)</sup> . وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ صِنْمٍ اسْمُهُ يَعْوُثُ وَيَعْوُقُ ، إِنَّمَا  
هُمَا اسْمَانِ لِصِنْمَيْنِ مَعْلُومَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ فَلَا وَجْهَ لِتَنْكِيرِهِمَا<sup>(٢٦٧)</sup> .

٢٢ . قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾<sup>(٢٦٨)</sup> .

قَرَأَ الْجُمْهُورُ : (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) ؛ بِالْبِنَاءِ عَلَى فَتْحِ الْجُزْءَيْنِ مَعَ تَحْرِيكِ الْعَيْنِ  
وَالشَّيْنِ بِالْفَتْحِ . وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ ، وَ(عَلَيْهَا) خَبْرُهُ .  
كَمَا قُرِئَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِقِرَاءَاتٍ شَادَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَأَعْرَضُ مَا لِأَبِي الْفَضْلِ  
الرَّازِيِّ مِنْ قَوْلٍ فِيهَا .

فَعَنَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَرَأَ : (تِسْعَةَ أَعْشَرَ) بِضَمِّ التَّاءِ الْأَخِيرَةِ مِنْ (تِسْعَةَ)  
وَأَعْشَرَ ؛ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ عَيْنٍ سَاكِنَةٍ ثُمَّ شَيْنٍ مَضْمُومَةٍ<sup>(٢٦٩)</sup> .  
قَالَ أَبُو الْفَضْلِ : ((يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ الْعَشْرَةِ عَلَى أَعْشَرَ ، ثُمَّ أَجْرَاهُ مُجْرَى  
تِسْعَةَ عَشَرَ))<sup>(٢٧٠)</sup> .

(٢٦٥) ينظر: المصدر السابق ٨/٣٤٢ .

(٢٦٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٢٣١ ، إعراب القرآن للنحاس ٥/٤٢ ، إعراب القراءات السبع  
وعللهما ٢/٣٩٦ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٧٦٢ ، التبيان ٢/١٢٤٢ .

(٢٦٧) ينظر: إعراب القرآن ٥/٤٢ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٧٦٢ ،

(٢٦٨) الآية ٣٠ من سورة المدثر .

(٢٦٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩/٨١ ، الدر المنصون ١٠/٥٤٧ .

(٢٧٠) البحر المحيط ٨/٣٧٥ ، وينظر: الدر المنصون ١٠/٥٤٧ .

وقرأ سليمان بن قتة: (تِسْعَةُ أَعْشُرٍ)؛ بضم التاء الأخيرة من (تسعة) وهمزة مفتوحة وسكون العين وضم الشين وجرّ الراء من أَعْشُرٍ<sup>(٢٧١)</sup>. والضمّة على هذا ضمّة إعرابٍ؛ لأنه أضاف الاسم لما بعده، فأعربها إعراب المتضايقين، وهي لغة لبعض العرب يفكّون تركيب الأعداد ويعربونها كالمضايقين<sup>(٢٧٢)</sup>.

قال أبو إسحاق الزجاج: ((وهي شاذة، وكأنّها على جمع فعيلٍ على أَفْعَلٍ، مثل: يَمِينٍ وَأَيْمُنٍ))<sup>(٢٧٣)</sup>. وذهب إلى هذا - أيضاً - الزمخشريُّ والهمذانيُّ وأبو السعود<sup>(٢٧٤)</sup>.

وقرأ أنس بن مالك - أيضاً -: (تِسْعَةَ أَعْشُرٍ)؛ بهمزة وضمّ الشين وفتح الراء<sup>(٢٧٥)</sup>. وضعّفها أبو حاتم، وقال: لا نعرف لها وجهًا إلا أن يعني تِسْعَةَ أَعْشُرٍ، جَمَعَ العَشْرَ، أو شيئًا غير الذي وقّع في قلوبنا<sup>(٢٧٦)</sup>.

كما استبعد أبو البقاء صحّة هذه القراءة، لكنّه وجّهها على إشباع فتحة التاء فنشأت منها ألفٌ، ثمّ أُبدلَ مِنَ الألفِ همزةٌ، وفتحت لكونها في أوّل الكلمة<sup>(٢٧٧)</sup>. قال أبو الفضل: ((ويُخبرُ على هذه القراءة، مِنْ حيثُ هوَ جَمْعٌ - أَنَّ الملائكةَ الذينَ همُ على سَقَرٍ تَسْعُونَ مَلَكًا))<sup>(٢٧٨)</sup>.

(٢٧١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٨/٥، الكشاف ١٥٩/٤، الفريد ٥٦٥/٤، الدر المصون ٥٤٨/١٠، تفسير أبي السعود ٤٢٢/٥.

(٢٧٢) ينظر: الدر المصون ٥٤٨/١٠.

(٢٧٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٨/٥.

(٢٧٤) ينظر: الكشاف ١٥٩/٤، الفريد ٥٦٥/٤، تفسير أبي السعود ٤٢٢/٥.

(٢٧٥) ينظر: المحتسب ٣٣٨/٢، المحرر الوجيز ١٨٧/١٥، مفاتيح الغيب ١٧٩/٣٠، إعراب القراءات الشواذ ٦٤٢/٢.

(٢٧٦) ينظر: المحتسب ٣٣٨/٢، المحرر الوجيز ١٨٧/١٥، مفاتيح الغيب ١٧٩/٣٠.

(٢٧٧) إعراب القراءات الشواذ ٦٤٢/٢.

قلتُ: وفي ما ذهبَ إليه أبو البقاء تكلفٌ لا يخفى. وأمّا ما قاله أبو الفضل فبعيدٌ؛ إذ ليسَ المعنى أنَّ المجموعَ تسعونَ. والله أعلم بالصواب.

### المبحثُ الثاني: التوجيهاتُ التصريفيةُ

١ . قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٢٧٩).

قرأ الجمهورُ: (سَوَاءً) بالمدِّ وتنوينِ الهمزةِ بالضمِّ.

وقرأ عاصمُ الجحدريُّ - فيما حكى عنه أبو الفضل الرازيُّ - : (سَوَا) بتخفيفِ الهمزةِ (٢٨٠). وذكر ابنُ خالويه (٣٧٠هـ) وأبو البقاء العكبريُّ القراءةَ دونَ عزوها لأحدٍ (٢٨١).

وحملها أبو الفضل على إخلاصِ الواوِ، أو جعلِ الهمزةِ بينَ بينَ. قال: ((قرأ الجحدريُّ: (سوا) بتخفيفِ الهمزةِ، على لغةِ الحجازِ، فيجوزُ أنَّه أخلصَ الواوِ، ويجوزُ أنَّه جعلَ الهمزةَ بينَ بينَ وهو أنْ يكونَ بينَ الهمزةِ والواوِ. وفي كلا الوجهينِ لا بُدَّ منْ دُخولِ النَّقْصِ فيما قبلَ الهمزةِ الملتئمةِ مِنَ المَدِّ)) (٢٨٢).

قال أبو حيَّانَ: ((فعلى هذا يكونُ (سواء) ليسَ لامُه ياءً، بلْ واوٌ، فيكونُ منْ بابِ قِوَاءِ (٢٨٣). وعن الخليلِ (سوءٌ عليهم) بضمِّ السينِ معَ واوٍ بعدها مكانَ الألفِ مثلِ

(٢٧٨) ينظر: الدر المصون ١٠/٥٤٩.

(٢٧٩) من الآية ٦ من سورة البقرة.

(٢٨٠) ينظر: البحر المحيط ١/٤٥.

(٢٨١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٢، إعراب القراءات الشواذ ١/١١٢.

(٢٨٢) البحر المحيط ١/٤٥.

(٢٨٣) القِوَاءُ . بكسرِ القافِ والمدِّ .: قفرُ الأرضِ.

﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾<sup>(٢٨٤)</sup> على قراءة مَنْ ضَمَّ السَّيْنَ<sup>(٢٨٥)</sup>. وفي ذلك عُدُولٌ عَنْ مَعْنَى الْمَسَاوَاةِ إِلَى مَعْنَى الْقُبْحِ وَالسَّبِّ<sup>(٢٨٦)</sup>.

ووجهها أبو البقاء العكبريُّ على على أنه قَصَرَ الممدودَ، وذلك جائزٌ بلا خلافٍ، وإنما الخلافُ في مدِّ المقصورِ. قال: وَيُقَوَّى ذَلِكَ أَنَّ (سَيَوَى) و(سُوى) - بكسرِ السَّيْنِ وَضَمِّهَا مقصورانِ، فَحَمَلَ المفتوحةَ عليها<sup>(٢٨٧)</sup>.

قلتُ: ونقلَ ابنُ عطيةَ (٥٤٦ هـ) عن أبي عليِّ الفارسيِّ (٣٧٧ هـ) أنَّ في اللفظةِ أربعَ لغاتٍ: فمنهم مَنْ يفتحُ أوَّلَهُ ويمدُّه، ومنهم مَنْ يكسرُ أوَّلَهُ ويقصرُه، وهاتانِ لغتانِ معروفتانِ، ومن العربِ مَنْ يكسرُ أوَّلَهُ ويمدُّه، ومنهم مَنْ يضمُّ أوَّلَهُ ويقصرُه، وهاتانِ اللغتانِ أقلُّ من تينك<sup>(٢٨٨)</sup>.

وهذه اللغات التي ذكرها أبو عليٍّ إنما هي في الظرفِ لا في (سواء) التي بمعنى الاستواء. ولذلك قال السمينُ الحلبيُّ (٧٥٦ هـ): وهذا عجيب<sup>(٢٨٩)</sup>.

٢ . قوله تعالى: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيَتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا﴾<sup>(٢٩٠)</sup>.

قرأ الجمهورُ: (يَوْمَ سَبْتِهِمْ) على الأفرادِ. وقرأ عمر بن عبد العزيز (١٠١ هـ): (يَوْمَ أَسْبَاتِهِمْ) على الجمعِ<sup>(٢٩١)</sup>.

(٢٨٤) من الآية ٩٨ من سورة التوبة، ومن الآية ٦ من سورة الفتح.

(٢٨٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (السُّوء) بالضمِّ، والباقون بالفتح. (ينظر: السبعة ٣١٦، إعراب القراءات

السبع وعللها ٢٥٢/١، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٠٥/١، البحر المحيط ٩١/٥، الدر المصون

(١٠٥/٦)

(٢٨٦) البحر المحيط ٤٥/١.

(٢٨٧) أعراب القراءات الشواذ ١١٢/١ - ١١٣.

(٢٨٨) الحجة للقراء السبعة ٢٤٨/١.

(٢٨٩) الدر المصون ١٠٨/١.

(٢٩٠) من الآية ١٦٣ من سورة الأعراف.

قال الرازيُّ: ((وهو مصدرٌ من أسبتَ الرجلُ: إذا دخلَ في السبتِ))<sup>(٢٩٢)</sup>.  
 و(أسباتهم) - على هذه القراءة - جمعٌ شاذٌّ؛ لأنَّ واحدهُ، وهو (سَبَتٌ) على وزنِ (فَعَلَ) ك(فَلَسَ)، ولا يُقالُ فيه: أفلاس، وإنما جاء منه: فَرُخٌ وأفراخ، وزُنْدٌ وأزناد. قاله أبو البقاء، وقال: ((ثمَّ هوَ ضعيفٌ من جهةٍ أخرى؛ وذلكَ أنَّ سَبَتًا هنا مصدرٌ، والمصدرُ لا يُثنى ولا يُجمعُ إلا إذا اختلفتْ أنواعه، ولا اختلفَ ها هنا))<sup>(٢٩٣)</sup>.  
 وقد استدللَّ بعضهم بقراءةِ عمرَ بن عبد العزيزِ على أنَّ (يَوْمَ سَبَّتَهُمْ) معناه: يومَ تعظيهم لأمرِ السبتِ، وهو مصدرٌ سَبَّتَ اليهودُ إذا عظمتِ السبتَ بالتجرُّدِ للعبادةِ، وليسَ اسمًا لليومِ<sup>(٢٩٤)</sup>.

### ٣ . قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾<sup>(٢٩٥)</sup>.

قرأ العامَّةُ: (عُدَّةً)<sup>(٢٩٦)</sup>، بضمِّ العينِ وتاءِ التأنيثِ من غيرِ إضافة. وقرأ محمدُ بن عبد الملكِ بن مروانَ (١٣٢هـ) وابنه معاويةُ: (عُدَّةً)، بضمِّ العينِ وهاءِ الضميرِ مكانَ تاءِ التأنيثِ<sup>(٢٩٧)</sup>. واختلفَ في تحريكها:

---

= (٢٩١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٧، الكشف ١٠٠/٢، المحرر الوجيز ١٨٧/٧، البحر المحيط ٤١١/٤، مفاتيح الغيب ٣١/١٥. وبدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٥٦٨/١، الجامع لأحكام القرآن ٣٠٥/٧، وتفسير أبي السعود ٤٢٢/٢، وفتح القدير ٢٥٧/٢.  
 (٢٩٢) البحر المحيط ٤١١/٤، الدر المصون ٤٩٣/٥.  
 (٢٩٣) إعراب القراءات الشواذ ٥٦٨/١. ٥٦٩.  
 (٢٩٤) ينظر: مفاتيح الغيب ٣١/١٥، تفسير أبي السعود ٤٢١/٢. ٤٢٢.  
 (٢٩٥) من الآية ٤٦ من سورة التوبة.  
 (٢٩٦) العُدَّة: الزاد والراحلة، وجمعٌ ما يحتاجُ إليه المسافرُ.  
 (٢٩٧) ينظر: المحتسب ٢٩٢/١، الكشف ١٥٤/٢، المحرر الوجيز ١٩٤/٨، البحر المحيط ٤٨/٥، الدر المصون ٥٧/٦.

قال ابن جنّي: ((المستعمل في هذا المعنى العُدَّة بالتاء، ولم يمرر بنا في هذا الموضوع العُدُّ، إنَّما العُدُّ: البَثْرُ يُخْرُجُ فِي الْوَجْهِ))<sup>(٢٩٨)</sup>.

ويرى الفراء (٢٠٧هـ) أن أصلها كقراءة العامة بتاء التانيث، لكن التاء حذفت للإضافة كالتنوين، وجعل من ذلك قوله - تعالى - ﴿وَإِقْرَأِ الصَّلَاةَ﴾<sup>(٢٩٩)</sup>. ومنه قول الفضل بن عباس بن عتبة:

إِنَّ الْخَلِيظَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يريد: عِدَّة الأمر، فحذف تاء التانيث للإضافة<sup>(٣٠٠)</sup>. وتابعه في ذلك الزمخشري،

والمنتجب الهمداني، وأبو السعود<sup>(٣٠١)</sup>.

وضَعَّفَ ذلك أبو الفتح بن جنّي، وقال: الأصل: عُدَّتْهُ، إلا أنه حذف تاء التانيث وجعل هاء الضمير كالعوض منها. وعلل ذلك قائلاً: ((وإنما صار ما ذهبت إليه أقوى؛ لأنني أقمت الضمير المجرور مقام تاء التانيث، والمضمرة المجرور شديد الحاجة إلى ما جرّه من موضعين أحدهما: حاجة المجرور إلى ما جرّه؛ ألا تراه لا يفصل بينهما ولا يُقدِّمُ المجرور على ما جرّه؟ والآخر: أن المجرور في (عُدَّتْهُ) مضمرة، والمضمرة المجرور أضعف من المظهر المجرور؛ لِطُفِّ الضمير عن قيامه بنفسه، وليست الصلاة بمضمرة فتضعف هاء (عُدَّتْهُ) (...))<sup>(٣٠٢)</sup>.

(٢٩٨) المحتسب ٢٩٢/١. وينظر: لسان العرب (عدد) ٢٨٦/٣.

(٢٩٩) من الآية ٣٧ من سورة النور.

(٣٠٠) معاني القرآن ٢/٢٥٤. وينظر: المحتسب ٢٩٢/١، المحرر الوجيز ٨/١٩٤.

(٣٠١) ينظر: الكشاف ٢/١٥٤، الفريد ٢/٤٧٤، تفسير أبي السعود ٢/٥٥٩.

(٣٠٢) المحتسب ٢٩٢/١. ٢٩٣.

وردَّ أبو حَيَّانَ ما ذهبَ إليه الفراءُ بأنَّ ذلكَ لا يُقاسُ عليه، وإنَّما يُوقَفُ فيه على ما سُمِعَ<sup>(٣٠٣)</sup>.

أمَّا أبو حاتمِ السجستاني (٢٥٠ هـ) فيرى أنَّ (عُدَّة) جمعٌ ل(عُدَّة) ك(بُرٍّ، ودُرٍّ) في جمع (بُرَّة، ودُرَّة)، والوجهُ فيه: عُدَّدٌ، ولكن لا يُوافقُ خطَّ المصحفِ<sup>(٣٠٤)</sup>.

ورأيُ أبي الفضل الرازي في هذه المسألة ما نقله أبو حَيَّانَ عنه، وهو أنَّه لَمَّا أضافَ العُدَّةَ إلى الضميرِ جعلَ الضميرَ نائباً عنِ تاءِ التانيثِ فأسقطها؛ وذلكَ لأنَّ (العُدَّة) بغيرِ تاءٍ هو البُتْرُ الذي يُخرُجُ في الوجهِ<sup>(٣٠٥)</sup>. وهو مذهبُ ابنِ جني المتقدمِ.

٤ . قوله تعالى: ﴿فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾<sup>(٣٠٦)</sup>.

اختلفتِ القراءُ في لفظِ (غِيَابَةِ) في الموضعينِ<sup>(٣٠٧)</sup>؛ فقرأها جمهورُهم - كأهلِ البصرةِ وأهلِ الكوفةِ وأهلِ الشامِ: (غِيَابَةِ) على الإفرادِ. وقرأ أبو جعفرٍ ونافعٌ (١٦٩ هـ): (غِيَابَات) بالجمع<sup>(٣٠٨)</sup>. قال الفخرُ الرازيُّ (٦٠٦ هـ): ((وجهُ الجمعِ أنَّ للجبِّ

(٣٠٣) البحر المحيط ٤٨/٥.

(٣٠٤) ينظر: المحرر الوجيز ١٩٤/٨، البحر المحيط ٤٨/٥، الدر المصون ٥٨/٦.

(٣٠٥) ينظر: البحر المحيط ٤٨/٥.

(٣٠٦) من الآية ١٠ من سورة يوسف.

(٣٠٧) الموضعُ الثاني في السورةِ نفسها في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ...﴾ الآية.

(٣٠٨) ينظر: إعراب القرآن ٣١٥/٢، المبسوط ٢٤٤، الغاية ١٧٨، التذكرة ٤٦٥/٢، الكشاف ٥/٢، التبصرة ٥٤٥، الإقناع ٦٦٩/٢، المحرر الوجيز ٢٥٤/٩، النشر ٢٩٣/٢، الإتحاف ٢٦٢، فتح القدير

أقطاراً ونواحي، فيكون فيها غيابات. ومن وحد قال: المقصود موضع واحد من الجب يغيب فيه يوسف، فالتوحيد أخص وأدل على المعنى المطلوب<sup>(٣٠٩)</sup>.

وقرأ عبد الرحمن بن هرمز (الأعرج): (في غيابات الجب) بتشديد الياء والجمع، هكذا حكاها عنه ابن جنبي وابن عطية والطبرسي وأبو حيان والسمين الحلبي<sup>(٣١٠)</sup>. ووردت القراءة دون نسبة عند الزمخشري، وأبي البقاء العكبري، والمتجب الهمداني، والشهاب الخفاجي<sup>(٣١١)</sup> (١٠٦٩هـ).

وخرج أبو الفتح قراءة الأعرج على أن (غيابات) اسم جاء على (فعالة) كما جاء التيسار للموج والفياد<sup>(٣١٢)</sup> لذكر اليوم، والفخار للخزف<sup>(٣١٣)</sup>. وتابعه في ذلك أبو حيان<sup>(٣١٤)</sup>.

وأنكر ابن عطية تشبيهه غيابة بهذه الأمثلة التي ذكرها أبو الفتح؛ من جهة أن (غيابة) مشتقة من فعل، وأما تلك فجوامد<sup>(٣١٥)</sup>.

(٣٠٩) فاتيح الغيب ٧٦/١٨. وهناك توجيهات أخرى للجمع والإفراد لم أذكرها خشية الإطالة، وهي مذكورة في غالب المصادر التي أوردت القراءات لهذه اللفظة.

(٣١٠) ينظر: المحتسب ٣٣٣/١، المحرر الوجيز ٢٥٤/٩، مجمع البيان ٣٢٢/٥، البحر المحيط ٢٨٤/٥، الدر المصون ٤٤٥/٦.

(٣١١) ينظر: الكشف ٢٤٤/٢، إعراب القراءات الشواذ ٦٨٤/١، الفريد ٣٣/٣، حاشية الشهاب على البيضاوي ١٥٩/٥.

ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٦٢، المحتسب ٣٣٣/١، الكشف ٢٤٤/٢، مفاتيح الغيب ٧٧/١٨، المحرر الوجيز ٢٥٤/٩، إعراب القراءات الشواذ ٦٨٤/١، البحر المحيط ٢٨٤/٥، الإتحاف ٢٦٢.

(٣١٢) الفياد والفيادة: الذي يُلْفُ ما يقدر عليه فيأكله، والفيادة: الذي يفيد في مشيته، والهأء دخلت في نعت المذكر للمبالغة. والفيادة: ذكر اليوم، ويقال: الصدى. لسان العرب (فيد) ٣٤١/٣.

(٣١٣) المحتسب ٣٣٣/١. وانظر: مجمع البيان ٣٢٢/٥.

(٣١٤) ينظر: البحر المحيط ٢٨٤/٥.

(٣١٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢٥٤/٩.

وأجاز أبو الفضل الرازي - وتبعه الشهاب الخفاجي - أن يكون (غَيَّابَات) قد جاء على فعَّالات ك(حَمَّامَات)، أو أنه قد جاء على فيَعَالَات ك(شَيْطَانَات) في جمع شَيْطَانَةٍ. قال: وَكُلُّ لِلْمَبَالِغَةِ<sup>(٣١٦)</sup>.

واختار أبو عُبيدٍ، والطبريُّ (٣١٠ هـ) ومكي بن أبي طالب (٤٣٧ هـ) قراءة الجمهور بالإفراد، فَرَى الأولُ أنَّ الشخصَ الواحدَ يحويه مكانٌ واحدٌ ولا تحويه أمكنة<sup>(٣١٧)</sup>. وقال الثاني: ((وقراءة ذلك بالتوحيد أحبُّ إليَّ))<sup>(٣١٨)</sup>. وعلَّل الثالثُ ذلك برجوع قراءة الجمع إلى معنى الإفراد، ولأنَّ عليه الجماعة<sup>(٣١٩)</sup>.

٥ . قوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلْ أَفْعِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾<sup>(٣٢٠)</sup>.

قرأ جمهورُ القراء: (أَفْعِدَةً) - جمعُ فَوَادٍ، على زِنَةِ أَفْعِلَةٍ، ك(غُرَابٍ وَأَغْرِبَةٍ). وقرأتُ أمِّ الهَيْثَمِ - كما في البحرِ المحيطِ والدرِّ المصنُونِ -: (فَأَجْعَلْ أَفْوِدَةً) بالواو المكسورة بدلَ الهمزة<sup>(٣٢١)</sup>.

وخرَجَ أبو الفضل الرازيُّ القراءةَ على أنه جمعٌ وفَدٍ. وقال: ((والقراءةُ حَسَنَةٌ لكنِّي لا أعرفُ هذه المرأةَ، بل ذكرها أبو حاتم))<sup>(٣٢٢)</sup>.

(٣١٦) ينظر: البحر المحيط ٢٨٤/٥، الدر المصنون ٤٤٥/٦. وانظر: حاشية الشهاب ١٥٩/٥.

(٣١٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣١٥/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٣٢/٩.

(٣١٨) جامع البيان ١٥٦/١٢.

(٣١٩) انظر: الكشف ٥/٢.

(٣٢٠) من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

(٣٢١) ينظر: البحر المحيط ٤٣٢/٥، الدر المصنون ١١٣/٧.

(٣٢٢) البحر المحيط ٤٣٢/٥.

أما أبو حيان فأجاز أن يكونَ (أفودَة) جمعَ (فواد) المُسهَّل، وذلك أنه يطرُد قلبُ  
الهمزة المفتوحة وأوَّ إذا كانَ ما قبلها مضمومًا نحو: (جُون) <sup>(٣٢٣)</sup> ففعل في الجمع من  
التسهيل ما فُعل في المفرد ففعل: أفودَة.

كما أجاز أن يكونَ جمعَ (وفدٍ) - كما قال أبو الفضل - ثمَّ قلبَ، فوزنه أعفلة،  
كقولهم: آرام في آرام؛ إذ الأصلُ: (أوفدَة) بتقديم الواو <sup>(٣٢٤)</sup>.

قال أبو حيان - وتبعه السمينُ الحلبيُّ -: ((وجمعُ فعلٍ على أفعلَة شاذُّ نحو: نَجِدُ  
وأنجدَة، ووَهِي وأوهية)) <sup>(٣٢٥)</sup>.

٦ . قوله تعالى: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَأَيِّاتٍ بَحِيرٍ﴾ <sup>(٣٢٦)</sup>.

قرأ الجمهورُ: (أينما يُوجِّههُ) وهي خطُّ المصحف. وهي واضحةٌ من حيثُ  
التخريج؛ فالفاعلُ هو ضميرُ المولى، والهاءُ الأولى لامُ الفعل، والأخرى في محل نصبِ  
مفعول، وهي عائدةٌ على الأبكم.

وقرأ علقمة (٥٦٢هـ) وطلحةُ بن سليمان: (أينما يُوجِّههُ)؛ بضمِّ الياءِ وفتح الواوِ  
وتشديدِ الجيمِ وهاءِ واحدةٍ <sup>(٣٢٧)</sup>.

وقد ضعَّف أبو حاتمُ السجستانيُّ هذه القراءة؛ لأنَّ الفعلَ فيها لازمٌ <sup>(٣٢٨)</sup>.

(٣٢٣) الجؤنة: سلة مستديرة مغشاةً أدمًا، يُجعل فيها الطيب والثياب. لسان العرب (جان) ٨٤/١٣.

(٣٢٤) ينظر: البحر المحيط ٤٣٢/٥.

(٣٢٥) البحر المحيط ٤٣٢/٥. وينظر: الدر المصون ١١٤/٧.

(٣٢٦) من الآية ٧٦ من سورة النحل.

(٣٢٧) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٧٣، المحتسب ١١/٢، الكشاف ٣٣٨/٢، المحرر الوجيز ٢١٥/١٠،

إعراب القراءات الشواذ ٧٦٩/١، التبيان ٨٠٣/٢، الفريد ٢٤٢/٣، الجامع لأحكام القرآن ١٥٠/١٠،

البحر المحيط ٥٢٠/٥، الدر المصون ٢٧٠/٧، فتح القدير ١٨٢/٣.

(٣٢٨) ينظر: المحرر الوجيز ٢١٦/١٠.

أما أبو الفضل الرازي فقد نقل عنه أبو حيانَ تخريجاً للقراءة فقال: ((فإن صحَّ ذلك<sup>(٣٢٩)</sup> فإنَّ الهاءَ التي هي لامُ الفعلِ محذوفة<sup>(٣٣٠)</sup>؛ فراراً من التضعيفِ، ولأنَّ اللفظَ صعبٌ مع التضعيفِ. أو لم يُردَّ به الشرطُ، بل أمرٌ هو بتقديرٍ: أينما هو يُوجَّه، وقد حذِفَ منه ضميرُ المفعولِ به، فيكون حذفُ الياءِ مِنْ «لا يأتِ بخيرٍ» على التخفيفِ؛ نحو: «يَوْمَ يَأْتِ»<sup>(٣٣١)</sup> و«إِذَا يَسِرُّ»<sup>(٣٣٢)</sup>. انتهى))<sup>(٣٣٣)</sup>.

يُريدُ بهذا أنَّ (أينما) - هنا - ليستْ شرطيةً، و(يُوجَّه) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: أينما هو يُوجَّه، أي الله تعالى، والمفعولُ محذوفٌ أيضاً<sup>(٣٣٤)</sup>.

وردَّ هذا بأنَّ (أينما) إمَّا شرطٌ، أو استفهامٌ فقط، والاستفهامُ هنا غيرُ لائقٍ<sup>(٣٣٥)</sup>. وللقراءة توجيهُ ثالثٌ ذكره أبو حيانَ مشروطاً بصحَّةِ القراءة، وهو أنَّ (أينما) شرطيةٌ لكنَّها محمولةٌ على (إذا) لجامع ما اشتركا فيه من الشرطية، ثمَّ حذفتِ الياءُ مِنْ (لا يأتِ) تخفيفاً. أو جزماً على توهمٍ أنَّه نطقٌ بـ(أينما) المهملة معملةً، ويكونُ معنى يُوجَّه يتوجَّه؛ فهو فعلٌ لازمٌ لا متعدٍّ<sup>(٣٣٦)</sup>. وبهذا يُجابُ عن تضعيفِ أبي حاتمٍ لهذه القراءة المعتمدِ على لزومِ الفعلِ.

(٣٢٩) يعني: صحَّ نقلُ هذه القراءةِ عن علقمةَ وطلحةَ.

(٣٣٠) وهذه الهاءُ هي هاءُ الضميرِ فلم يجلها جزم.

(٣٣١) من الآية ١٠٥ من سورة هود.

(٣٣٢) من الآية ٤ من سورة الفجر. «وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ».

(٣٣٣) البحر المحيط ٥/٥٢٠. وينظر: الدر المصون ٧/٢٧٠.

(٣٣٤) ينظر: الدر المصون ٧/٢٧٠.

(٣٣٥) ينظر: المصدر السابق ٧/٢٧٠.

(٣٣٦) البحر المحيط ٥/٥٢٠. وينظر: الدر المصون ٧/٢٧٠.

وقال صاحبُ الفريد: ((يُوجَّه: على حذفِ المفعولِ، والفاعلِ (مولاه) كما في قراءة الجمهور... بمعنى أينما يُوجَّه وجهه، فحذفَ للعلمِ به))<sup>(٣٣٧)</sup>.

٧ . قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾<sup>(٣٣٨)</sup>.

قرأ العامةُ: (وَقُلِ الْحَقُّ) - بالرفع - وفيه ثلاثة أوجهٍ<sup>(٣٣٩)</sup>:

أحدها: أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والمعنى: قلْ لهم يا محمدُ هذا الحقُّ من ربِّكم، أو هو الحقُّ. و(من ربِّكم) - على هذا - إما أن يكونَ خبراً بعدَ خبرٍ، أو يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أي: هو من ربِّكم، أو حالاً مؤكدةً من المنويِّ في الحقِّ، أي: كائنًا منه. الثاني: أنه مبتدأ، وخبره الجارُّ والمجرورُ بعده.

الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه السياقُ، أي: جاء الحقُّ، كما صرَّح به في آيةٍ أخرى<sup>(٣٤٠)</sup>.

وقرأ أبو السَّمَّالِ: (وَقُلِ الْحَقُّ) - بضمِّ اللامِ ونصبِ الحقِّ - وكأنَّ ضمَّ اللامِ إتياعٌ لحركة القافِ. قال أبو حاتمٍ: وذلك رديءٌ في العربية<sup>(٣٤١)</sup>.

أمَّا نصب (الحقِّ) فيقولُ عنه أبو الفضلِ الرازيُّ - كما نقلَ عنه أبو حيَّانَ -: ((هو على صفةِ المصدرِ المقدرِ؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ على مصدره وإن لم يُذكرْ؛ فينصبُه معرفةً

(٣٣٧) الفريد ٣/٢٤٢.

(٣٣٨) من الآية ٢٩ من سورة الكهف.

(٣٣٩) تُنظر هذه الأوجهُ في: الكشاف ٢/٣٨٨، المحرر الوجيز ١٠/٣٩٥، الفريد ٣/٣٣٢، الجامع لأحكام

القرآن ١٠/٣٩٢، تفسير البيضاوي ٦/٩٧، الدر المصون ٧/٤٧٧، حاشية الشهاب ٦/٩٧.

(٣٤٠) وهي قوله . تعالى .: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ الآية ٨١ من سورة الإسراء.

(٣٤١) ينظر: المحرر الوجيز ١٠/٣٩٥.

كنصبه إياه نكرةً، وتقديره: وقُلِ القولَ الحقَّ، وتُعلّقُ (مِنْ) بمضمِرٍ على ذلك؛ أي: جاءَ مِنْ رَبِّكُمْ))<sup>(٣٤٢)</sup>.

٨ . قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾<sup>(٣٤٣)</sup>.

قرأ العامةُ: (رَبٌّ) - بكسر الباءِ مِنْ غيرِ ياءٍ -<sup>(٣٤٤)</sup> اجتزاءً بالكسرة عَنْ ياءِ الإضافةِ؛ أي: يا رَبِّي، وموضعه نصبٌ؛ لأنّه نداءٌ، ولأنّ النداءَ بابٌ حذفٌ وتغيير<sup>(٣٤٥)</sup>.

وقرأ أبو جعفر المدنيُّ (١٢٩هـ): (رَبُّ) بضمّ الباءِ. قال ابنُ خالويه: ورُويتُ عن ابنِ كثيرٍ (١٢٠هـ)<sup>(٣٤٦)</sup>. وعند القرطبيِّ وصاحبِ الإتحافِ: أبو جعفرٍ وابنِ محيصنٍ<sup>(٣٤٧)</sup>. وعند أبي حيانَ: حفصٌ وأبو جعفرٍ<sup>(٣٤٨)</sup>.

وقد وجّه بعضهم هذه القراءة بأن جعلَ ذلكَ نداءً مفرداً لا مضافاً، كما تقولُ: يا رَبُّ، ويا رَبِّ، ويا قومُ اعبدوا اللهَ، ويا قومُ<sup>(٣٤٩)</sup>. ومُنَّ ذهبٌ إلى ذلكَ الطبريُّ في جامع

(٣٤٢) البحر المحيط ٦/١٢٠. وينظر: الدر المصون ٧/٤٧٧.

(٣٤٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء.

(٣٤٤) ينظر: الحجة لأبي علي ٥/٢٦٤، المبسوط ٣٠٣، حجة القراءات لابن زنجلة ٤٧١، الموضح ٢/٨٧٠.

(٣٤٥) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٧٠، الكشف ٣/٢٣، الفريد ٣/٥١٠، الجامع لأحكام القرآن

١١/٣٥١، الدر المصون ٨/٢١٨، النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٣١٢.

(٣٤٦) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٩٣.

(٣٤٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/٣٥١، الإتحاف ٣١٢.

(٣٤٨) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٤٥. وانظر هذه القراءة . أيضاً . في المبسوط ٣٠٣، الغاية ٢١٢، المحتسب

٢/٦٩، المحرر الوجيز ١١/١٧١.

(٣٤٩) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٦٩.

البيان<sup>(٣٥٠)</sup>، وابن خالويه<sup>(٣٥١)</sup>، وابن جنّي<sup>(٣٥٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣٥٣)</sup>، وأبو الفضل الرازي<sup>١</sup>،  
وأبو البقاء العكبري<sup>(٣٥٤)</sup>

قال أبو الفضل: ((على أنه منادى مفردٌ. وحذف حرف النداء فيما جاز أن يكون  
وصفاً لـ (أي) بعيداً بأبه الشعر))<sup>(٣٥٥)</sup>.

وهؤلاء - وإن خرجوا القراءة على هذا - فهو ضعيفٌ عندهم، كما قال أبو

الفضل.

قال أبو جعفر النحاس: ((وهذا لحنٌ عند النحويين؛ لا يجوزُ عندهم: رجلٌ  
أقيلٌ حتى تقول: يا رجلٌ أقيلٌ، أو ما أشبهه))<sup>(٣٥٦)</sup>

وقال أبو الفتح: ((هذا عند أصحابنا ضعيفٌ، أعني حذف حرف النداء مع  
الاسم الذي يجوزُ أن يكون وصفاً لـ (أي)، ألا تراك لا تقول: رجلٌ أقيلٌ؛ لأنه يمكنك  
أن تجعل الرجلَ وصفاً لـ (أي) فتقول: يا أيها الرجلُ... و(ربُّ) مما يجوزُ أن يكون وصفاً  
لـ (أي)، ألا تراك تُجيزُ: يا أيها الربُّ؟ قال أصحابنا: فلم يكونوا ليجمعوا عليه حذف  
موصوفه وهو (أي) وحذف حرف النداء جميعاً))<sup>(٣٥٧)</sup>.

(٣٥٠) ينظر: جامع البيان ١٧/١٠٨.

(٣٥١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٦٩.

(٣٥٢) ينظر: المختسب ٢/٦٩.

(٣٥٣) ينظر: المحرر الوجيز ١١/١٧١.

(٣٥٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/١٢١.

(٣٥٥) البحر المحيط ٦/٣٤٥. وانظر: الدر المصون ٨/٢١٨.

(٣٥٦) إعراب القرآن ٣/٨٤. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/٣٥١.

(٣٥٧) المختسب ٢/٦٩. ٧٠٠.

وأجاز ابن خالويه أن يكون اختلس كسرة الباء ؛ لأنَّ الخروجَ مِنْ كسْرِ إلى ضمٍّ شديدٍ فأشَمَّها الضمُّ<sup>(٣٥٨)</sup>.

ويرى الباقلويُّ أنَّ ضمَّ الباءِ تَبَعًا لضمِّ الكافِ، طلبًا للمشاكلَةِ والمطابِقَةِ في الكلامِ<sup>(٣٥٩)</sup>.

والصحيحُ - كما قال أبو حيانَ وتابعه السمينُ الحلبيُّ وابنُ الجزريُّ والدمياطيُّ - أنَّ هذا ليسَ مِنَ المنادى المفردِ، وإِنَّمَا هُوَ مِنَ اللغاتِ الجائِزةِ في المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ حالَ ندائه، نحو: يا غلامي، وهي أن تَبَيَّنَه على الضمِّ وأنت تنوي الإضافة<sup>(٣٦٠)</sup>.

٩ . قوله تعالى: ﴿ وَرَى النَّاسَ سُكْرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكْرَىٰ ﴾<sup>(٣٦١)</sup>.

اختلفَ القراءُ في حركةِ السينِ وإثباتِ الألفِ وإسقاطِها مِنْ لفظَةِ (سُكَارَى) في الموضوعينِ ؛ فقرأ جمهورُهُمْ: (سُكَارَى وما هُمْ بِسُكَارَى) - بضمِّ السينِ وثبوتِ الألفِ فيهِما - على فَعَالَى ككَسَالَى<sup>(٣٦٢)</sup>.

وقرأ سعيد بنُ جبَّيرٍ والأعرجُ والحسنُ - بخلاف - والأعمشُ، ورُويتُ عن أبي زُرْعَةَ: (سُكَرَى وما هُمْ بِسُكَرَى)، بضمِّ السينِ وسُكُونِ الكافِ، مثل حُبَلَى<sup>(٣٦٣)</sup>.

(٣٥٨) إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٧٠.

(٣٥٩) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢/٨٨٩.

(٣٦٠) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٤٥، الدر المصون ٨/٢١٨، النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٣٢١.

(٣٦١) من الآية ٢ من سورة الحج.

(٣٦٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢١٤، جامع البيان ١٧/١١٥.

(٣٦٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٩٤، المحتسب ٢/٧٢، الكشف ٣/٢٥، المحرر الوجيز ١١/١٧٥،

مفاتيح الغيب ٢٣/٥، البحر المحيط ٦/٣٥٠، الدر المصون ٨/٢٥٦. وبدون نسبة في التبيين ٢/٩٣٢،

إعراب القراءات الشواذ ٢/١٢٥، الفريد ٣/٥١٥.

قال الزمخشريُّ، وتابعه الفخر الرازيُّ: وهو غريب<sup>(٣٦٤)</sup>. وردّه السمينُ الحلبيُّ فقال: ((ولا غرابة؛ فإنَّ فعلى - بضمَّ الفاء - كثرَ مجيئها في أوصاف المؤنثة نحو: الربِّي والحُبلي))<sup>(٣٦٥)</sup>.

وقبل ذلك ذكر ابنُ جنِّي أنَّ (سُكْرَى) - بضمَّ السينِ - اسمٌ مفردٌ على فعلى، كالحُبلي والبُشْرَى. قال: وبهذا أفتاني أبو عليٍّ وقد سألتُه عن هذا<sup>(٣٦٦)</sup>.

وقد جوَّز بعضهم في القراءة وجهين:

**الأول:** ما تقدّم، وهو أن يكونَ واحدًا مثل حُبلي، كأنّه قال: ترى الأمة سُكْرَى<sup>(٣٦٧)</sup>.

**الثاني:** أن يكونَ محذوفًا من (سُكَارَى). ذكره أبو البقاء العكبريُّ والمنتجبُ الهمدانيُّ<sup>(٣٦٨)</sup>.

وكانَّ السمينُ لم يرتضِ هذا التوجيه؛ من جهة أن الأمر لو كان كذلك لكانَ من حقِّ هذا القارئ أن يُحرِّك الكاف بالفتح إبقاءً لها على ما كانت عليه<sup>(٣٦٩)</sup>.

فإذا أردنا معرفة رأي أبي الفضل الرازيِّ في هذه المسألة فإنَّ (سُكْرَى) عنده من صفة الواحدة من الإناث، لكنّها لما جعلت من صفات النَّاسِ وهُم جماعةٌ أُجريت

(٣٦٤) الكشاف ٢٥/٣، مفاتيح الغيب ٥/٢٣.

(٣٦٥) الدر المصون ٨/٢٢٦.

(٣٦٦) المختص ٧٤/٢.

(٣٦٧) التبيان ٩٣٢/٢.

(٣٦٨) ينظر: التبيان ٩٣٢/٢، الفريد ٥١٥/٣.

(٣٦٩) الدر المصون ٨/٢٢٧.

الجماعة بمنزلة المؤنث الموحّد<sup>(٣٧٠)</sup>. وهو الرأي الأول نفسه - على ما يظهر لي - ولكن بشيء من التفصيل.

١٠ . قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾<sup>(٣٧١)</sup>.

قرأ العامة: (بقِيعَة)<sup>(٣٧٢)</sup>. وقرأ مسلمة بن مُحارب: (بقِيعات) - بتاء مبطوطة - ، كما روي عنه - أيضاً - : (بقِيعَة) - بتاء مبطوطة شكل الهاء<sup>(٣٧٣)</sup> ، ويقف عليها بالهاء. وأورد الزمخشري وأبو البقاء العكبري والهمذاني والقرطبي وأبو السعود القراءة دون عزو<sup>(٣٧٤)</sup>.

وحاصل أقوال العلماء فيها ثلاثة:

**الأول:** أن تكون بمعنى (قِيعَة) كقراءة العامة، وإنما أشبع فتحة العين فتولد منها ألف<sup>(٣٧٥)</sup> فقال: بقِيعَة. ذكره ابن جني<sup>(٣٧٦)</sup> ، وقال به أبو الفضل الرازي<sup>(٣٧٧)</sup>.

(٣٧٠) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٥٠، الدر المصون ٨/٢٢٦.

(٣٧١) من الآية ٣٩ من سورة النور.

(٣٧٢) القِيعَة: جمع قاع كجيرة وجار، والقاع: المنخفض من الأرض. وقيل: القِيعَة مفرد، وهو بمعنى القاع. المحرر الوجيز ١١/٣١٢.

(٣٧٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٠٢، المحتسب ٢/١١٣، المحرر الوجيز ١١/٣١٢، البحر المحيط ٦/٤٦٠، الدر المصون ٨/٤١٢.

(٣٧٤) ينظر: الكشاف ٣/٧٨، إعراب القراءات الشواذ ٢/١٨٦، الفريد ٣/٦٠٣، الجامع لأحكام القرآن ١٢/٢٨٣، تفسير أبي السعود ٤/١٢٦.

(٣٧٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/١٨٧، الفريد ٣/٦٠٣، الجامع لأحكام القرآن ١٢/٢٨٣، تفسير أبي السعود ٤/١٢٦.

(٣٧٦) المحتسب ٢/١١٣.

(٣٧٧) ينظر: البحر المحيط ٦/٤٦٠، الدر المصون ٨/٤١٢.

قال أبو الفضل - وتبعه أبو البقاء -: ((ويجوزُ أنه جعله مثل سَعْلَةٍ وَسَعْلَةٍ وِلْيَةٍ وِلْيَةٍ))<sup>(٣٧٨)</sup>.

ومثّل له أبو الفتح بقول ابن هرمة:

فَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ دَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَاكِحٍ

**الثاني:** أن يكون (قيعة) و(قيعاء) لمعنى واحدٍ مفردٍ، قاله ابن جنّي، ونظر له بقولهم: رجلٌ عَزُهُ وَعِزْهَاءُ: للذي لا يقربُ النساءَ واللّهو. قال: ((فهذا فَعْلٌ وفِعْلَاءٌ، وذلك فِعْلَةٌ وفِعْلَاءَةٌ، ولا فرقَ بينهما غير الهاءِ، وذلك ما لا بالَ به))<sup>(٣٧٩)</sup>. وتابع ابن جنّي في هذا أبو القاسم الزمخشريُّ وصاحبُ الفريدي<sup>(٣٨٠)</sup>.

**الثالث:** أنه جمعُ (قيعة)، وإثما وقفَ عليها بالهاءِ ذهابًا به مذهبَ لغةٍ طيِّبٍ في

قولهم: الأخواهُ والبناهُ في الوقفِ على الأخواتِ والبناتِ<sup>(٣٨١)</sup>.

قال ابنُ عصفورٍ: ((حكى قطربٌ عن طيِّبٍ أنَّهم يفعلونَ ذلكَ بالتاءِ من جمعِ

المؤنثِ السالمِ فيقولونَ: كيفَ الإخوةُ والخوَاهُ؟ وكيفَ البنونَ والبنَاهُ؟))<sup>(٣٨٢)</sup>.

**الرابع:** أن يكونَ (قيعات) - بالتاءِ - جمعُ قِيَعَةٍ كدِيَمَةٍ ودِيَمَاتٍ وقيَمَةٍ وقيَمَاتٍ<sup>(٣٨٣)</sup>.

(٣٧٨) البحر المحيط ٤٦٠/٦. وانظر: التبيان ٩٧٢/٢.

(٣٧٩) المختصب ١١٣/٢.

(٣٨٠) ينظر: الكشف ٧٨/٣، الفريد ٦٠٣/٣. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٨٣/١٢، البحر المحيط ٤٦٠/٦.

(٣٨١) ينظر: البحر المحيط ٤٦٠/٦، الدر المصون ٤١٢/٨.

(٣٨٢) الممتع ٤٠٢/٢.

(٣٨٣) المختصب ١١٣/٢، الكشف ٧٨/٣، الفريد ٦٠٣/٣، الجامع لأحكام القرآن ٢٨٣/١٢، البحر المحيط

٤٦٠/٦، تفسير أبي السعود ١٢٦/٤.

١١ . قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣٨٤)</sup> .

الجمهور على ضمّ الشين في (يَحْشُرُهُمْ)<sup>(٣٨٥)</sup> .

وقرأ الأعرجُ: (نَحْشُرُهُمْ) بكسرِ الشين<sup>(٣٨٦)</sup> .

قال ابنُ جنّي: ((هذا وإن كان قليلاً في الاستعمال فإنه قويٌّ في القياس))<sup>(٣٨٧)</sup>

واحتجّ لذلك بأنَّ (يَفْعَلُ) في المتعدّي أقيسُ مِنْ (يَفْعَلُ)، وعليه فإنَّ: ضَرَبَ يَضْرِبُ أقيسُ مِنْ: قَتَلَ يَقْتُلُ. أمَّا (يَفْعَلُ) فبأبها الأقيسُ أن يأتي في مضارع (فَعَلَ) كظرفٍ يَظْرَفُ وكرمٍ يَكْرُمُ، ثمَّ نُقِلَتْ إلى مضارع (فَعَلَ) نحو: يَقْتُلُ وَيَدْخُلُ؛ لتُخالفَ حركةَ العينِ في المضارع حركتها في الماضي؛ إذ كان مبنَى الأفعالِ على اختلافِ مُثْلِهَا، مِنْ حيثُ كانَ ذلكَ دليلاً على اختلافِ أزمِنَتِهَا؛ فكلما خالفَ الماضي المضارعَ كانَ أقيسَ<sup>(٣٨٨)</sup> .

وإلى ما ذهبَ إليه أبو الفتح ذهبَ ابنُ عطيةَ<sup>(٣٨٩)</sup> .

وقال بذلك أبو الفضل الرازي - فيما نقلَ عنه أبو حيّان - وكذا تاجُ الدين الحنفي -

تلميذُ أبي حيّان (٥٧٤٩هـ)<sup>(٣٩٠)</sup> والشهابُ الخفاجيُّ في حاشيته على تفسيرِ البيضاوي<sup>(٣٩١)</sup> .

(٣٨٤) من الآية ١٧ من سورة الفرقان.

(٣٨٥) قرأ ابنُ كثيرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ: (ويومَ يحشُرُهُم وما يعبدون ... فيقول) بالياءِ فيهما جميعاً، وقد رَأى نافعٌ وأبو عمروٌ وحمزةٌ والكسائيُّ وعاصمٌ . في رواية أبي بكرٍ .: (ويومَ نحشُرُهُم) . . . بالنونِ . (فيقول) . بالياءِ .، ورؤيَ عن أبي عمروٍ: (ويومَ يحشُرُهُم ... فيقول) بالياءِ؛ مثل ابنِ كثيرٍ . وقرأ ابنُ عامرٍ: (ويومَ نحشُرُهُم ... فنقول) بالنونِ جميعاً. (السبعة ٤٦٣، الحجة للقراء السبعة ٣٣٨/٥، المبسوط ٣٢٢، الموضح ٩٢٦/٢ . ٩٢٧)

(٣٨٦) ينظر: المختص ١١٩/٢، المحرر الوجيز ١٣/١٢، البحر المحيط ٤٨٨/٦، الدر اللقيط ٤٨٨/٦، المدون المصون ٤٦٣/٨ .

(٣٨٧) المختص ١١٩/٢ .

(٣٨٨) المختص ١١٩/٢ (بتصرف يسير) .

(٣٨٩) ينظر: المحرر الوجيز ١٣/١٢ .

ورد أبو حيان هذا القول باستواء المضموم والمكسور إلا أن يشتهر أحدهما فيتبع.  
واقترن أبو حيان في رده على ابن عطية وأبي الفضل، ولم يرد لابن جني في رده ذكر،  
مع أن الجميع قد قال بقوله!

قال أبو حيان - في رده على ابن عطية وأبي الفضل -: ((وهذا ليس كما ذكرنا، بل  
فعل المتعدّي الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للمغالبة، ولا حلقِيَّ عينٍ ولا لامٍ فإنه  
جاء على يفعلُ ويفعلُ كثيراً، فإن شُهرَ أحدُ الاستعمالين أتبع وإلا فالخيار؛ حتى إنَّ  
بعض أصحابنا خيّرَ فيهما؛ سُمعا للكلمة أو لم يُسمعا))<sup>(٣٩٢)</sup>.

ولعلَّ أبا حيان يعني ببعض الأصحاب ابنَ عصفورٍ؛ فإنه ذكّر في (المتع) أنَّ  
(فعل) إذا كان لغير المغالبة وليست لامه أو عينه من حروف الحلق فإن مضارعه أبداً يجيء  
على (يفعل) و(يفعل) - بكسر العين وضمها -، نحو: ضربَ يضربُ، وقتلَ يقتلُ،  
وجلسَ يجلسُ، وقعدَ يقعدُ. ثمَّ قال: ((وقد يجتمعان في الفعل الواحد، نحو: عكفَ  
يعكفُ ويعكفُ، وهما جائزان، سُمعا للكلمة أو لم يُسمع إلا أحدهما))<sup>(٣٩٣)</sup>.

وقال أبو البقاء العكبريُّ - بعدما أورد قراءة الأعرج -: وهي لغةٌ جيِّدةٌ<sup>(٣٩٤)</sup>.  
أمَّا صاحبُ الفريد فذكر أنها لغيةٌ<sup>(٣٩٥)</sup>. والذي يظهر لي - والله أعلم - أنها لغةٌ  
جيِّدةٌ، كما ذكر أبو البقاء، ولكنَّ الأغلب ما عليه قراءةُ العامَّة من أنَّ مضارعَ (حشَرَ)  
يحشُرُ.

= (٣٩٠) ينظر: الدر اللقيط ٤٨٨/٦.

(٣٩١) ينظر: حاشية الشهاب ٤١١/٦.

(٣٩٢) البحر المحيط ٤٨٨/٦.

(٣٩٣) المتع في التصريف ١٧٥/١.

(٣٩٤) إعراب القراءات الشواذ ١٩٧/٢.

(٣٩٥) ينظر: الفريد ٦٢٤/٣.

واختار أبو حيان في الارتشاف التوقف على ما سُمِعَ، وإن لم يُسمع فأشكَلَ  
جازَ فيه: يفعل ويفعل<sup>(٣٩٦)</sup>.

١٢ . قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَى الْجَمْعَانَ﴾<sup>(٣٩٧)</sup>.

قرأ جمهورُ القراء: (تَرَأَى). بفتح الراءِ بعدها ألفٌ، وهمزةُ الألفِ مفتوحةٌ -  
على وزنِ تَدَاعَى<sup>(٣٩٨)</sup>.

وقرأ الأعمش وابنُ وثابٍ (١٠٣هـ): (تَرَأَى الجمعانِ) بغيرِ همزٍ<sup>(٣٩٩)</sup>.  
ووجهه أبو الفضل الرازيُّ على تخفيفِ الهمزةِ بينَ بينٍ. قال: ولا يصحُّ القلبُ؛  
لوقوعِ الهمزةِ بينَ ألفينِ إحداهما ألفٌ (تفاعَلَ) الزائدةُ بعدَ الفاءِ، والثانيةُ اللامُ المعتلةُ من  
الفعلِ، فلو حُففتُ بالقلبِ لاجتمعَ ثلاثُ ألفاتٍ مُتَّسِقَةٌ، وذلكُ مما لا يكونُ أبداً<sup>(٤٠٠)</sup>.  
وقال أبو البقاء العكبريُّ: ((يُقرأ بتليينِ الهمزةِ، وهو جعلها بينَ بينٍ، ولا تُقلبُ  
هنا ألفاً لئلاَّ يجتمعَ ثلاثُ ألفاتٍ))<sup>(٤٠١)</sup>.  
وفي مختصرِ ابنِ خالويه: ((قالَ عيسى: وهي لغةُ تميم))<sup>(٤٠٢)</sup>.

(٣٩٦) ينظر: الارتشاف ١/١٥٨.

(٣٩٧) من الآية ٦١ من سورة الشعراء.

(٣٩٨) علل القراءات ٢/٢٢٦.

(٣٩٩) البحر المحيط ٧/١٩، فتح القدير ٤/١٠١.

(٤٠٠) البحر المحيط ٧/١٩. وينظر: الدر المصون ٨/٥٢٥، فتح القدير ٤/١٠١.

(٤٠١) إعراب القراءات الشواذ ٢/٢١٥.

(٤٠٢) مختصر في شواذ القرآن ١٠٧.

١٣ . قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهَا مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾<sup>(٤٠٣)</sup>.

قرأ جمهورُ القراء: (تَعْتَدُونَهَا)؛ بتشديدِ الدالِ، على وزنِ تَفْتَعِلُونَهَا: إمَّا مِنَ العَدَدِ، وإمَّا مِنَ العَدَدِ، أي: تَحْتَسِبُونَهَا أَوْ تَسْتَوْفُونَ عَدَدَهَا مِنْ قَوْلِكَ: عَدَّ الدَّرَاهِمَ فاعْتَدَّهَا. أي: اسْتَوْفَى عَدَدَهَا<sup>(٤٠٤)</sup>.

ورُوِيَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ: (تَعْتَدُونَهَا)؛ بِتَخْفِيفِ الدَّالِ<sup>(٤٠٥)</sup>. كما رُوِيَ عَنْهُ - أَيْضًا - أَنَّهُ قَرَأَ بِمِثْلِ مَا قَرَأَ بِهِ الْجُمْهُورُ<sup>(٤٠٦)</sup>. وزاد أبو حيان غير ابن كثير من أهل مكة<sup>(٤٠٧)</sup>.  
وأكثر أبو منصور الأزهرى هذه القراءة وقال: ((القراءة بالتشديد لا غير... والتخفيف وهم))<sup>(٤٠٨)</sup>. كما أنكرها ابن مجاهد<sup>(٤٠٩)</sup> وابن عطية<sup>(٤١٠)</sup>. ودافع أبو حيان عن القراءة فقال عن تخفيف الدال: ((ليس بوهم؛ إذ قد نقلها عن ابن كثير ابن خالويه وأبو الفضل الرازى في كتاب اللوامح في شواذ القراءات، ونقلها الرازى المذكور عن أهل مكة وقال: هو من الاعتداد لا محالة، لكنهم كرهوا التضعيف فخففوه. فإن جعلت من الاعتداء الذي هو الظلم ضعف؛ لأن الاعتداء يتعدى بـ(على). انتهى))<sup>(٤١١)</sup>.

(٤٠٣) من الآية ٤٩ من سورة الأحزاب.

(٤٠٤) السبعة ٥٢٢، المحرر الوجيز ٨٣/١٣، الموضح ١٠٣٨/٢، الفريد ٤٥/٤، البحر المحيط ٢٤٠/٧، الدر المصون ١٣١/٩، تفسير أبي السعود ٤٢٤/٤.

(٤٠٥) ينظر: السبعة ٥٢٣، علل القراءات ٢٨٤/٢، مختصر في شواذ القرآن ١٢٠، إعراب القراءات السبع وعللها ٢٠٣/٢، المبسوط ٣٥٨، البحر المحيط ٢٤٠/٧.

(٤٠٦) ينظر: علل القراءات للأزهري ٢٨٤/٢.

(٤٠٧) ينظر: البحر المحيط ٢٤٠/٧.

(٤٠٨) علل القراءات ٢٨٤/٢.

(٤٠٩) السبعة ٥٢٣.

(٤١٠) المحرر الوجيز ٨٣/١٣.

(٤١١) البحر المحيط ٢٤٠/٧.

وفي القراءة وجهان:

**الأول:** ما تقدم عن أبي الفضل، وهو أنها من الاعتداد، وإنما كرهوا تضعيفه فحفظوه<sup>(٤١٢)</sup>.

**الثاني:** أنها من العدوان والاعتداء وحذف حرف الجر، أي: تعتدون عليها أي: على العدة مجازاً، ثم تعتدونها. قال الزمخشري: ((وقرئ: (تعتدونها) مخففاً، أي: تعتدون فيها. كقوله:

❖ ويوم شهدناه ❖ والمراد بالاعتداء ما في قوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا﴾<sup>(٤١٣)</sup> ((...))<sup>(٤١٤)</sup>.

يعني: أنه حذف الحرف وأوصل الفعل إلى ضمير العدة كما حذف الشاعر في قوله:

ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النّهال نوافله  
أي: شهدنا فيه. وأما على تقدير (على) فالمعنى: تعتدون عليهنّ فيها.  
ومن ذهب إلى توجيه القراءة هذا التوجيه ابن عطية وابن أمّ مريم والمنتجب  
الهمذاني وأبو حيان وأبو السعود<sup>(٤١٥)</sup>.

١٤ . قوله تعالى: ﴿وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾<sup>(٤١٦)</sup>.

قرأ الجمهور: (ملح)؛ بكسر الميم وسكون اللام، على وزن (فعل).

(٤١٢) وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٢٠٣، الفريد ٤/٤٥

(٤١٣) من الآية ٢٣١ من سورة البقرة.

(٤١٤) الكشاف ٣/٢٤١.

(٤١٥) ينظر: المحرر الوجيز ١٣/٨٣، الموضح ٢/١٠٣٨، الفريد ٤/٤٥، البحر المحيط ٧/٢٤٠، تف سیر أبي السعود ٤/٤٢٤.

(٤١٦) من الآية ١٢ من سورة فاطر.

وقرأ طلحة بن مصرف (١١٢ هـ) وأبو نهيك<sup>(٤١٧)</sup>: (مَلِح)؛ بفتح الميم وكسر اللام بغير ألف، على وزن (فَعِل) (٤١٨).  
 وخرَجَ ابنُ جُنِّي هذه القراءةَ على أنَّ الأصلَ (مالِح) فحذفتِ الألفُ تخفيفاً<sup>(٤١٩)</sup>.  
 وخرَجها أبو الفضلِ الرازيُّ على أحدٍ وجهين:  
**الأول:** أنَّ (مَلِح) لغةٌ شاذةٌ.

**الثاني:** ما ذكره أبو الفتح، وهو أن يكونَ مقصوراً من (مالِح) فحذفتِ الألفُ تخفيفاً<sup>(٤٢٠)</sup>.

١٥ . قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾<sup>(٤٢١)</sup>.

قرأ جمهورُ القراء: (يا حَسْرَةَ على العبادِ)؛ بالتنوين. وفيها وجهان<sup>(٤٢٢)</sup>:  
**الأول:** أنَّ (حسرة) منصوبٌ على المصدرِ، والمنادى محذوفٌ تقديرُه: يا هؤلاءِ تحسروا حسرةً.  
**الثاني:** أنَّها منونَةٌ؛ لأنَّها منادى نكرةٌ، أي: يا حسرةً احضري فهذا وقتك، فنُصبتْ على أصلها.

وفي مختصرِ ابنِ خالويه أنَّ الأعرجَ (١١٧ هـ) قرأ: (يا حَسْرَةَ على العبادِ)؛ بسكونِ الهاءِ<sup>(٤٢٣)</sup>.

(٤١٧) أبو نهيك زيادةٌ من البحر المحيط ٣٠٥/٧ والدر المصون ٢٢٠/٩.  
 (٤١٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٦٦/٣، المحتسب ١٩٩/٢، المحرر الوجيز ١٣/١٦٢، الجامع لأحكام القرآن ٣٣٤/١٤ والقراءة غير منسوبة لأحدٍ في الكشف ٣/٢٧١، إعراب القراءات الشواذ ٣٤٧/٢، (٤١٩) ينظر: المحتسب ١٩٩/٢.  
 (٤٢٠) البحر المحيط ٣٠٥/٧.  
 (٤٢١) من الآية ٣٠ من سورة يس.  
 (٤٢٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩١/٣، البيان ٢٩٤/٢، التبيان ٢/١٠٨١، الفريد ٤/١٠٦، الجامع لأحكام القرآن ٢٢/١٥، فتح القدير ٤/٣٦٧.

وزاد ابنُ جُنِّي وابنُ عطيةَ مسلمَ بنِ جندبٍ وأبا الزنادِ (١٣١ هـ) (٤٢٤).  
ونسبَ القرطبيُّ القراءةَ إلى الأعرجِ ومسلمَ بنِ جندبٍ وعكرمةَ (٤٢٥).  
وعزاها أبو حيانَ إلى أبي الزنادِ وعبدِ اللهِ بنِ ذكوانِ المدني (٢٤٢ هـ) وابنِ هرمزِ  
وابنِ جندبٍ (٤٢٦).

وتركها الفخرُ الرازيُّ وأبو البقاءِ العكبريُّ دونَ عزوٍ (٤٢٧).  
وهذه القراءةُ على إجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ. قالَ أبو الفضلِ الرازيُّ:  
((بسكونِ الهاءِ في الحالينِ، حملَ فيه الوصلَ على الوقفِ. ووقفوا على الهاءِ مبالغةً في  
التحسُّرِ؛ لما في الهاءِ مِنَ التَّأهُهِ كالتَّأوهِ، ثمَّ وصلوا على تلكِ الحالِ)). هكذا وجَّهَ أبو  
الفضلِ هذه القراءةَ كما نقلَ عنه أبو حيانَ والسمينُ الحلبيُّ (٤٢٨).

وقالَ ابنُ جُنِّي: ((مَنْ قرأ: (يا حسرةً على العبادِ). بالهاءِ ساكنةً. إنّما هو لتقويةِ  
المعنى في النفسِ، وذلكَ أنَّه في موضعٍ وعظٍّ وتنبيةٍ وإيقاظٍ وتحذيرٍ، فطالَ الوقوفُ على  
الهاءِ كما يفعله المستعظمُ للأمرِ المتعجَّبُ منه)) (٤٢٩).

وسارَ على ذلكِ ابنُ عطيةَ والقرطبيُّ وهو أنَّ الوقفَ على الهاءِ للحرصِ على  
بيانِ معنى التحسُّرِ وتقديره في النفسِ؛ إذ كانَ موضعَ وعظٍّ وتنبيةٍ، والعربُ تفعلُ ذلكَ  
في مثلهِ وإنَّ لمْ يكنْ موضعاً للوقفِ (٤٣٠).

= (٤٢٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٥.

(٤٢٤) ينظر: المختصب ٢/٢٠٨، المحرر الوجيز ١٣/١٩٨.

(٤٢٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/١٣.

(٤٢٦) ينظر: البحر المحيط ٧/٣٣٢.

(٤٢٧) ينظر: مفاتيح الغيب ٥٦/٢٦، إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٦٠.

(٤٢٨) البحر المحيط ٧/٣٣٢. وينظر: الدر المصون ٩/٢٥٩. ٢٦٠.

(٤٢٩) المختصب ٢/٢١٠.

(٤٣٠) ينظر: المحرر الوجيز ١٣/١٩٨، الجامع لأحكام القرآن ١٥/٢٣.

١٦ . قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي...﴾<sup>(٤٣١)</sup>.

قرأ جمهور القراء: (يا حَسْرَتِي)؛ بالتاء المفتوحة، وبعدها ألف مُبدلة من ياء المتكلم كقولك: يا غلاما ويا صاحبا، وأنت تريد: يا غلامي ويا صاحبي. والأصل: (يا حَسْرَتِي) بكسر التاء وسكون الياء. وإنما أبدلوا الألف من الياء هرباً إلى خفة الألف من الياء<sup>(٤٣٢)</sup>.

وقرأ أبو جعفر المدني<sup>١</sup> - فيما حكى عنه ابن خالويه وابن جني وغيرهما -: (يا حَسْرَتَايَ) بألف بعد التاء، وبعدها ياء مفتوحة<sup>(٤٣٣)</sup>.

وأوردها الزمخشري<sup>٢</sup> وأبو البقاء العكبري<sup>٣</sup> دون نسبة<sup>(٤٣٤)</sup>. وفيها وجهان:

الأول: قاله ابن جني، وهو أنه جمع بين العوض والمعوض عنه. قال: ((ينبغي أن لا يأتي بياء المتكلم بعد الألف؛ لأن هذه الألف إنما هي بدل من ياء الضمير، وليس له هناك ياء... والذي عندي فيه أنه جمع بين العوض والمعوض عنه؛ أعني البدل والمبدل منه))<sup>(٤٣٥)</sup>.

وممن ذهب إلى هذا - أيضاً - الزمخشري<sup>٢</sup> والهمداني<sup>٤</sup> وأبو حيان<sup>(٤٣٦)</sup>.

(٤٣١) من الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٤٣٢) ينظر: المختصب ٢/٢٣٧، المبسوط ٣٨٥، المحرر الوجيز ١٤/٩٧، الفريد ٤/١٩٦، البحر المحيط ٧/٤٣٥، الدر المصون ٩/٤٣٤، الإتحاف ٣٧٦.

(٤٣٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٣١، المختصب ٢/٢٣٧. ونسبها إليه - أيضاً - ابن مهراجان في المبسوط ٣٨٥، وابن عطية في المحرر الوجيز ١٤/٩٧، والهمداني في الفريد ٤/١٩٥.

(٤٣٤) ينظر: الكشف ٣/٣٥٢، التبيان ٢/١١١٢، إعراب القراءات الشواذ ٢/٤١٠.

(٤٣٥) المختصب ٢/٢٣٨.

(٤٣٦) ينظر: الكشف ٣/٣٥٢، الفريد ٤/١٩٥، البحر المحيط ٧/٤٣٥.

**الثاني:** قاله أبو الفضل الرازي، وهو أنه أراد تشية الحسرة، مثل لَيْتِكَ وَسَعْدَيْكَ؛ لأنَّ معنهما لبَّ بعد لبَّ، وسعدٌ بعد سعدٍ، فكذلك هذه الحسرةُ بعدَ حسرةٍ؛ لكثرة حسراتهم يومئذٍ، وأرادَ حسرتينِ فقط من فوتِ الجنةِ لدخولِ النارِ<sup>(٤٣٧)</sup>.  
وعُورِضَ هذا بأنَّه كانَ ينبغي أن يُقالَ: (يا حسرتي)؛ بإدغامِ ياءِ النَّصْبِ في ياءِ الإضافة<sup>(٤٣٨)</sup>.

وكأنَّ أبا الفضلِ يتوقَّعُ هذا الاعتراضَ فأجابَ بأنَّ ألفَ التشيةِ في تقديرِ الياءِ على لغةِ بلحِثِ بنِ كعبٍ وغيرِهِم، نحو: رأيتُ الزيدانِ<sup>(٤٣٩)</sup>.

كما وُجِّهتِ القراءةُ على وجهينِ آخرينِ لكنَّهما ضعيفانِ:  
**الأول:** أنَّ الياءَ زائدةٌ بعدَ الألفِ المنقلبةِ.

**والثاني:** أنَّ الألفَ زائدةٌ، وهذا أبعدُ؛ لما فيه من الفصلِ بينِ المضافِ والمضافِ إليه. ذكرَ هذينِ الوجهينِ أبو البقاءِ العكبريُّ، وقالَ عنهما: وكلاهما ضعيف<sup>(٤٤٠)</sup>.  
١٧ . قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا﴾<sup>(٤٤١)</sup>.

قرأ الجمهورُ: (كذَّابًا)؛ بتشديدِ الذالِ وكسرِ الكافِ؛ مصدرٌ كذَّبَ عندَ بعضِ العربِ، وهي لغةٌ يمانيةٌ فصيحةٌ؛ يقولونَ في مصدرٍ فَعَّلَ فِعَالًا، وغيرُهُم يجعلُ

(٤٣٧) البحر المحيط ٤٣٥/٧.

(٤٣٨) ينظر: الدر المصون ٤٣٥/٩، الإتحاف ٣٧٦.

(٤٣٩) ينظر: البحر المحيط ٤٣٥/٧، الدر المصون ٤٣٥/٩، الإتحاف ٣٧٦.

(٤٤٠) التبيان ١١١٢/٢، إعراب القراءات الشواذ ٤١١/٢، الدر المصون ٤٣٥/٩.

(٤٤١) الآية ٢٨ من سورة النبأ.

مصدره على تفعيل، نحو: تكذيب. و(كِدَابًا) - بالتشديد - أكثر، وهو في مصادر (فَعَّلَ) أجد<sup>(٤٤٢)</sup>.

وحكى الفراء والنحاس وابن جنّي والطبرسي والقرطبي أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قرأ: (كِدَابًا)؛ بكسر الكاف وتخفيف الذال<sup>(٤٤٣)</sup>.

وزاد ابن عطية وأبو حيان عوفًا الأعرابي وعيسى - بخلاف - والأعمش وأبا رجاء<sup>(٤٤٤)</sup>.

وخرّج أبو الفضل الرازي هذه القراءة على أن (كِدَابًا) - بالتخفيف - مصدر (كَذَبَ) مخفّفًا، مثل: كتَبَ كتابًا، أي أن المصدر هنا من معنى الفعل دون لفظه، مثل: أعطيته عطاء<sup>(٤٤٥)</sup>. وإلى مثل ذلك ذهب الزمخشري والمهدوي وأبو السعود<sup>(٤٤٦)</sup>. قال الأعشى:

فصدقتُها وكذبُها والمرءُ ينفعه كِدَابُهُ

وانتصابه إمّا بفعله المدلول عليه بـ(كذبوا)، أي: وكذبوا بآياتنا فكذبوا كِدَابًا. وإمّا بنفس (كذبوا) لتضمينه معنى كذبوا؛ فإنَّ كلَّ مَنْ يُكذِّبُ بالحقِّ فهو كاذبٌ<sup>(٤٤٧)</sup>.

(٤٤٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٣، معاني القرآن وإعرابه ٢٧٤/٥، الحجة للقراء السبعة ٣٦٩/٦، إعراب القرآن ٧٩٦/٢، المحرر الوجيز ٢٩٠/١٥.

(٤٤٣) ينظر: معاني القرآن ٢٢٩/٣، إعراب القرآن ١٣٣/٥، المحتسب ٣٤٨/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٨١/١٩.

(٤٤٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢٩٠/١٥، البحر المحيط ٤١٤/٨. وفي الدر المنثور ٦٥٩/١٠ مثل ذلك غير أنه لم يذكر عوفًا الأعرابي.

(٤٤٥) ينظر: البحر المحيط ٤١٤/٨، الدر المنثور ٦٥٩/١٠.

(٤٤٦) ينظر: الكشاف ١٧٩/٤، شرح الهداية ٥٤٦/٢، تفسير أبي السعود ٤٥٧/٥.

(٤٤٧) ينظر: الكشاف ١٧٩/٤، تفسير أبي السعود ٤٥٧/٥.

وحكى ابنُ جنّي أنّه يُقالُ: كَذَابًا مصدرًا لـ (كَذَّبَ) بالتشديد و(كَذَبَ) بالتخفيف<sup>(٤٤٨)</sup>. غير أنّ المبالغة في المشدّد أكثرُ.

ويجوزُ أن يكونَ كَذَابًا جمعَ كاذبٍ كصحابٍ في صاحبٍ، فيكونَ نصبه على الحالِ، أي: كَذَبُوا بآياتِنَا كاذبينَ، أي في حالِ كذِبِهِمْ<sup>(٤٤٩)</sup>. ونقلَ القرطبيُّ عن أبي عليّ الفارسيّ قوله: إنّ التخفيفَ والتشديدَ جميعًا مصدرُ المكاذبةِ<sup>(٤٥٠)</sup>.

قالَ الزمخشريُّ: ((وإن جعلته بمعنى المكاذبة فمعناه: وكذَّبُوا بآياتِنَا فكأدبُوا مُكاذبةً، أو كَذَبُوا بِهَا مُكاذبينَ؛ لأنَّهم إذا كانوا عندَ المسلمين كاذبينَ وكانَ المسلمونَ عندهم كاذبينَ فيبينهم مُكاذبةً، أو لأنَّهم يتكلمونَ بما هوَ إفراطٌ في الكذبِ فَعَلْ مَنْ يُغالبُ في أمرٍ فيبلغُ فيه أقصى جهده))<sup>(٤٥١)</sup>.

والأظهرُ أنّ (كَذَابًا) - بالتخفيف - مصدرُ (كَذَّبَ) مخففًا، مثلُ: كَتَبَ كِتَابًا، أي أنّ المصدرَ هنا من معنى الفعلِ دونَ لفظه، مثل: أعطيتُه عطاءً، وما سواه تكلف. والله أعلم.

١٨ . قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ و﴿تَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾<sup>(٤٥٢)</sup>.

قرأ الجمهورُ بِاسْكَانِ الصَّادِ مِنَ (العَصْرِ) والباءِ مِنَ (الصَّبْرِ)<sup>(٤٥٣)</sup>.  
وقرأ سلامٌ أبو المنذرِ (١٧١ هـ) - فيما حكى عنه ابنُ مجاهدٍ وابنُ خالويه وابنُ عطيةَ وأبو حيّانَ والسمينُ الحلبيُّ -: (والعَصِرُ) و(الصَّبِرُ) بكسرِ الصَّادِ والباءِ<sup>(٤٥٤)</sup>.

(٤٤٨) ينظر: المحتسب ٣٤٨/٢.

(٤٤٩) الفريد ٦١١/٤.

(٤٥٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨١/١٩. ولم أجد ذلك في الحجة لأبي عليّ ولا في التكملة له.

(٤٥١) الكشاف ١٧٩/٤.

(٤٥٢) الآية ١ من سورة العصر، ومن الآية ٣ من السورة نفسها.

(٤٥٣) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٥٢٦/٢، التبيان ١٣٠٢/٢، الفريد ٧٢٣/٤.

قال ابن خالويه: ((وهذا إنما يكون في نقل الحركة عند الوقف، كقولك: مررتُ ببيكر؛ نقلوا كسرة الراء إلى الكاف عند الوقف. وكذلك يفعلون في المرفوع، ولا ينقلون في المنصوب إلا في ضرورة شاعر))<sup>(٤٥٥)</sup>.

وقال في إعراب القراءات السبع وعللها: ((كأنه أراد الوقف كما قرأ أبو عمرو: (وتَوَاصُوا بِالصَّبْرِ) بكسر الباء وإسكان الراء... أراد: بالصَّبْرِ، فنقل كسرة الراء إلى الباء؛ لأنَّ العرب لا تَقِفُ إلا على ساكن))<sup>(٤٥٦)</sup>. ومثل ذلك قال ابن مجاهد وابن عطية بأنه لا يجوز إلا في الوقف على نقل الحركة<sup>(٤٥٧)</sup>، أي: على نقل كسرة الحرف المجرور إلى الساكن قبله، وهذا إنما يكون في الوقف، ولا يكون في الوصل إلا على إجراء الوصل مجرى الوقف، وهذا قلما يكون في القراءة، وإنما بأبه الشعر<sup>(٤٥٨)</sup>، كما قال الراجز<sup>(٤٥٩)</sup>:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ

مِنْ عَنزِيٍّ سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ

أراد: لَمْ أَضْرِبُهُ يَا هَذَا، ثُمَّ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَاءِ إِلَى الْبَاءِ فِي الْوَقْفِ<sup>(٤٦٠)</sup>.

= (٤٥٤) ينظر: السبعة ٦٩٦، مختصر في شواذ القرآن ١٧٩، إعراب ثلاثين سورة ١٧٤، إعراب القراءات

السبع وعللها ٥٢٦/٢، المحرر الوجيز ٥٦٥/١٥، البحر المحيط ٥٠٩/٨، الدر المنصون ١٠١/١١.

(٤٥٥) إعراب ثلاثين سورة ١٧٤.

(٤٥٦) إعراب القراءات السبع وعللها ٥٢٦/٢.

(٤٥٧) ينظر: السبعة ٦٩٦، المحرر الوجيز ٥٦٥/١٥.

(٤٥٨) ينظر: الموضح ١٣٩٥/٣.

(٤٥٩) هو زياد الأعجم.

(٤٦٠) ينظر: السبعة ٦٩٦.

أما أبو علي الفارسي فيرجح أن القارئ قد وقف لانقطاع نفسٍ، أو عارضٍ منعه من إدراج القراءة، فإذا كان كذلك كان مثل قول أبي عمرو: (الصبر) وعلى هذا الوجه تجعله، لا على إجراء الوصل مجرى الوقف<sup>(٤٦١)</sup>.

وروي عن أبي عمرو: (بالصبر) يشم الباء شيئاً من الكسرة ولا يُشبع<sup>(٤٦٢)</sup>.

وقال أبو الفضل الرازي: ((عيسى البصرة: (بالصبر) بنقل حركة الراء إلى الباء؛ لئلا يحتاج إلى أن يأتي ببعض الحركة في الوقف، ولا إلى أن يسكن فيجمع بين ساكنين، وذلك لغة شائعة وليست بشاذة، بل مستفيضة، وذلك دلالة على الإعراب، وانفصال من التقاء الساكنين، وتأديته حقّ الموقف عليه من السكون))<sup>(٤٦٣)</sup>.  
وقال أبو البقاء، وتبعه الهمداني: هي لغة من ينقل الضمة والكسرة في الوقف إلى الساكن قبلها حرصاً على بيان الإعراب، فقوي الكسر فيها لذلك<sup>(٤٦٤)</sup>.

### المبحث الثالث: التوجيهات اللغوية

١. قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾<sup>(٤٦٥)</sup>.

قرأ جمهور القراء: (يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ) - بفتح الياء وسكون الثاء وضمّ النون - وهو مضارعٌ من تَبَّعْتُ الشَّيْءَ تَبَّعًا، أي: عَطَفَ وَطَوَى، بمعنى يعطفون صدورهم

(٤٦١) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤٣٩/٦.

(٤٦٢) ينظر: السبعة ٦٩٦، علل القراءات ١٦١/٣، إعراب ثلاثين سورة ١٧٤، الحجة للقراء السبعة

٤٣٨/٦، المحرر الوجيز ٥٦٥/١٥، الموضح ١٣٩٥/٣، البحر المحيط ٥٠٩/٨.

(٤٦٣) البحر المحيط ٥٠٩/٨، الدر المصون ١٠٢/١٠.

(٤٦٤) ينظر: التبيان ١٣٠٢/٢، الفريد ٧٢٣/٤.

(٤٦٥) من الآية ٥ من سورة هود.

ويطوونها على عداوة رسول الله ﷺ<sup>(٤٦٦)</sup>. والأصل فيها: يَثْيُون، فأُعلِّ بحذف الضمَّة عن الياء، ثم تُحذفُ الياءُ لالتقاء الساكنين<sup>(٤٦٧)</sup>.

وقرأ سعيد بن جبير (٩٥هـ): (يُثْنُون)؛ بضم الياء والنون الأولى - مضارع أثنى، (صُدورهم) - بالنصب<sup>(٤٦٨)</sup>. واللفظة من ألفاظ القرآن التي تعددت فيها القراءات<sup>(٤٦٩)</sup>.

واستشكل بعضهم قراءة ابن جبير، حتى قال ابن جني: ((وروي عن سعيد بن جبير - وأحسبها وهماً - : (يُثْنُونُ صُدورهم) بضم الياء والنون<sup>(٤٧٠)</sup>).

وتابع أبو الفضل الرازي والمنتجب الهمداني وأبو البقاء العكبريُّ أبا الفتح في أنه لا يُعرفُ الإثناء في هذا الباب؛ أي لا يُعرفُ في اللغة أنثيتُ كذا بمعنى ثنيتُه، إلا أن يكون معناه: يجدونها مثنيَّةً؛ كقولهم: أحمدته، أي وجدته محموداً، وأذمته، أي: وجدته مذموماً<sup>(٤٧١)</sup>. قال أبو البقاء: ((أو يقالُ معناه عرَّضوها للإثناء، كما تقولُ: أبعثُ الفرسَ إذا عرَّضته للبيع))<sup>(٤٧٢)</sup>.

(٤٦٦) ينظر: الفريد ٢/٦٠٣، الدر المصون ٦/٢٨٤.

(٤٦٧) ينظر: الدر المصون ٦/٢٨٤.

(٤٦٨) ينظر: المحتسب ١/٣١٩، المحرر الوجيز ٩/١٠٦، البحر المحيط ٥/٢٠٢، الدر المصون ٦/٢٨٥.

(٤٦٩) تُنظر هذه القراءاتُ وأصحابُها وتخرجاتُ العلماء لها في: معاني القرآن للقراء ٢/٣، جامع البيان ١١/١٨٣ - ١٨٤، معاني القرآن للأخفش ٢/٥٧٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٩، إعراب القرآن للنحاس

٢٧٢/٢ - ٢٧٣، مختصر في شواذ القرآن ٥٩، معالم التنزيل ٣/٢١٨، مجمع البيان ٥/٢١٥، إضء نافذة إلى

ما تقدّم في مصادر الحاشية السابقة.

(٤٧٠) المحتسب ١/٣١٩.

(٤٧١) ينظر: المحتسب ١/٣٢٠، الفريد ٢/٦٠٣،

(٤٧٢) التبيان ٢/٦٨٩، وينظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٦٥٥.

ونقل أبو حيان عن أبي الفضل قوله: ((ولعله فتح النون، وهذا مما فعل بهم؛ فيكون نصب (صدورهم) بنزع الجار، ويجوز على ذلك أن يكون (صدورهم) رفعا على البدل؛ بدل البعض من الكل))<sup>(٤٧٣)</sup>.

والمراد بقول الرازي: (فلعله فتح النون) أي: ولعل ابن جبير قرأ ذلك بفتح نون (يثنون) فيكون مبنيا للمفعول، وهو معنى قوله: (وهذا مما فعل بهم؛ أي وجدوا كذلك. فعلى هذا يكون (صدورهم) منصوبا بنزع الخافض؛ أي: في صدورهم؛ أي: يوجد الثني في صدورهم، ولذلك جوز رفعه على البدل، مثل: ضرب زيد الظهر. هكذا فسّر السمين الحلبي قول الرازي<sup>(٤٧٤)</sup>. وقال: ((ومن جوز تعريف التمييز لا يبعد عنده أن ينتصب (صدورهم) على التمييز بهذا التقدير الذي قدره))<sup>(٤٧٥)</sup>.

٢ . قوله تعالى: ﴿وَأَهَشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي﴾<sup>(٤٧٦)</sup>.

قرأ الجمهور: (وأهش) بضم الهاء والشين، ومعناه: أخبط بها الشجر ليسقط الورق فتأكل منه الغنم<sup>(٤٧٧)</sup>.

وقرأ النخعي<sup>(٩٦هـ)</sup>: (وأهش) بكسر الهاء وبالشين المشددة، هكذا حكى عنه ابن جني، والزمخشري، وابن عطية، والقرطبي، وأبو حيان، والسمين الحلبي<sup>(٤٧٨)</sup>.

(٤٧٣) البحر المحيط ٢٠٢/٥.

(٤٧٤) ينظر: الدر المصون ٢٨٥/٦.

(٤٧٥) لمصدر السابق ٢٨٥/٦.

(٤٧٦) من الآية ١٨ من سورة طه.

(٤٧٧) ينظر: المحرر الوجيز ٧٠/١١، البحر المحيط ٢٣٤/٦.

(٤٧٨) ينظر: المحتسب ٥٠/٢، الكشاف ٤٣٠/٢، المحرر الوجيز ٧٠/١١، الجامع لأحكام القرآن ١١/١١٨٦،

البحر المحيط ٢٣٤/٦، الدر المصون ٢٥/٨.

ووردت القراءة غير منسوبة لأحدٍ في إعراب القراءات الشواذ، والتبيان للعكبري،  
والفريد للهمذاني<sup>(٤٧٩)</sup>.

وخرّجت القراءة على أحدٍ تخريجين:

**الأول:** ذكره ابن جني وأبو الفضل الرازي، وهو أن يكون بمعنى أميلُ بها على  
غنمي؛ إمّا لسوقها، وإمّا لتكسير الكلاً بها، فتكون بمعنى قراءة الجمهور، يُقال: هَشَّ  
الخبزُ يَهَشُّ إذا كان جافاً يتكسرُ لهشاشته<sup>(٤٨٠)</sup>.

وقال أبو الفضل: ((يحتملُ أن يكونَ مِنْ هَشَّ يَهَشُّ هَشاشَةً إذا مالَ، أي: أميلُ  
بها على غنمي بما أصلحها مِنَ السَّوْقِ وتكسيرِ العَلْفِ ونحوهما، يُقالُ منه: هَشَّ الورقُ  
والكلأُ والنباتُ إذا جفَّ ولانَ))<sup>(٤٨١)</sup>. كما ذكرَ هذا الوجهَ كلُّ من الزمخشري وأبي البقاء  
العكبري<sup>(٤٨٢)</sup>.

وأنكرَ صاحبُ الفريدِ ما ذهبَ إليه أبو الفتح وأبو الفضلُ بحجّةٍ أنّه لا يُقالُ:  
هَشَشْتُ الخبزَ، إنّما يُقالُ: هَشَّ الخبزُ يَهَشُّ هَشًّا إذا كانَ يتكسرُ لهشاشته. وقال: ((لم  
يذكر أحدٌ من أهل اللّغة - فيما اطلعتُ عليه - تعديةَ الهَشِّ فاعرفه))<sup>(٤٨٣)</sup>.

**الثاني:** قاله أبو الفتح - أيضاً - وهو أن يكونَ بمعنى (أهَشُّ) بضمِّ الهاءِ، جيءَ به  
على فَعَلٍ يَفْعَلُ؛ بفتح العينِ في الماضي وكسرها في المضارع، وإن كانَ مُضاعفاً  
ومتعدياً، وله نظائرٌ في لغة العرب كقولهم: هَرَّ الشيءُ يَهَرُّ ويَهْرُهُ: إذا كرهه، وشَدَّ

(٤٧٩) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٩/٢، التبيان ٨٨٨/٢، الفريد ٤٣٢/٣.

(٤٨٠) المختص ٥٠/٢.

(٤٨١) البحر المحيط ٢٣٤/٦.

(٤٨٢) انظر: الكشف ٤٣٠/٢، التبيان ٨٨٨/٢.

(٤٨٣) الفريد ٤٣٢/٣.

الحبل يشده ويشده، فكذلك يكون أهش - بكسر الهاء - بمعنى أهش<sup>(٤٨٤)</sup>، والمفعول محذوف في القراءتين، أي: أهش الورق أو الشجر<sup>(٤٨٥)</sup>.

وذكر أبو الفضل الرازي عن عكرمة ومجاهد: (وأهش)؛ بضم الهاء وتخفيف الشين<sup>(٤٨٦)</sup>. قال: ((ولا أعرف وجهه إلا أن يكون بمعنى العامة لكن فر من قراءته من التضعيف؛ لأن الشين فيه تفش، فاستثقل الجمع بين التضعيف والتفشي، فيكون كتخفيف (ظلت) ونحوه))<sup>(٤٨٧)</sup>.

وفي اللفظة قراءات غير ما سبق<sup>(٤٨٨)</sup>.

٣ . قوله تعالى: ﴿يُحْكَمُونَ فِيهَا مِنَ آسَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْأُ﴾<sup>(٤٨٩)</sup>.

عامة القراء - عدا ابن عباس - على ضم الياء وفتح الحاء واللام مشددة، من حلاه يحليه تحلية إذا ألبسه الحلي<sup>(٤٩٠)</sup>.

(٤٨٤) المختصب ٥٠/٢. وينظر: إعراب القراءات الشواذ ٦٩/٢، الفريد ٤٣٢/٣، الدر المصون ٢٥/٨.

(٤٨٥) ينظر: الدر المصون ٢٥/٨.

(٤٨٦) ينظر: البحر المحيط ٢٣٤/٦، الدر المصون ٢٥/٨.

(٤٨٧) البحر المحيط ٢٣٤/٦. وينظر: الدر المصون ٢٥/٨.

(٤٨٨) حكى ابن خالويه وابن جنّي والبعويّ والزحشريّ وابن عطية والقرطبيّ عن عكرمة أنه قرأ: (وأهس) بضمّ الهاء وبالسين، وزاد أبو حيّان والسمين الحليّ الحسن. ومعناه أسوق، واستعمل معها (على) لأذنه بمعنى: أقوم عليها زاجراً لها فضمن معناه.

ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٨٧، المختصب ٥١/٢، معالم التنزيل ٢٦٦/٤، الكشاف ٤٣٠/٢، المحرر الوجيز ٧٠/١١، التبيان ٨٨٨/٢، الجامع لأحكام القرآن ١١٨٧/١١، البحر المحيط ٢٣٤/٦، الدر المصون ٢٥/٨.

(٤٨٩) من الآية ٢٣ من سورة الحج.

(٤٩٠) ينظر: المحرر الوجيز ١١٨٨/١١، الفريد ٥٢٦/٣، ٥٢٧، تفسير البيضاوي ٢٩٠/٦، البحر المحيط

٣٦٠/٦، تفسير أبي السعود ١٩/٤، الفتوحات الإلهية ١٦٠/٣، فتح القدير ٤٤٤/٣.

وقرأ ابن عباس - فيما حكى عنه ابن خالويه وابن جنبي والزمخشري وغيرهم<sup>(٤٩١)</sup> - : (يَحْلُونَ) بفتح الياء وسكون الحاء وفتح اللام مخففة. وللعلماء فيها ثلاثة أوجه.

**الأول:** ذكره أبو إسحاق الزجاج، والزمخشري، وابن عطية، وأجازه أبو الفتح بن جنبي وأبو البقاء العكبري - : وهو أن يكون (يَحْلُونَ) مِنْ حَلَيْتِ الْمَرْأَةِ تَحْلَى فِيهِ حَالٍ. وكذلك حَلِيَ الرَّجُلُ فَهُوَ حَالٍ، إِذَا لَيْسَ الْحُلِيِّ أَوْ صَارَا ذَا حُلِيِّ<sup>(٤٩٢)</sup>. أي: يُحَلِّيهِمُ اللَّهُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ بِأَمْرِهِ<sup>(٤٩٣)</sup>.

**الثاني:** أن يكون مِنْ حَلِيٍّ بِكَذَا إِذَا ظَفَرَ بِهِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: يَحْلُونَ بِأَسَاوَرَ، وَتَكُونُ (مِنْ) بِمَعْنَى الْبَاءِ. وَمِنْ مَجِيءِ حَلِيٍّ بِمَعْنَى ظَفَرَ قَوْلُهُمْ: لَمْ أَحْلَ مِنْهُ بَطَائِلِ أَي: لَمْ أَظْفَرَ مِنْهُ بَطَائِلِ. قَالَه ابْنُ جَنِّي، وَأَجَازَهُ أَبُو الْفَضْلِ وَأَبُو الْبَقَاءِ فِي إِعْرَابِ الْقِرَاءَاتِ الشَّوَاذِ<sup>(٤٩٤)</sup>.

**الثالث:** قَالَه أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ، وَأَجَازَهُ أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ فِي التَّبْيَانِ -: وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ حَلِيٍّ بَعِينِي كَذَا يَحْلَى: إِذَا اسْتَحْسَنَتْهُ. قَالَ أَبُو الْفَضْلِ: ((يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَلِيٍّ بَعِينِي يَحْلَى: إِذَا اسْتَحْسَنَتْهُ، فَتَكُونُ (مِنْ) زَائِدَةً، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: يَسْتَحْسِنُونَ الْأَسَاوَرَ الْمَلْبُوسَةَ))<sup>(٤٩٥)</sup>.

(٤٩١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٩٤، المحتسب ٧٧/٢، حجة القراءات ٤٧٤، الكشف ٢٩/٣، المحرر الوجيز ١١/١٨٨،

(٤٩٢) ينظر: معاني القرآن وإعراجه ٤٢٠/٣، إعراب القرآن ٩٢/٣، المحتسب ٧٧/٢، الكشف ٢٩/٣، المحرر الوجيز ١١/١٨٨، التبيان ٩٣٨/٢، البحر المحيط ٣٦١/٦، تفسير أبي السعود ١٩/٤.

(٤٩٣) ينظر: تفسير أبي السعود ١٩/٤، فتح القدير ٤٤٤/٣.

(٤٩٤) المحتسب ٧٧/٢. وينظر: إعراب القراءات الشواذ ١٣٢/٢، البحر المحيط ٣٦١/٦.

(٤٩٥) البحر المحيط ٣٦١/٦. وينظر: الدر المصون ٢٥١/٨.

ولما نقل أبو حيان هذا الوجه عن أبي الفضل قال: ((وهذا ليس بجيد؛ لأنه جعل حلياً فعلاً متعدياً، ولذلك حكّم بزيادة (من) في الواجب. وليس مذهب البصريين. وينبغي على هذا التقدير أن لا يجوز؛ لأنه لا يُحفظ بهذا المعنى إلا لازماً، فإن كان بهذا المعنى كانت (من) للسبب أي: بلباس أساور الذهب يحلون بعين من يراهم، أي: يحلّي بعضهم بعين بعض)).

أمّا أبو البقاء فقد حكّم عليه بالتعدّي ليس إلا، وجوز أن تكون (من) زائدة. كما قال أبو الفضل - وأجاز - أيضاً - أن يكون المفعول محذوفاً، و(من أساور) نعت له<sup>(٤٩٦)</sup>. وقد نبهوا على أن (حلياً) إذا كان بمعنى لبس الحلية، أو بمعنى ظفر فهو من مادة الباء من الحلية. وأمّا حلياً بعيني كذا فإنه من مادة الواو؛ لقولهم: حلياً بعيني يحلّي حلاوة، فهو كشقي يشقى شقاوة، وإنما قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها<sup>(٤٩٧)</sup>.

#### ٤ . قوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾<sup>(٤٩٨)</sup>.

قرأ الجمهور: (أتيتا)؛ أمراً من الإتيان، أي: أتيتا أمرى وإرادتي، (أتيتا)؛ بالقصر، على وزن أفعلنا، أي: جئنا أو فعلنا ما أمرتنا<sup>(٤٩٩)</sup>. وفي إعراب القرآن للنحاس أن سعيد بن جبيرة قرأ: (أتيتا) - بالمد - و(أتيتنا) كذلك<sup>(٥٠٠)</sup>. وزاد ابن خالويه ابن عباس<sup>(٥٠١)</sup>.

(٤٩٦) ينظر: التبيان ٢/٩٣٨.

(٤٩٧) المختصب ٢/٧٧. وينظر: البحر المحيط ٦/٣٦١، الدر المنصور ٨/٢٥٢.

(٤٩٨) من الآية ١١ من سورة فصلت.

(٤٩٩) ينظر: المحرر الوجيز ١٤/٢٦٨، التبيان ٢/١١٢٤، الفريد ٤/٢٢٤، البحر المحرر ٧/٤٨٧، الدر المنصور

٩/٥١١.

(٥٠٠) ينظر: إعراب القرآن ٤/٥١.

(٥٠١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٣٣.

وزاد ابن جني وأبو حيان والسمين الحلبي والجمل والشوكاني مجاهداً<sup>(٥٠٢)</sup>. وانفرد القرطبي بزيادة عكرمة (١٥ هـ) (٥٠٣).

وأورد الزمخشري وأبو البقاء العكبري القراءة غير معزوة لأحد<sup>(٥٠٤)</sup>.

وفي هذه القراءة عند المفسرين والمعربين وجهان:

**الأول:** أنه من المواتاة وهي الموافقة، أي: ليوافق كل منكما الأخرى. فوزن (آتيا) فاعلاً كفاتلاً، ووزن (آتينا) فاعلنا كقاتلنا. وعليه يكون قد حذف مفعولاً واحداً.

ونسب أبو حيان والسمين الحلبي هذا القول إلى أبي الفضل الرازي وأبي القاسم الزمخشري<sup>(٥٠٥)</sup>.

والصحيح أنه لأبي الفتح بن جني وقد سبقهما إلى ذلك حيث قال: ((ينبغي أن يكون (آتينا) هنا فاعلنا، كقولك: سارعنا وسابقنا، ولا يكون أفعالنا؛ لأن ذلك متعد إلى مفعولين، و(فاعلنا) متعد إلى مفعول واحد، وحذف الواحد أسهل من حذف الاثنين))<sup>(٥٠٦)</sup>.

**الثاني:** أن يكون من الإيتاء وهو الإعطاء، فيكون وزن (آتيا) أفعالاً كأكرما، ووزن (آتينا) أفعالنا كأكرمنا. وعليه يكون قد حذف مفعولين؛ لأن التقدير: أعطيا الطاعة من أنفسكما من أمركما، قالتا: أعطيناها الطاعة<sup>(٥٠٧)</sup>.

(٥٠٢) ينظر: المحتسب ٢/٢٤٥، البحر المحيط ٧/٤٨٧، الدر المصون ٩/٥١١، الفتوحات الإلهية ٤/٣٤، فتح القدير ٤/٥٠٧.

(٥٠٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/٣٤٤.

(٥٠٤) ينظر: الكشف ٣/٣٨٥، التبيان ٢/١١٢٤، إعراب القراءات الشواذ ٢/٤٢٧.

(٥٠٥) ينظر: البحر المحيط ٧/٤٨٧، الدر المصون ٩/٥١١.

(٥٠٦) المحتسب ٢/٢٣٥. وينظر: الفريد ٤/٢٢٥.

(٥٠٧) ينظر: الدر المصون ٩/٥١١، الفتوحات الإلهية ٤/٣٤، فتح القدير ٤/٥٠٧.

ويُعلمُ مما تقدّم أنّ التوجيه الأول أقوى وأرجح؛ للتعليل الذي ذكره ابنُ جنّي وأبو الفضل الرازيُّ، وهو أنّ حذفَ مفعولٍ واحدٍ أسهلُّ من حذفِ مفعولين. ولهذا رجّحه القرطبيُّ<sup>(٥٠٨)</sup> ولعلَّ العلةَ نفسَها هي التي جعلتِ الزمخشريُّ يمنعُ أن يكونَ من الإيتاءِ وإن لم يُصرِّحْ بذلك.

واختلفَ كلامُ أبي البقاء، حيثُ ذكرَ في التبيانِ أنّه من الإيتاءِ، وهو الإعطاءُ، أي: أعطينا من أنفسنا الطاعة. ومنعَ من ذلك في أعرابِ القراءاتِ الشواذِّ فقال: ((هوَ فاعلنا، أي: وافقَ بعضنا بعضاً في الإيتانِ، وليسَ وزنه أفعالنا؛ لأنَّ المعنى على ما ذكرنا))<sup>(٥٠٩)</sup>.

#### ٥ . قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾<sup>(٥١٠)</sup>.

قرأ الجمهورُ: (أَعْطَيْنَاكَ) بالعينِ. وقرئ: (أَنْطَيْنَاكَ) بالنونِ مكانَ العينِ. وهي قراءةٌ نسبها إلى رسولِ الله - ﷺ - ابنُ خالويه والزمخشريُّ والعكبريُّ والقرطبيُّ وأبو حيَّان<sup>(٥١١)</sup>. وزاد الأخيرُ الحسنَ وطلحةَ وابنَ محيصنٍ والزعفرانيُّ. وفي الجامع للقرطبي: الحسنُ وطلحةُ بنُ مصرفٍ، وروته أم سلمةٌ عن النبي ﷺ. وخرَّجها أبو الفضل الرازيُّ وأبو زكريا التبريزيُّ على إبدالِ النونِ مِنَ العَيْنِ<sup>(٥١٢)</sup>.

(٥٠٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/٣٤٤.

(٥٠٩) إعراب القراءات الشواذ ٢/٤٢٧. وينظر: التبيان ٢/١١٢٤.

(٥١٠) الآية الأولى من سورة الكوثر.

(٥١١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ٢٠٩، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٥٣٧، مختصر

في شواذ القرآن ١٨١، الكشاف ٤/٢٣٧، إعراب القراءات الشواذ ٢/٧٥٢، الجامع لأحكام القرآن ٢٠

٢٠/٢١٦، البحر المحيط ٨/٥١٩.

(٥١٢) ينظر: البحر المحيط ٨/٥١٩، الدر المصون ١١/١٢٥.

قال أبو حيان - وتبعه السمين - : إن عنيًا بالبدل أن النون في هذه اللغة وقعت موقع العين في غيرها فحسن ، وإن عنيًا البدل الصناعي فليس بمسلم ؛ لأن كل واحد من اللغتين أصل مستقل بنفسه لوجود تمام التصرف من كل واحدة ، فلا يقال : الأصل العين ثم أبدلت النون منها<sup>(٥١٣)</sup> .

والحق أنها لغة ثابتة ، فيقال : أعطني وأنطني . قال التبريزي : ((هي لغة العرب العاربة من أولي قريش))<sup>(٥١٤)</sup> . وجاء في لسان العرب : ((والإنطاء : لغة في الإعطاء ، وقيل : الإنطاء : الإعطاء بلغة أهل اليمن))<sup>(٥١٥)</sup> .

وأدرجها السيوطي في الاقتراح تحت مسألة (ما رجحت به لغة قريش على غيرها) المزهري فقال ((ومن ذلك الاستنطاء لغة سعد بن بكر ، وهذيل ، والأزد ، وقيس ، والأنصار ؛ تجعل العين الساكنة نونًا إذا جاورت الطاء ، كأنطى في أعطى))<sup>(٥١٦)</sup> . وفي الحديث عنه - ﷺ - : ((أنطاك الله ذلك كله ، وأعطاك ما احتسبت أجمع))<sup>(٥١٧)</sup> . وقال : ((اليد العليا المنطية ، واليد السفلى المنطاة))<sup>(٥١٨)</sup> . وقال الأعشى :

جِيادُكَ خَيْرُ جِيادِ المَلوكِ      تُصانُ الجِلالَ وتُنطِي الشَّعيرا

قال الهمداني : ((والاختيار ما عليه الجمهور ، وإن كان كلاهما بمعنى ؛ لأجل الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه))<sup>(٥١٩)</sup> .

(٥١٣) ينظر: المصدران السابقان.

(٥١٤) ينظر: البحر المحيط ٥١٩/٨.

(٥١٥) لسان العرب (نطا) ٣٣٣/١٥.

(٥١٦) الاقتراح ٢٠١ . وأورده في المزهري ٢٢٢/١ تحت موضوع: معرفة الرديء المذموم من اللغات.

(٥١٧) ينظر: سنن الدارمي (باب في فضل الخطأ إلى المساجد) ٦٠ ، سنن أبي داود ٢١٨/١ ، ومسند الإمام

أحمد ١٣٣/٥ .

(٥١٨) ينظر: النهاية ٧٦/٥ .

(٥١٩) الفريد ٧٣٩/٤ .

### الخاتمة

الحمد لله الذي منّ عليّ بهذه الرحلة المباركة في هذا البحث، وفي علمٍ من العلوم التي عني بها الدارسون. وكلّي أملٌ في أن أكون قد وفّقتُ في تقديم عملٍ علميٍّ يُنتفعُ به، ويكتبُ له - بإذنِ الله - القبولُ.

وفي ختامه أقدمُ خلاصةً موجزةً تشتملُ على أهمِّ ما وقفتُ عليه في هذه الدراسة من أمورٍ، فأقولُ:

**أولاً:** إنّ هذا البحثَ دراسةً لأقوالِ شخصيّةٍ بارزةٍ وعالمٍ من العلماء الذين خدموا لغةَ القرآنِ الكريمِ، وهو أبو الفضلِ عبد الرحمن بن أحمد الرازيّ، المتوفى - رحمه الله - سنة أربع وخمسين وأربعمائة من الهجرة.

**ثانياً:** لم أجد من المتخصّصين - فضلاً عن غيرهم - من يعرفُ هذا العالمَ فضلاً عن معرفة كتابه، على الرغم من كثرة نقلِ أبي حيان عنه.

**ثالثاً:** يُعدُّ كتابُ (اللوامح في شواذِّ القراءات) لأبي الفضلِ حلقةً مهمّةً من حلقاتِ التّأليفِ في شواذِّ القراءات؛ إذ إنّهُ يأتي في مرحلةٍ زمنيّةٍ متوسطةٍ بعد أبي الفتح بن جنّي وقبل أبي البقاء العكبري. وهذا الكتابُ حريٌّ بأن يُبحثَ عنه لإخراجه للنّاسِ، وأن يُبدلَ في سبيلِ ذلك الوقتُ الطويلُ، وأرجو أن يهديني المولى - عزّ وجلّ - إلى ذلك.

**رابعاً:** ذكرَ المترجمونَ لأبي الفضلِ الرازيّ أنّ له مجموعةً من التصانيفِ. إلّا أنّي - على طولِ ما أنفقته من وقتٍ - لم أقفُ على شيءٍ من هذه الكتبِ سوى ما نصّ عليه بعضهم من أنّ له كتاباً يسمى: (جامع الوقوف). ولم يذكرْ من أشارَ إلى هذا الكتابِ شيئاً عن موضوعه.

**خامساً:** يغلبُ على ظني القاصرُ أنَّ أبا حيانَ - رحمه الله - لمْ يطلعْ على كتابِ (المحتسب) لابنِ جنِّي ؛ إذْ إنَّه كثيراً ما يعزو لأبي الفضلِ بعضَ الأقوالِ والآراءِ ، وعندَ توثيقها يتَّضحُ أنَّها لأبي الفتحِ .

**سابعاً:** على كثرةِ ما نقله أبو حيانَ عن أبي الفضلِ في هذا الكتابِ إلاَّ أنَّه في جزءٍ ليسَ باليسيرِ منَ (البحرِ المحيط) قدْ تركَ فيه النقلَ عنَ هذا الكتابِ ؛ إذْ كانَ أوَّلُ نقلِ أبي حيانَ عن أبي الفضلِ في الآيةِ السادسةِ منَ سورةِ البقرةِ ، ثمَّ أغفلَ النقلَ عنه إلى أن وصلَ إلى الآيةِ الثامنةِ عشرةً منَ سورةِ الأعرافِ فعادَ ينقلُ عنه بصفةٍ مستمرةٍ إلى آخرِ الكتابِ ، ولا أعرفُ سراً لذلكِ إلاَّ أن يكونَ هذا الجزءُ مفقوداً بالنسبةِ لأبي حيانَ فلمْ يكنْ في متناولِ يدهِ .

**ثامناً:** كثيرٌ منَ كتبِ القراءاتِ والتفسيرِ قدْ تكثَّفها الكثيرُ منَ الأخطاءِ المطبعيَّةِ وشابَ كثيراً منَ الألفاظِ فيها التصحيفُ والتحريفُ وعدمُ العنايةِ بضبطِ الكلماتِ بالشكلِ ، فهي - بهذا - بحاجةٌ إلى إعادةِ النظرِ في الهيئةِ التي خرجتْ عليها ، على أنَّ محقِّقي هذه الكتبِ قدْ بذلوا جهوداً لا تُنكرُ ، ولكنَّ الكمالَ لله وحدهِ سبحانه. ومنَ هذهِ الكتبِ - على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ - (إعراب القرآن) لأبي جعفرِ النحاسِ ، و(مختصر في شواذ القرآن) لابنِ خالويه ، و(مجمع البيان) للطبرسيِّ ، و(إعراب القراءات الشواذ) لأبي البقاء العكبريِّ ، و(الفريد في إعراب القرآن) للمتتجب الهمداني .

**وأخيراً:** أرجو أنْ أكونَ قدْ وفَّقتُ في إظهارِ صورةٍ - ولو كانتْ غيرَ كاملةٍ - للتخريجاتِ النحويَّةِ والتصريفيةِ واللغويةِ للقراءاتِ الشاذَّةِ عندَ أبي الفضلِ الرازيِّ منْ خلالِ جمعِ النصوصِ التي نقلها بعضُ العلماءِ في مصادرهمْ عنَ هذا الكتابِ المفقودِ حتَّى هذهِ اللحظةِ .

وشأنُ هذا العملِ شأنُ أيِّ جهْدٍ يبذله الإنسانُ، فيه من الهفوات والعثرات التي لا أقدرُ على تبرئةِ ساحتي منها. فما كان فيه من خطأ فهو من نفسي ومن الشيطان. وما كان فيه من صوابٍ فمن الله الذي له الكمالُ وحده. سائلُه - جلَّ وعلا - أن يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجهه الكريمِ، وأن ينفَع به من أطلعَ عليه. وقد بذلتُ ما في وسعي، وبقدرِ ما استطعتُ. ولم أَلْ جهداً فيما قصدتُ إليه من نفع. وهو حسبي ونعم الوكيلُ. والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحاتُ حمداً لا مزيدَ عليه أولاً وأخيراً. وصلى الله على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

#### المصادر والمراجع

- [١] إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. أحمد الدمياطي، المشهور بـ(البنّا): رواه وصحّحه علي بن محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت.
- [٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي: ت. د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب ط(١)، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨ هـ.
- [٣] إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود). أبو السعود الحنفي: ت. عبد القادر أحمد عطا، الناشر مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- [٤] إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. ابن خالويه: ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [٥] إعراب القراءات السبع وعللها. ابن خالويه: ت. د. عبد الرحمن العثيمين، ط(١)، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- [٦] إعراب القراءات الشواذ. أبو البقاء العكبري: ت. محمد عزّوز، ط(١)، عالم الكتب، بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

- [٧] إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس : ت.د. زهير غازي زاهد، ط(٢)، عالم الكتب ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- [٨] الإقناع في القراءات السبع. ابن الباذش : ت. عبد المجيد قطامش، ط(١)، دار الفكر، دمشق ١٤٠٣هـ.
- [٩] أنوار التنزيل وأسرار التأويل. القاضي البيضاوي : (مطبوع بهامش حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت.
- [١٠] البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. ط(٢)، دار الفكر ١٤٠٣هـ.
- [١١] البيان في غريب إعراب القرآن. أبو البركات الأنباري : ت.د. طه عبد الحميد طه، مصر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- [١٢] التبصرة في القراءات السبع. مكّي بن أبي طالب : ت.د. المقرئ محمد غوث الندوي، ط(٢)، الدار السلفية، الهند ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- [١٣] التبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء العكبري : ت. علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- [١٤] تذكرة الحفاظ. الحافظ الذهبي. دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٧٤هـ.
- [١٥] التذكرة في القراءات. أبو الحسن بن غلبون : ت.د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط(٢)، القاهرة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- [١٦] التفسير الكبير (مفاتيح الغيب). فخر الدين الرازي : ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- [١٧] جامع البيان عن تأويل آي القرآن. أبو جعفر الطبري : دار الفكر، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- [١٨] الجامع لأحكام القرآن. القرطبي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- [١٩] حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي. الشهاب الخفاجي. دار صادر، بيروت.
- [٢٠] حجة القراءات. أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة : ت. سعيد الأفغاني، ط(١)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- [٢١] الحجة للقراء السبعة. أبو علي الفارسي : ت. عبد العزيز رباح، ط(١)، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- [٢٢] الحمل على الجوار في القرآن الكريم. عبد الفتاح الحموز : ط(١)، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- [٢٣] الدر اللقيط من البحر المحيط. تاج الدين الحنفي. مطبوع بهامش البحر المحيط.
- [٢٤] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي (أحمد بن يوسف): ت.د. أحمد الخراط، ط(١)، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ- ١٤١٥هـ.
- [٢٥] السبعة في القراءات. أبو بكر بن مجاهد: ت. شوقي ضيف، ط(٢)، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ.
- [٢٦] شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد الجنبلي : ط(٢)، دار المسيرة، بيروت ١٣٩٩هـ.
- [٢٧] شرح الهداية في توجيه القراءات. أبو العباس المهدوي : ت.د. حازم حيدر، ط(١)، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- [٢٨] الصحاح. تاج اللغة وصحاح العربية. إسماعيل الجوهري : ت. أحمد عبد الغفور عطار، ط(٣)، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٤هـ.
- [٢٩] صحيح البخاري. ط(٢)، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٢هـ. ت. لجنة من العلماء بإشراف الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- [٣٠] علل القراءات. أبو منصور الأزهري: ت.د. عيد مصطفى درويش، د. عوض القوزي، ط(١)، مطابع دار المعارف، مصر ١٤١٤هـ.
- [٣١] الغاية في القراءات العشر. أبو بكر النيسابوري: ت. محمد الجنباز، ط(١)، الرياض ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- [٣٢] غاية النهاية في طبقات القراء. ابن الجزري: عني بنشره ج. برجستراسر، ط(٣)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.
- [٣٣] فتح القدير. محمد بن علي الشوكاني. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- [٣٤] الفتوحات الإلهية. سليمان العجيلي، الشهير بـ(الجمل): مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
- [٣٥] الفريد في إعراب القرآن المجيد. المنتجب الهمذاني: ت.د. محمد حسن النمر، د. فؤاد مخيمر، ط(١)، الدوحة ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- [٣٦] القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب. عبد الفتاح القاضي: ط(١)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة.
- [٣٧] القطع والائتناف. أبو جعفر النحاس: ت.د. أحمد خطاب العمر، ط(١)، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- [٣٨] الكشاف. أبو القاسم الزمخشري. دار المعرفة، بيروت.
- [٣٩] الكشف عن وجوه القراءات السبع. مكّي بن أبي طالب: ت.د. محيي الدين رمضان، ط(٤)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- [٤٠] كشف المشكلات وإيضاح العضلات. أبو الحسن الباقولي: ت.د. محمد أحمد الدالي، ط(١)، مطبعة الصباح، دمشق ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- [٤١] لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن). علاء الدين علي بن محمد : ط(٢)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- [٤٢] لسان العرب. جمال الدين بن منظور. دار صادر، بيروت.
- [٤٣] المبسوط في القراءات العشر. أبو بكر الأصبهاني : ت. سبيع حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق.
- [٤٤] مجاز القرآن. أبو عبيدة معمر بن المثنى : ت. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.
- [٤٥] مجمع البيان في تفسير القرآن. الطبرسي : ت. إبراهيم شمس الدين، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- [٤٦] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح بن جني : ت. علي النجدي ناصف وزميلييه، ط(٢)، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ.
- [٤٧] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. عبد الحق بن عطية : ت. المجلس العلمي بفاس، ط(٢)، المغرب ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
- [٤٨] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. عبد الحق بن عطية : ت. السيد عبد العال السيد إبراهيم، ط(١)، قطر ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- [٤٩] مختصر في شواذ القرآن. ابن خالويه : نشر. براجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٣٤م.
- [٥٠] مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي :
- [٥١] مشكل إعراب القرآن. مكّي بن أبي طالب : ت.د. حاتم صالح الضامن، ط(٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

- [٥٢] معالم التنزيل (تفسير البغوي). الحسين بن مسعود البغوي : ط(٢)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٣٧٥ هـ- ١٩٥٥ م.
- [٥٣] معاني القرآن. أبو الحسن الأخفش : ت.د. عبد الأمير الورد، ط(١)، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- [٥٤] معاني القرآن. أبو زكريا الفراء : ت. أحمد نجاتي ومحمد النجار، ط(٣)، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥ هـ.
- [٥٥] معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق الزجاج : ت.د. عبد الجليل شلبي، ط(١)، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.
- [٥٦] معرفة القراء الكبار. الحافظ الذهبي : ت. محمد حسن الشافعي، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧ م.
- [٥٧] الممتع في التصريف. ابن عصفور الإشبيلي : ت.د. فخر الدين قباوه، ط(١)، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- [٥٨] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. أبو الحسن الأشموني : دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- [٥٩] الموضح في وجوه القراءات وعللها. ابن أم مريم الشيرازي : ت.د. عمر الكبيسي، ط(١)، جدة ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م.
- [٦٠] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. ابن تغري بردي : مصورة عن طبعة دار الكتب.
- [٦١] النشر في القراءات العشر. ابن الجزري : صححه وراجعه علي محمد الضبيع، دار الكتب العلمية، بيروت.

[٦٢] الوسيط في تفسير القرآن المجيد. أبو الحسن الواحدي : ت. عادل عبد الموجود  
وزملائه، ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الباز، مكة المكرمة  
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

**Lights on the Grammatical, Morphological and Lingual Explanation for the Anomalous Readings to Abu Fadh al in his book: (Al-Lawamih Fi Al-Qira'at Al-Shawath)**

**Ibrahim Saleh Al-Handood**

*Prof. of Grammar and Morphology in the Department of Arabic Language & Literature.  
College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University*

**Abstract. RESEARCH ABSTRACT:**

Undoubtedly the Quranic sciences is more deserving for writing and composition and the study of Quranic reading comes first among the related studies of this science. Books of interpretation and syntaxes of the Holy Quran are full of these types of related readings to find out the causes and explanation; whether it is grammatical, morphological, lingual or moral.

One of the most famous books that took care of it is the book (Al-Bahr Al-Moheet) for Abu Hayyan Al-Andulusi (745H); which includes several opinions of a large groups from the scholars of Interpretations, Readings, Jurisprudence & Language. In which the author has mentioned different names of the books that are still manuscript and haven't been explained yet.

And among those books there is a book (Al-Lawamea Fi Shwath Al-Kara'at) for Abu Fadh al-Radhi (454H)

The importance of this topic is because this book represents the important circle of the writing groups of the readings; then comes the book (Al-Mohtasib) for Ibn Jinni (392H) and before (Erab Al-Qira'at Al-Shwath) for Abu Al-Baqa Al-Akbari (616H)

Whereas in Al-Razi Book which consists of the grammatical & morphological directions etc. the researcher decided to study it ; committing to his memory the words of the scholars about this readings, and the allegations and evidences of the Holy Quran & the Arab Sayings that they have quoted about it either in the form of poem or prose, under the title of: (Lights on the Grammatical, Morphological & Lingual Explanations for Irregular readings as per the view of Abu Al-Fadh al-Razi) in his book (Al-Lawamea Fi Shwath Al-Kara'at).